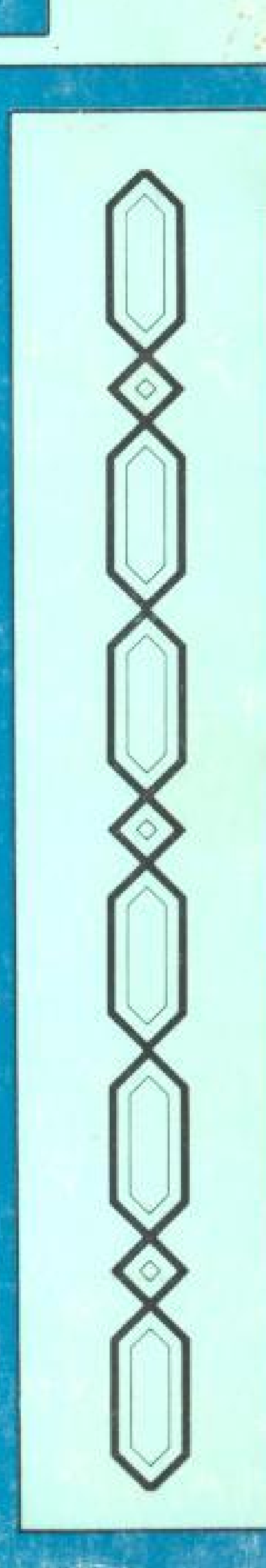
الدكتور عبد الصبور شاهين

# في التطور اللغوي



مؤسسة الرسالة

الدكتور عبد الصبور شاهين

# في التطور اللغوي

مؤسسة الرسالة

الطبعة الثانية

١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م




مؤسسة الرسالة بيروت - شارع سوريا - بناية صمدي وصالحة
هاتف: ٣١٩٠٣٩ - ٢٤١٦٩٢ ص.ب: ٧٤٦٠ برقيا: بيوشران

# مُقَدِّمَة

قضايا (التطور اللغوي) من أعقد قضايا الدراسات اللغوية الحديثة، ومن أهمها أيضاً، ذلك أن اللغة في حقيقتها هي حركة المجتمع، وهي حركة مقيسة بمعايير زمانية ومكانية، كما تقوم على تفاعل العناصر اللغوية في ذاتها. وأية دراسة تأخذ في اعتبارها هذه الجوانب المتعددة ترهق كاتبها، ودارسها، وإن كان هذا الإرهاق ليس مقياساً لأهمية العمل العلمي، بل هو دليل على ما بذل من جهد في إعداده وتهيئته لقارئه فحسب. أما مقياس الأهمية فهو راجع دائماً إلى النفع المرجو، أو الهدف المتحقق من إنجاز العمل وتقديمه للدارسين.

وإذا كان الدرس اللغوي الحديث يصنف مجالاته في أبواب أو جوانب، يخص كلاً منها بدراسة مستقلة للأصوات، أو للصيغ، أو للقواعد، أو المفردات، أو للدلالة.. إلخ. فإن غاية ما يطمح إليه علم اللغة الحديث هو فهم ديناميكية اللغة، كيف تحركت في مجالها التاريخي، ليمكن تصور قوانين حركتها في الغد القريب والبعيد، مع اعتبار الحاضر جزءين من ماض ومستقبل.

وليس كاللغة نشاط إنساني يعيش فيه الماضي البعيد والقريب، كما يتبدى في مرآته المستقبل المنظور، وربما غير المنظور، فإذا كانت حياة الأقدمين قد انتهت بانتهاء آجالهم، فإن آثارهم المكتوبة ما زالت تطالعنا بأنفاسهم وبنبضات قلوبهم، ملفوفة في كلمات اللغة، وهي كلمات تحمل

من هدوء تفكيرهم، أو ثورة عقولهم، أو انفعال عواطفهم ما لا يمكن أن يغيره الفناء، بل ما نشهد تأثيره في مجريات الأحداث الراهنة، والمقبلة على سواء، حتى ليخيل للمرء أحياناً أن أولئك الغائبين تحت الثرى هم أقوى شهوداً للحياة من كثير من الأغفال المتحركين على أديم الأرض، مع ما يملكون من قدرة على الضجيج.

وإذاً فغاية ما يمكن أن نقوله عن سيرة اللغة ما بين جيل وجيل: إن القديم قد لبس ثوباً جديداً، لكن هذا الثوب الجديد سرعان ما يصبح خلقاً أيضاً، فلا يبقى منه إلا ما يصلح رقعاً للثوب الذي يليه عندما يخلق، أما حقيقة اللغة فهي عطاء الحياة النابع من كفاح الإنسان، فيما قبل التاريخ، عطاءً متنوع، لا حدود له، وإن كان محدود الأدوات والأصوات والرموز، وصادراً أيضاً عن كيان محدود الأبعاد.

متى كانت هذه اللغة، كظاهرة إنسانية؟.. علم ذلك عند الله وحده إذن، فمتى كانت هذه اللغة العربية؟.. علم ذلك أيضاً عند الله، ولكن الله سبحانه لم يصادر حريتنا في أن نحاول معرفة أي شيء يمكن أن تبلغه قدراتنا، بالقطع، أو بالحدس والتخمين، المهم أن نحاول دون توقف، ففي المحاولة استخدام للعقل، وهو هبة الله لنا، وفي المحاولة احتمال اكتشاف بعض السر، أو حتى اكتشاف بعض الجهل، أو كل الجهل، فقد يكون خير ما يعلمه الإنسان: أنه جاهل، وهو أيضاً شر ما يجهله جاهل.

ولقد جرت محاولات كثيرة لمعرفة ماضي اللغة العربية من خلال التاريخ المعروف للهجاتها ودراسة ظواهرها، بعد أن ضنت رمال الجزيرة بحكاية تاريخ أصحابها، فيما قبل الجاهلية، وصار هذا التاريخ مجالاً لافتراضات عديدة، أشدها واضعاً ذلك الفرض القائل بامتداد العربية إلى إسماعيل بن إبراهيم، وهناك من يمد تاريخها إلى أبعد من ذلك

بكثير، ولعل فيه قدراً من الصواب أو المعقولية.

غير أن الاقتصار على تتبع لغة في مجالها الخاص قد يعتبر خطأ منهجياً في علم اللغة الحديث، ولذلك كان لا بدّ من دراسة علاقة العربية بأخواتها الساميات، بل بأخواتها الحاميات الساميات، فإن فكرة الفصيلة الحامية السامية قد أصبحت من القوة، بحيث لا يمكن تجاهلها، وإن كانت تطالب المتخصصين بالمزيد من الدرس والتأصيل.

وإذا كان التاريخ المتسلسل الحلقات عسيراً تحصيله، فيما يتعلق باللغة العربية، فإن اعتبار العربية حلقة من حلقات اللغة كظاهرة إنسانية - قد يتيح لنا تصوراً أفضل لحركة اللغة، من مرحلة إلى أخرى، وقد جاءت في هذه الاتجاه أعمال بارزة لجملة من العلماء، أتيح لنا عرضها مفصلة، كما خرجنا من مناقشتها بملاحظات موضوعية ومفيدة.

ومن أهم معالم التاريخ الثقافي للغة العربية (كتاب سيبويه)، فهو أشهر أثر كتبه عالم عربي اللسان، يصف به قواعد هذا اللسان، في الميادين الثلاثة: الأصوات، والصيغ، والتراكيب - ما منهج هذا الكتاب؟ وكيف وصف أصوات اللغة على عهده، وهو القرن الثاني الهجري؟

إن هذه اللغة العربية الخالدة تواجه الآن وضعاً عجيباً، قومياً وحضارياً، أما قومياً فهي تقف في مواجهة حشد من اللهجات التي تنتمي إليها، وفي مواجهة جهود تحاول إقصاءها عن مجال الاستعمال، انتصاراً لتيار العاميات.

وأما حضارياً: فإن لغة الحضارة الحديثة وهي (الإنجليزية) في المقام الأول - قد طغت على وجود العربية في مجال العلوم، في داخل الوطن العربي، ثم إن طوفاناً من الألفاظ الجديدة يتدفق كل يوم على هذه اللغة المعزولة، ويراد منها أن تستوعبه، وهذه مشكلة تطرح علينا أسئلة محددة

عن مدى قدرة اللغة على استيعاب الجديد؟ وما مصير هذا الجديد المستوعب في كيان لغة يراد دائماً إضعاف سيطرتها على مجالاتها الحضارية، رغم محاولاتها المستمرة والمستميتة من أجل البقاء؟.

إن دراسة حركة اللغة في التاريخ، كيف تنامت، بعدها في نظرنا تمكين اللغة في المستقبل من أن تجدد شبابها، وتنمي ثرواتها، وتستكمل عدتها للتعبير عن حضارة الإنسان العربي، واللغة العربية لا تبدأ من فراغ، بل إن لها رصيدها الضخم، الذي تستغله العبرية الآن في التعبير عن معطيات الحضارة الحديثة، إلى جانب ما تأخذ من اللغات الأوروبية.

ونحن مقبلون على عصر سوف تختفي فيه سمة الأصالة التي تحرص عليها كل لغة، لتحل محلها سمة الامتزاج بين سائر اللغات والألسنة. فكل لغة آخذة ومعطية، لأن شعوب العالم قد تدانت بينها المسافات، وتفتحت مواهبها للإسهام في بناء الحضارة الحديثة، حتى لم يعد العلم ولا الإنتاج، حكراً على شعب دون شعب، ويوشك زمام الحضارة أن يصبح بين أيدي شعوب كانت تعد الآن متخلفة، ومن بينها، بل وفي مقدمتها، الشعوب العربية.

من أجل هذا يجب أن تهزنا صحوة لغوية جديدة، تمحو موقف التخاذل الذي يبدو في أوساط العلميين، من أطباء، ومهندسين، وكيمائيين.. إلخ، بحيث يقبلون على دراسة لغتهم، وطرق تنمية ألفاظها، علماً بأن قوانين هذه اللغة لا ترفض الجديد، أو الدخيل، ومن ثم يمدون اللغة بدفعة حيوية جديدة، تواجه بها، ويواجهون معها مراحل الصراع اللغوي والحضاري.

إن الخط الذي يربط بين مشكلات هذا الكتاب هو التزامه بتقديم أفكار ودراسات عن الجانب التطوري في اللغة، منهجاً ومادة، وهو ما أرجو أن أكون قد وفقت في أدائه، والله المسئول أن يسدد الخطا، ويلهم التوفيق .

عبد الصبور شاهين

# المنهج الوصفي والمنهج التاريخي

للدرس اللغوي منهجان: منهج وصفي، ومنهج تاريخي ويقتصر المنهج الأول على عرض الاستعمال اللغوي لدى مجموعة معينة من الناس، في زمن ومكان معينين.

أما المنهج الثاني فيدرس تغيرات الاستعمال ما بين عصرين يتفاوت بعد أحدهما عن الآخر. وهذا يقتضي أن نقوم بمقارنة الاستعمالات الشائعة في مكان معين بما كان شائعاً لدى أسلاف هؤلاء المتكلمين، منذ زمان معين أيضاً، وذلك لتوضيح الظاهرة اللغوية المدروسة في إطار زمني ـ مكاني محدد، على الرغم من أن التغيرات التاريخية والاجتماعية أسرع في حركتها، وفي كثرتها، وفي تأثيرها على الأحداث اللغوية من قدرة الدارس على تتبعها، إلا إذا قنع بدراسة الخطوط العريضة.

ولعل مثالاً من حياتنا اللغوية الراهنة يوضح هذه الملاحظة المنهجية، فلقد تعرض المجتمع المصري، منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ لتغيرات عميقة تناولت الجانب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي من نشاطه، وأدت هذه التغيرات إلى الكثير من أشكال التأثير في الجانب اللغوي الذي ظهر بصفة خاصة في لغة الصحافة والإذاعة والتليفزيون، وربما كان أظهر ألوانه ما يبدو من ترخص رجال الإعلام في التحدث إلى الجماهير بلغة عامية، أو على الأصح، بلغة عامية مفصحة، يمكن اعتبارها لغة وسيطة بين العامية المسفة، والفصحى الراقية، هذا النوع من الاستخدام اللغوي ما كان ليحدث قبل الثورة، حيث كان الكتّاب،

والصحافيون، والإذاعيون يلتزمون اللغة الفصحى فضلاً عما جد من تعبيرات واصطلاحات استلزمتها المرحلة الجديدة، وهي كثيرة جداً.

فلو أن بحثاً لغوياً على مستوى التخصص توفر على دراسة الحالة اللغوية ما بين هذين الجيلين المختلفين لكان ذلك من قبيل المنهج التاريخي، رغم تقارب المسافة الزمنية الفاصلة بينهما.

وعلى هذا القياس ننظر إلى حالة اللغة العربية قبل الإسلام وبعده، فلقد كان نزول القرآن فاصلاً بين عهدين عاشتهما اللغة، وتعرضت في انتقالها من أولهما إلى الثاني لأعمق ما تتعرض له لغة من تغيرات جوهرية. ولو أن البحوث اللغوية المتخصصة استطاعت أن تضع معجم اللغة في العصر الجاهلي، ثم في العصر الإسلامي، لظفر علم اللغة التاريخي بمادة خصبة للقيام بمقارنات علمية على جميع المستويات الصوتية والصرفية، والنحوية، والدلالية، والمعجمية، وهي مهمة ينبغي أن يضطلع بها هذا الجيل من الباحثين اللغويين في الدراسات العليا.

ولنأخذ مثالاً على ما يمكن أن يؤدي إليه استخدام كل من المنهج الوصفي، والمنهج التاريخي في دراسة الظواهر اللهجية في اللغة العربية، فإن كتب اللغة تروي عن اللهجات القديمة كثيراً من الظواهر، كالكشكشة، والتمتمة، والطمطمانية، والتلتلة، وغيرها، وكلها كانت مما يرد على ألسنة العرب، على اختلاف قبائلهم. فإذا أخذنا ظاهرة كالكشكشة لندرسها دراسة وصفية، فلا بدّ أن نرجع أولاً إلى المعجم، لنجد (لسان العرب) يربط بين (الكشيش) الذي هو مصدر المضعف (كشّ)، وبين (الكشكشة) التي هي مصدر المضاعف (كشكش)، قال: «والكشكشة كالكشيش».

ومن ناحية أخرى نجد أن معنى (الكشيش) دائرة حول الدلالة الصوتية، فهو (صوت تخرجه الأفعى من فيها)، أو هو (صوتها من جلدها) حيث يعبر عن صوتها من فمها (بالفحيح)، ومعنى ذلك أن احتكاك جلد الأفعى بعضه ببعض ينتج ما يشبه (الوشيش) إن صح التعبير، أي أثراً سمعياً قريباً من الشين، ولذلك حرصت اللغة على محاكاة هذا الصوت، فضمته تارةً إلى الكاف: (الكشيش)، وأخرى إلى الفاء: (الفشيش)، وهما بمعنىً.

وقد يدل لفظ (الكشيش) على بعض أصوات الإبل، أو على صوت غليان الشراب، وهو صوت يعتبر من محاكاة الشين أيضاً.

**وأما في الإصطلاح**: فقد قال ابن جني: «وأما كشكشة ربيعة فإنما يريد قولها مع كاف ضمير المؤنث: إنكش، ورأيتكش، وأعطيتكش، تفعل هذا في الوقف، فإذا وصلت أسقطت الشين»[1]، ويروي لها الحريري وصفاً آخر: «وأما كشكشة ربيعة فإنهم يبدلون عند الوقف كاف المخاطبة شيناً، فيقولون للمرأة: ويحك مالش»، ثم يذكر الحريري أن من ربيعة من يجري الوصل مجرى الوقف، فيبدل الكاف فيه أيضاً شيناً، وعليه أنشد بيت المجنون:

فعيناش عيناها، وجيدش جيدها　　　ولكن عظم الساق منش دقيق[2]

ويجمع صاحب اللسان بين الروايتين، ولكنه يرى أن وجود الكاف مع الشين (في الوقف خاصة.. لتبين كسرة الكاف فيؤكد المؤنث)[3]. ثم يروي أيضاً قلب الكاف شيناً، وهي لغير المؤنث، وذلك في كلمة (الديك)، فتقال: (الديش)، وهذا يشبه ما يذكر بشأن (الشنشنة)، المنسوبة إلى أهل اليمن، الذين يقلبون الكاف شيناً مطلقاً، [على ما تذكر الروايات وهو أمر بعيد الاحتمال، إلا أن تكون كاف الضمير فقط، لا كل كاف مطلقاً، وإلا لافترضنا خلو لهجة اليمن من الكاف مطلقاً، ولما كان إبدال].

وما زلنا حتى الآن في إطار المنهج الوصفي طبقاً لروايات التاريخ ويلحق بذلك نسبة الظاهرة إلى أصحابها. فهي لربيعة، وفي الصحاح: أنها لبني أسد، وفي اللسان: أن تميماً تزيد على الكاف شيناً في الوقف.

ويبدو لنا مما سبق أن للظاهرة صورتين:

**الأولى**: اجتماع الكاف بالشين في مثل: منكش.

**والثانية**: سقوط الكاف وظهور الشين في مثل: منش.

---

(١) الخصائص ٢/١١.

(٢) درة الغواص/١٨٣.

(٣) عبارة اللسان مأخوذة عن سيبويه، الكتاب ٢/٢٩٥، ولكن يلاحظ أن سيبويه لم يذكر مصطلح (الكشكشة، أو الكسكسة)، فلعلهما من وضع من جاءوا بعده، شأن بقية المصطلحات.

وإذا صحت الروايتان ـ وهما فيما أرى صحيحتان لوجود ما يؤيد كلتيهما من النصوص ـ فإن كلاً منهما تخص قبيلة معينة أو أكثر من هذه القبائل المذكورة.

وبناءً على ما سبق يمكن أن نعزو الصورة الأولى لقبائل ربيعة وتميم، وتكون الصورة الثانية لقبائل أسد طبقاً لرواية الصحاح: «لبني أسد، يجعلون الشين مكان الكاف»، أو لهم ولأهل اليمن أيضاً، وبذا تتداخل صورة (الشنشنة) مع هذه الصورة من (الكشكشة).

هذا عن الجانب القديم في الظاهرة الموصوفة، فإذا أردنا منهجاً تاريخياً ضممنا وصف الواقع اللغوي إلى هذا الوصف التاريخي.

وعن الواقع اللهجي المعاصر: فإن المسموع دائماً على ألسنة العراقيين، وعرب جنوب الجزيرة نطق الكاف في حالة التأنيث كحرف (Ch) في الإنجليزية فيقولون (ش لونتش)، وقد يفعلون ذلك في غير كاف التأنيث، وفي غير نهاية الكلمة، وكثيراً ما سمعت بعضهم يسأل آخر: (تشّم معاشك؟) يريد: (كم معاشك)؟، أي: مرتبك الشهري، و(تشيف حالك؟) يريد: (كيف حالك؟).

وقد نسمع هذا النطق هنا في بعض قرى مصر: مثل شرويدة وزنكلون[1]، ومثل القنايات وكفر الأشراف. ويذكر مؤلف كتاب «لهجات اليمن قديماً وحديثاً»: أن بعض اليمنيين في صنعاء يجعلون كاف المؤنثة شيناً، فيقولون: (أخوش) في (أخوك)، (وأبوش) في (أبوك)[2].

فهل هناك اتصال بين ما وصفه التاريخ، وبين معطيات الواقع اللهجي الآن؟.

إنني أميل إلى الربط بصورة ما بين ما نسب لتميم وربيعة في استنتاجنا وبين ما نسمعه حديثاً، لأن أصل أحرف الكلمة في كلتا الحالتين يتحول من صوت واحد هو (الكاف)، إلى صوت مزدوج هو (الكاف والشين)، في الوصف القديم، وهو التاء والشين في الوصف الحديث، والحالة في رأينا واحدة إذا قلنا:

---

(١) اللهجات العربية/١٢٣ ـ الطبعة الثالثة.

(٢) لهجات اليمن/٤٧ ـ ٤٨.

إن الصوت (الانفجاري) وهو الكاف قد لحقه صوت احتكاكي هو الشين مع تقدم مخرجه ليقترب من التاء.

ولكن ذلك يفرض علينا أن نفترض في وصف القدماء للظاهرة قصوراً، إما لعدم قدرتهم على تسجيل هذا الصوت المزدوج، وإما لعدم احتفالهم بتسجيل اللهجات في مواجهة اللغة الفصحى، وبذلك يكون علينا أن نحكم على قول اللسان: (لتبين كسرة الكاف فيؤكد المؤنث) بعدم الدقة، لأن الفصل بين الكاف والشين بالكسرة يوحي بأن صوت الشين لم يكن احتكاكاً لحق النطقَ بالكاف، بل كان زيادة عليها بعد أن استوفت كسرتها، على حين أن كل الشواهد والأدلة تجعله صوتاً واحداً مركباً، على ما عليه نطق اللهجات الحديثة.

وبذلك نكون قد درسنا الظاهرة بمنهج تاريخي، يفسرها ما بين جيلين مختلفين، فيما يتعلق بالصورة الأولى.

وكذلك من السهل تفسير انطباق الصورة الثانية على نطق اليمنيين الحديث، وهو ما عرف لدى السيوطي باسم (الشُنشنة)[1] وجعله بعض اللغويين صورة من صور الكشكشة، كما رأينا.

ومن الأمثلة أيضاً ظاهرة (الكسكسة)، وهي من الظواهر اللهجية القديمة التي يمكن أن نطبق عليها المنهج السابق.

ولقد كان مصطلح الكشكشة ـ فيما يبدو ـ موضوعاً على أساس ملاحظة اتصال معناه اللغوي بمعناه الاصطلاحي. لكن المصطلح الذي بين أيدينا لا علاقة بين معناه اللغوي ومعناه الاصطلاحي، ذلك أن الكسس صفة خِلْقية تعني: قصر الحنك الأعلى عن الأسفل، أو قصر الأسنان.

ولذلك أرى أن مصطلح (الكسكسة) قد وضع قياساً على (الكشكشة) نظراً إلى التقابل في الظاهرة الصوتية، مع افتراض سبق تعرض الرواة للكشكشة، نظراً إلى شيوعها أكثر من نظيرتها.

---

(١) المزهر ٢٢٢/١.

واختلف أيضاً وصف القدماء لها فقيل إنها:

١ ـ زيادة سين بعد كاف المؤنث مثل: أعطيتكس، ومنكس، وهذا في الوقف دون الوصل.

٢ ـ إبدال السين من كاف الخطاب، مثل أبوس وأمُّس. أي: أبوك وأمك[١].

وقد اقتصر ابن جني على التمثيل بكلمات (أعطيتكس ومنكس وعنكس)، وهذا في الوقف دون الوصل[٢]. ومعنى ذلك أنه يرى اقتصارها على حالة المؤنث.

وكذلك فعل الحريري: «يزيدون على كاف المؤنث في الوقف سيناً، ليبينوا حركة الكاف، فيقولون: مورت بكس»[٣].

ولكن السيوطي ينفرد برواية غريبة، إذ يرى أن الكسكسة نظير الكشكشة في لسان (ربيعة ومضر)، أولاهما للمذكر، والثانية للمؤنث.

ويزيد الأمر عماء إذ يذكر في وصف الظاهرة: «أنهم يجعلون بعد الكاف أو مكانها في المذكر سيناً»، وكذلك الحال في (الكشكشة) حيث قال: «يجعلون بعد كاف الخطاب في المؤنث شيناً... ومنهم من يثبتها حالة الوقف فقط، وهو الأشهر، ومنهم من يثبتها في الوصل أيضاً... ومنهم من يجعلها مكان الكاف ويكسرها في الوصل، ويسكنها في الوقف»[٤].

فهذا من حيث الوصف القديم للظاهرة، ونحن نعرضه في إطار منهج وصفي أيضاً، طبقاً لما ورد في كتب اللغة.

وأما عن تسميتها، فالمشهور أنها (لهوازن)، وذكر السيوطي فيما سبق أنها في (ربيعة ومضر)، وفي درة الغواص أنها كسكسة بكر.

ويبدو ـ والله أعلم ـ أن المقصود بهذه القبائل كلها منطقة لهجية بدوية وسط

---

(١) اللسان نقله عن الأزهري.

(٢) الخصائص ٢/١٢.

(٣) درة الغواص /١٨٤.

(٤) المزهر ١/٢٢١.

الجزيرة العربية، حيث تقترب مواطن هوازن من مواطن بكر، وهي إجمالاً منطقة (نجد)، على ما تدل خرائط الشيخ محمد فخر الدين في كتابه «تاريخ الفتح الإسلامي ص ٢٤٢».

أما رواية السيوطي أنها في ربيعة ومضر فهي أعم الروايات، لأن ذلك يعني أنها لغة العرب جميعاً، فلم يكن بالجزيرة العربية أكبر من هذين الشعبين، وليس من المعقول أن يشتركا في ظاهرة لهجية رديئة، وصفها ابن جني إجمالاً في عبارته: «فأما أن تقل إحداهما جداً، وتكثر الأخرى جداً فإنك تأخذ بأوسعهما رواية، وأقواهما قياساً»[1]، ثم ذكر هذه الظواهر القليلة جداً، ومنها الكسكسة، وهذا ما ينفي صحة رواية السيوطي.

وأما روايته عن ظاهرة (الكسكسة) وكونها للذكر، نظير (الكشكشة) للمؤنث فقد يضعفه أنه انفرد به دون غيره من القدماء، وأنه يتنافى مع ما نلاحظه في ألسنة المحدثين.

وقد سمعت البدو في الكويت ينطقون كاف المؤنثة (تاء وسينا) فيقولون: ش لونتس Š Lönitš في مقابل أهل الحضر هناك حيث ينطقون كاف المؤنثة (تاء وشينا): ش لونتش Š Lönitš

وإذا نحن افترضنا اتصال الحاضر اللغوي بالماضي فإن التوزيع اللهجي يقوم على أساس جغرافي، لا على المذكر والمؤنث، أي أن بعض القبائل تنطق الكشكشة، وأخرى تنطق الكسكسة.

ومن الضروري أيضاً إذا نحن اعتمدنا وصفي الظاهرة بأنها:

١ ـ زيادة سين بعد الكاف.

٢ ـ وجعل السين في موضع الكاف.

ـ أن تنسب الصورة الأولى إلى قبائل معينة، كما تنسب الصورة الثانية إلى قبائل أخرى، وليس في الروايات التي بين أيدينا ما يعين على هذا التحديد.

---

(١) الخصائص ١/١٢.

أما التفسير الصوتي لتحول الكاف إلى صوت مزدوج فينطبق عليه ما سبق ذكره في موضوع (الكشكشة)، وكل ذلك داخل في مفهوم المنهج التاريخي الذي يدرس الظاهرة اللغوية قديماً وحديثاً.

* * *

على أن المنهج الوصفي والمنهج التاريخي لا يختلفان، أحدهما عن الآخر بصورة أساسية، فكل (وصف) هو في الحقيقة (تاريخ) بصورة ما. وأياً ما كانت المجموعة الاجتماعية التي تتكلم لغة معينة فإن الأفراد الذين يؤلفونها ينتمون إلى درجات مختلفة من التطور الذي تستصحبه دائماً كل لغة، فكل جيل يجلب معه بعض التجديدات الصغيرة، وبذلك تختلف لغة الشيوخ عن لغة الشباب، ومن الممكن أيضاً أن نجد في المجتمع عناصر محافظة تتمسك بالقديم، وأخرى مجددة تسعى وراء المستحدث.

ومعنى ذلك أن أي وصف محدد وكامل لموقف لغوي في لحظة معينة لا بدّ أن يشتمل على النظر إلى جانب معين من التطور، وهو أمر لا يمكن تحاشيه، ما دامت كل لغة منطوقة في حالة حركة دائمة.

وهناك ملاحظة مهمة هي أن الوسائل المتاحة للمنهج التاريخي لا تسمح لنا أن نصف بطريقة مستمرة فعلاً منحنى التطور، وكل ما نستطيعه في هذا الصدد هو أن نتحدث عن الخطوط العامة والبارزة التي تتحكم في حركة اللغة أو اللهجة، دون أن يكون بوسعنا الاعتماد على أكثر من جملة من التفاصيل غير الشاملة، وهي أمثلة مستقاة من لغة المرحلة المعاصرة لنا، باعتبارها اللغة الحية المنطوقة فعلاً، ثم نستخرج بعض الملاحظات التي نطردها في التطبيق على المراحل السابقة، والتي لا نملك عنها سوى أمثلة مروية، سجلها النظام الكتابي للغة، على ما يتصف به من قصور وعجز، وقد لا نملك عنها أمثلة أصلاً، كتلك المرحلة التي نتخيلها لطفولة اللغة العربية.

والواقع أن المنهج التاريخي قائم على أساس اشتماله على ملاحظات وصفية من عصور كثيرة ومتتابعة، بحيث يمكن استخراج القانون اللغوي من مقارنة هذه الملاحظات المتقابلة، وذلك كأن نلاحظ تقابل استعمال صوت القاف في الفصحى

مع بديله في العامية المصرية، وهو صوت الهمزة، في مثل: قلب وألب، وقام وآم، والحقيقة والحئيئة، مع ملاحظة أن ذلك التبادل غير شامل لبعض الكلمات مثل: القرآن والثقافة، والقاهرة، فلا يقال: الأرآن، ولا الثآفة، ولا الآهرة، ومع ملاحظة عدم إطراد هذا القلب إلى همزة، فبعض الكلمات المقترضة تقلب فيها القاف كافاً. وانظر مثلاً إلى: (قره قول) في مقابل (كركون)، و(قره جوز) في مقابل (أراجوز).

فإذا وسعنا مجال الملاحظة إلى عامية الخليج العربي وجدنا القاف تنطق هنالك مجهورة مثل الجيم القاهرية، فيقولون: گلب، وگام، والحگيگة وهناك أيضاً سوف نجد أبناء فلسطين ينطقون القاف متقدمة في مخرج الكاف وهذه كلها حقائق ذات طابع وصفي. فإذا نقلنا ملاحظاتنا هذه إلى نطاق ما روي من وصف القاف الفصحى بأنها كانت مجهورة ـ أمكننا أن نقرر طبيعة العلاقة بين القديم والجديد في صورة الصوت المدروس، وأمكننا أيضاً أن نرسم منحنى التطور في اتجاهه من الجهر إلى الهمس، ومن الشدة إلى الرخاوة، ومن التقدم في المخرج إلى التأخر، أو العكس، وهكذا تتجمع الصورة التاريخية من عناصر وصفية.

وعلى هذا القياس نلاحظ تقابل استعمال الجيم الموصوفة في الفصحى مع استعمال الجيم القاهرية في مثل: جاهل، وجاي، ومع استعمال الياء في اللهجة الكويتية، في مثل: يا هل وباي.

فإذا مددنا أطراف البحث في هذه الظاهرة إلى الجانب التاريخي بصورة أوسع ـ وجدنا أن هذه التنوعات الصوتية ليست منقطعة الصلة بما سبق في الرواية العربية من لهجات شعبية عاشت في البيئة العربية منذ القدم، وهو أمر سوف نتناوله بالتفصيل فيما بعد.

ويروي الأستاذ مييه في كتابه Linguistique Historique et linguistique générale ص ٤٧: أن هذا التقابل الصوتي يصدق أيضاً على التقابل في الصيغ النحوية. والطريقة التي تتغير بها الصيغ النحوية لا تختلف عن تلك التي تحدث بها التغيرات الصوتية، فهي تتعلق دائماً بالقياس الذي يصوغ مثلاً من الفعل (dire) بمعنى (القول) صيغة الجماعة المخاطبة: (Vous disez)، مع أن صوابها

هو: (Vous dites) ـ بتأثير قياسها على صيغة: (Vous laissez)، من الفعل: (Laisser) ما دام الفعلان يتصرفان بصورة واحدة في حالة جماعة المتكلمين:
Nous laissions - nous disons

وقد كانت هذه الملاحظة في إطار تفسير فكرة أستاذه سوسير[1] عما سمي بالقياس الخاطىء، أو القياس على التوهم، فهو يرى هذه العملية القياسية أشبه بالسلوك الرياضي، وأنها تتم على صورة معادلة جبرية من نوع الرابع المتناسب، الذي نتصوره على هذا النحو:

$$\frac{أ}{ب} = \frac{جـ}{س} \quad \therefore س = \frac{جـ \times ب}{أ}$$

وبعبارة أخرى:

$$\frac{\text{Repression}}{\times} = \frac{\text{réaction}}{\text{réactionnaire}}$$

$$\therefore x \quad \text{repressionnaire} = \frac{\text{repression} \times \text{réactionnaire}}{\text{réaction}}$$

ومع ذلك فكل النتائج التي تنتهي إليها المحاولة في المنهج التاريخي هي أيضاً نتائج خاصة، كما أنها كذلك في المنهج الوصفي، وإن صلحت بعد ذلك لاستخدامها في دراسة بعض الظواهر الأخرى المتصلة بها لغوياً أو منهجياً.

على أن النتائج اللغوية التي نحصل عليها ليس عند التحليل ذات طبيعة لغوية محصنة، ذلك أن علم اللغة محكوم بقوانين تتصل بعلم الصوت accoustique، علم التشريح anatomie، وعلم وظائف الأعضاء Physiologie من حيث اتصاله بإصدار الأصوات وسماعها، كما تحكمه مبادىء علم النفس Psychologie، ومبادىء علم الاجتماع Sociologie، من حيث اتصاله بنشاط المتكلمين الأفراد، بعضهم مع بعض، كما يتصل بتكييف لغات الاتصال بين الناس.

ولقد بذلت جهود كثيرة لتحقيق إفادة علم اللغة من مستحدثات التكنولوجيا، فكانت المعامل التي تقوم على تسجيل العينات الصوتية وتصويرها وتحليلها، ليمكن تناول قضايا علم اللغة بقدر كبير من الموضوعية والتحديد.

---

(١) انظر بحثنا عن «مشكلات القياس في اللغة العربية» ـ مجلة عالم الفكر جـ٣ من المجلد الأول، ص ١٩٦ وما بعدها.

ومعنى ذلك أن على الباحث اللغوي أن يضع في اعتباره، أياً كان منهجه، تداخل تأثيرات هذه العلوم الإنسانية والمادية، واختلاط عواملها بالعوامل اللغوية التي يطمح إلى تحريرها من كل ما يشوبها من الآثار الخارجية، تبعاً لمقتضيات المنهج العلمي.

كذلك تواجه الباحث في أي مستوى منهجي مشكلة ذات طبيعة لغوية صرفة، ولكنها تقتضي منه جهداً قادراً على التصنيف العلمي، وذلك حين يتجه إلى البحث في الظواهر الصوتية، فإذا به أمام ظواهر صرفية تتداخل في مادة بحثه، فالبنية الصوتية للغة المنطوقة هي دائماً نفس البنية الصرفية في سماتها الأساسية، والكلام أينما كان يتكون من أصوات ثابتة، هي المصوتات (الحركات)، التي ينفصل بعضها عن بعض بوساطة فونيمات، تقترب عامة من نموذج الضوضاء، وهي عادة تتميز بحركة إغلاق لأحد أعضاء النطق تتفاوت أداء، وتعقبها حركة فتح لهذه الأعضاء.

هذه الحركات النطقية هي التي يطلق عليها الصوامت. ومن مجموع المصوت مع حركة الفتح في بدئه، وحركة الإغلاق التي تنهيه - يتكون (المقطع)، الذي تتنوع بنيته من لغة لأخرى.

وهكذا نجد أن الكلام في كل اللغات ينقسم إلى مجموعات أولية قصيرة مشتملة على مجموعة من الأصوات التي ينفصل بعضها عن بعض بوساطة الحركات النطقية المتفاوتة الطول.

ثم إن المصوتات تنحصر بين أكثرها انفتاحاً، وهو مصوت (a)، وأكثرها انغلاقاً، وهما مصوتاً (i و u)، فإذا ضاقت الكسرة (i) إلى أكثر مما تفرضه طبيعتها فقد تقترب من صوت الجيم المعطشة[1]، وإذا ضاقت الضمة (u) فقد تقترب من صوت الفاء المجهورة (v).

وليس بخاف ما تقوم به المصوتات من دور خطير في تشكيل بنية الكلمة على المستوى الصرفي، حتى ليمكن القول بأن نظام الصرف العربي هو نظام صوتي

---

(١) سيأتي في الحديث عن اللهجات العربية أن هذا هو التفسير الصوتي لظاهرة (العجعجة).

بالدرجة الأولى، وإن أخطأ القدماء فربطوا بينه وبين الشكل الكتابي، وقد تسنح لنا فرصة خلال حديثنا هذا لتقديم بعض شواهد هذا الخلط بين الظواهر المتباعدة داخل نظام علمي ملفق، قام على إحكامه ذكاء القدماء، وقلدتهم فيه الأجيال حتى يومنا هذا.

## اللغة العربية
## وفائدة التركيز على المنهج التاريخي

هذا الذي قلناه عن السمات الأساسية لكل من المنهج التاريخي والوصفي لا يعني أن أحدهما أكثر أهمية من الآخر، فلكل منهج وظيفته التي تفرضها طبيعة الدراسة المقترحة، وذلك هو الذي يدفعنا إلى أن نقرر ابتداءً أن دراستنا هذه سوف تقوم على أساس تاريخي، يدور حول اللغة الفصحى، ومهما يكن اهتمامنا بالظواهر اللهجية فإن الفصحى هي الهدف الرئيسي لدراستنا، وإنما يستعان بظواهر اللهجات على إيضاح البعد بين الممارسة العامة للنشاط اللغوي وبين المستوى الذي ينشده المجتمع للغته الراقية.

بيد أن المنهج التاريخي يفرض علينا: إما أن نبدأ الدراسة من أبعد نقطة يمكن أن يتناولها الحديث، نزولاً إلى الواقع اللغوي الذي نعيشه، وإما أن نبدأ الدراسة من ملاحظتنا لهذا الواقع اللغوي، صعوداً إلى أبعد نقطة يبلغها علمنا، ومروراً بكل المراحل التاريخية التي تعرضت خلالها الظاهرة اللغوية لأحداث التغيير.

وقد جرت عادة المؤرخين للغة العربية أن يقرروا ابتداءً أن تاريخ هذه اللغة القديم مجهول المراحل، غامض السمات، فهي لغة لم تعرف طفولتها، ولكنها شوهدت في أوج نضجها، وفي قمة بلاغتها، في صورة ذلك الشعر الجاهلي الغزير الصور، الرفيع المستوى. وليس بمعقول أن يكون العصر الجاهلي هو بداية عهد العربية بالحياة، فقد جرت سنّة الله على التدرج في خلق الكائنات، واللغة من أعظم الكائنات التي صاحبت نمو الإنسان وتطوره، منذ كان طفلاً يدب على

الأرض، وقد عاصرت عهوداً متطاولة، استغرقت مئات الألوف، وربما ملايين السنين، في مختلف الأجناس والبيئات، حتى بلغت صورة متعارفاً عليها، في شكل كلمات، أو رموز مرسومة، ثم مكتوبة، هي اللغة، وليست العربية بدعاً من اللغات، فتخرج عن هذه السنة الكونية، فإن لها قطعاً طفولتها التي اندفنت في رمال الصحراء، وربما استطاعت الكشوف الأثرية أن تكشف عن بعض ملامح هذه الطفولة فيما قد تعثر عليه من وثائق ونقوش مطمورة منذ عهود سحيقة.

ومن المفيد أن نستأنس في هذا المعرض بما ذكره الأستاذ الدكتور إبراهيم أنيس عن طفولة اللغة العربية في كتابه «في اللهجات العربية» قال:

«حين نفكر في حال اللغة العربية قبل ظهور المسيحية (أي: قبل الإسلام بسبعة قرون مثلاً) ـ نجد أنفسنا في ظلام دامس، فليس بين أيدينا نصوص عربية ترجع إلى تلك العهود، فأقدم ما عثر عليه لا يكاد يجاوز القرن الثالث الميلادي، وليس معنى هذا أن اللغة العربية لم تكن موجودة قبل المسيحية، أو أنها أحدث من شقيقاتها السامية، كالعبرية مثلاً، بل يؤكد لنا المستشرقون أن اللغة العربية المألوفة لنا قد احتفظت بعناصر قديمة ترجع إلى السامية الأم، أكثر مما احتفظت به الساميات الأخرى»[1].

ويعلل الدكتور أنيس لندرة النصوص العربية التي يمكن أن ترجع إلى ما قبل ظهور المسيحية بشيوع الأمية في شبه الجزيرة، وأن العرب قبل الإسلام لم يكونوا أهل كتابة وقراءة، بعكس العبرانيين الذين خلفوا نصوصاً عبرية مكتوبة ترجع إلى القرون الثمانية قبل الميلاد، ممثلة في التوراة وكتب الأنبياء، وغيرها من نصوص العهد القديم، في حين أن أقدم نصوص العربية على الصورة المألوفة لنا لا تكاد تجاوز قرنين من الزمان قبل الإسلام.

هل معنى ذلك أننا قد فقدنا نقطة بداية تاريخية نتخذها منطلقاً إلى دراسة العربية القديمة؟.

الواقع أن النحو المقارن للغات السامية يستطيع أن يمدنا بالكثير من

---

(١) في اللهجات العربية/ ٣٣.

المعلومات والملاحظات عن العلاقات اللغوية بين العربية وغيرها من لغات فصيلتها، وهي ملاحظات تلقي ضوءاً كاشفاً عن الحياة اللغوية في هذه المنطقة من العالم القديم.

على أن البحوث الاستشراقية قد استطاعت أن تمد علاقة العربية لا بالساميات وحدها، بل باللغات الحامية أيضاً، وهي اللغات التي عاشت في مجال جغرافي مجاور لمجال الساميات، وتبادلت معها التأثير خلال مراحل تاريخية بعيدة حتى أطلقوا على هذه المجموعة وصف «اللغات الحامية السامية Les langues chamito - Sémitiques»، وهذا هو الإطار الذي تناول فيه مؤلفو كتاب «لغات العالم Les langues du monde» مسائل تاريخ اللغة العربية وغيرها من لغات الفصيلة.

وعلى هذا يجدر بنا أن نلم بعض إلمام بتاريخ هذه الأسرة اللغوية وطبيعة العلاقات بين أفرادها، من باب العلم بأصول المشكلة اللغوية التي تتصدى لدراستها، وبخاصة في مجال لغتنا العربية، أي أننا سوف نحاول إعطاء فكرة عن العلاقات التي تميز مجموع الأسرة الحامية السامية، ولا سيما بعض أوجه التشابه في بنية الكلمة فيما يتصل بحروف الجذر اللغوي، وثنائيته، أو ثلاثيته، وبناء الجملة وترتيب عناصرها، وما قد يكون ملحوظاً من تقارب محتمل بين المفردات، وكل ذلك سوف يلقي ضوءاً على العلاقات التي توصل إلى تأكيد وجودها بين لغات هذه الأسرة علماء المقارنات اللغوية.

* * *

# المجال الجغرافي والبشري
## للغات الحامية السامية

يتحدث كتاب «لغات العالم»[1] عن الوضع القديم والحديث لهذه الفصيلة فيقرر أنها تشتمل على أربع مجموعات هي :

١ ـ مجموعة اللغات السامية .

٢ ـ اللغة المصرية .

٣ ـ اللغة الليبية البربرية .

٤ ـ اللغة الكوشيتية .

وهي في انتشارها تغطي مجالاً شاسعاً مستمراً من الأرض، وقد يكون منتقصاً من أطرافه، وعلى حدود تتغير طبيعتها فيما يبدو منذ أوائل العصر التاريخي، فهي تمتد من ناحية على مساحة الجزيرة العربية وما يجاورها من بلاد من جهة الشمال، كما تمتد من ناحية أخرى على أكبر جزء من إفريقية الشمالية بكل رحابتها .

وكثافة هذا المجال اللغوية ضعيفة، وملايينه العشرون من الكيلومترات المربعة تقطعها صحراء شاسعة . أما التنوع الشعوبي لسكان هذا المجال فهو يشكل مجموعاً متجانساً نسبياً، فهم أقوام من البيض، متفاوتو السمرة، يخالطهم سود في الجنوب الشرقي .

---

(١) Les langues du Monde تأليف أنطوان مييه، ومارسيل كوهين ـ طبعة ١٩٥٢ ص ٨٣ وما بعدها .

وأما حضاراتهم غير المتساوية في نموها، تبعاً للمناطق والعصور ـ فهي تعطي أيضاً انطباعاً بنوع من الوحدة في مجموعها.

وحياة الرعي المترحلة سائدة، ولكن يلاحظ وجود مناطق مهمة للزراعة المستقرة، والحياة المدنية.

وقد كانت لكل من هذه المجموعات الأربع الكبرى مجالاتها المتميزة والمتقاربة حوالي القرن الخامس قبل الميلاد، وكانت السامية منقسمة إلى لغات كثيرة متحضرة منها: الفينيقية، والعربية الجنوبية، وهما اللتان هاجرتا وحدهما نحو الغرب ثم ما لبثت اللغات السامية أن غزت المجموعات الأخرى، وحملت العربية، وهي آخر اللغات الأدبية السامية ـ أمانة الحضارة الإسلامية في مجال أوسع (لدى أربعمائة مليون من البشر، وامتدت كلغة دينية في آسيا، واقتحم اللفظ العربي بمجموعات كبيرة من معاجم لغات مهمة، كالفارسية والهندوستانية، والتركية، والماليزية، والهوسا، والسواحلية.

أما اللغات السابقة الأخرى فقد بادت أغلبيتها، حيث احتلت اللغة العربية مجالاتها القديمة، فلم يبق سوى مناطق صغيرة آرامية وعربية جنوبية، وبخاصة في أطراف الأراضي العربية.

وأما العبرية فإنها بعد أن فقدت أراضيها الخاصة ظلت لغة دينية قديمة لدى اليهود، الذين تشتتوا في أنحاء العالم، ثم استعادت حياتها حديثاً كلغة للعناصر اليهودية المتجمعة في فلسطين المحتلة.

وأما مجموعة اللغات الإثيوبية، وهي مستعمرة سامية مليئة بالحيوية، فقد استمرت في الانتشار في إفريقية الشرقية.

وأما اللغات الأخرى فقد غطت عليها إلى حد كبير السامية، فلم تبق المصرية إلا على ألسنة الأقباط في طقوسهم وهو استعمال لم يعد منطوقاً ولا مكتوباً.

وتقطعت اللهجات البربرية إلى جزر، وجزيرات متراجعة في كثير من المواقع أمام اللغة العربية حتى يومنا هذا، ولكنها تكسب مواقع أخرى من اللغات

الإفريقية، ونادراً ما نجد هذه اللهجات البربرية مكتوبة، بل يبدو أنها قد فقدت كل فرصة لتصبح من بعد لغة حضارة.

وأما الكوشيتية فقد كانت نحيت من السهل الأعلى الإثيوبي أمام السامية، ولكنها ظلت حية في حدودها، ولا سيما في الجنوب.

وأما اللغات الجالية والصومالية فإن لها دوراً ذا قيمة على الرغم من أنها غير مكتوبة. وقد حدث في القرن التاسع عشر أن تمكنت لغات أوروبية في مناطق من البحر الأبيض المتوسط في إفريقية، مع من وفد إليها من المستعمرين.

فهذا عن الوضع الجغرافي والبشري لمجموعات هذه الفصيلة، وانتشارها قديماً وحديثاً، وهو وضع طرح نفسه على الدراسات المقارنة، بصورة متفاوتة.

على أن الانسجام العام في بنية اللغات، والاتفاق في العناصر النحوية، والتشابه في النظم الصوتية - كل ذلك يسمح بتقرير القرابة فيما بين هذه المجموعات الأربع المدروسة، على الرغم من الاختلافات الكبيرة فيما بينها.

ولقد ظفرت اللغات السامية بدراسة معتنية، وهي لغات حضارية كبرى رويت لها خلال مرحلة طويلة نصوص كثيرة، فوضوح قرابتها أمر قد فرض نفسه على المقارنات، ومع ذلك فإن النحو المقارن للغات السامية ما زال أبعد من أن يبلغ درجة الكمال التي بلغها النحو المقارن للغات الهندية - الأوروبية.

أما اللغة المصرية فإن نحوها ناقص، وهي لغة قد اختفت، وساعد على اختفائها نظام الكتابة المعقد الذي يعبر بصورة ناقصة عن الوضع الصوتي، لأن العلماء لم يجدوه مطلقاً على أرض ثابتة.

وفيما يتعلق باللغة الليبية البربرية - فإذا كانت اللهجات الحديثة يشتهر أمرها من سنة لأخرى - فإن اللغة القديمة ضعيفة الثبوت جداً، بحيث تعسر دراستها، وكذلك اللهجات الكوشيتية الكثيرة، فهي لما تكشف حتى الآن في كثير من أجزائها، ولم تعرف إلا في العصر الحديث.

# أصل التسميات

أطلق مصطلح «السامية» في نهاية القرن الثامن عشر لدى العلماء الأوروبيين، وكان أول من استعمله هو العالم الألماني شلوتزر، وزميله أيكهورن، وذلك لأن الشعوب التي تتكلم اللغات السامية هي في الغالب ضمن ذرية سام بن نوح (وهو في العبرية شام Šem) كما جاء في الفصل العاشر من سفر التكوين.

ومن هذا المصدر الكتابي نفسه استمد في النصف الثاني من القرن التاسع عشر مصطلح «الحامية»، (من الكلمة العبرية Hâm الحاء، (ومن الكلمة الإغريقية الواردة في الترجمة السبعينية للكتاب المقدس Kham).

وأخيراً فإن مصطلح (كوشيتي) قد صيغ من بعد على نفس المثال، من الاسم كوش Kûš الذي يعني في الإنجيل اسم أبناء حام، أولئك الذين أقامت ذرياتهم ـ فيما يبدو ـ في الجنوب.

على أن كلمة كوش Koš ـ تطلق من ناحية أخرى في اللغة المصرية على بلاد جنوب مصر، فيبدو أن مصطلح «كوشيتي» ـ على هذا ـ قد استخدم بصورة مناسبة لتعيين اللغات غير السامية، وغير السودانية، في المنطقة الحبشية، ووجب نتيجة لهذا أن تقتصر كلمة «إثيوبي» على اللغات السامية في الحبشة، كما وجب ألا ننظر مطلقاً إلى كلمة «كوشيتي» على أنها مرادف لكلمة «حامي».

وإذا كان جزء من السامية ومن المصرية قد رويا موثقين في الألف الرابعة قبل ميلاد المسيح ـ فإن المرحلة التي يحتمل أنها شهدت لغة «حامية ـ سامية»

مشتركة يمكن أن تقع إجمالاً في الألف الخامسة قبل الميلاد، ويحتمل أيضاً أن يكون المكان الذي تمت فيه هذه اللغة المشتركة هو المنطقة العربية الإفريقية من الشمال الشرقي، على سبيل الافتراض.

# من خصائص اللغات الحامية والسامية

سوف نتناول هنا بإيجاز - الخصائص المشتركة بين المجموعات الحامية السامية، ولسوف تكون الأمثلة المسوقة مستخدمة في نفس الوقت لبيان الأدلة الرئيسية على قرابة هذه المجمعات فيما بينها، ولقد يكون بعض السمات المشتركة غير منتم إلى الجد الأول المفترض «الحامي - السامي».

فالجملة الحامية السامية مكونة من كلمات منفصل بعضها عن بعض بصورة واضحة، وهي مزودة عموماً بنبر واضح، متعرضة غالباً لمعاملة خاصة في بدايتها، وفي نهايتها، ولا سيما في الأفعال والأسماء.

ولكل كلمة في هذه اللغات جميع الخصائص الضرورية، سواءٌ أكان ذلك إشارة إلى التعديلات الثانوية في الفكرة الرئيسية التي تعبر عنها، أم كان تسجيلاً لدورها في الجملة، فهي مستقلة عن الجانب الصوتي لجاراتها.

ومركز الكلمة جذر، ولكل جذر عدد من العناصر الأساسية هي بعامة صوامت، ولكنها يمكن أن تكون أيضاً مصوتات طويلة (أي: حركات طويلة)، تتبادل مع أنصاف المصوتات (وهو ما يحدث في جزء من المفردات السامية)، أو لا تتبادل، فتظل ثابتة (وهو أمر كثير الوقوع في اللغة الكوشيتية).

وتشتمل الأغلبية الكبيرة من الجذور السامية على ثلاثة صوامت، وأكثر جذور المصرية والبربرية أيضاً ثلاثي. ولقد أظهرت البحوث المقارنة الأولى في الكوشيتية أن الجذور الثنائية التي تكوِّن غالبيتها تستند إلى جذور ثلاثية أكثر قدماً، فمن الممكن إذن القول بأن (الثلاثية) المعتادة هي منذ العصر الحامي - السامي.

ولكن ربما كان من الخطأ القول بأن جميع الجذور كانت ثلاثية الصوامت (Triconsonantiques)، فإن في السامية أيضاً عدداً من الكلمات الأساسية ثنائياً، وعدداً آخر يبدو أنه قد تحول حديثاً إلى ثلاثي، بإضافة بعض الصوامت الضعيفة إلى أساس ثنائي (وذلك كبعض الأصوات الحنجرية، وأنصاف المصوتات)، وفيها كذلك جذور ذات بناء قريب من ثلاثة صوامت قوية، الأولان منها مشتركان، ثم إن فيها أيضاً جذوراً يتماثل فيها الصامتان الأخيران، وجذوراً رباعية صيغت بوساطة تكرار صامتين.

وعلى ذلك يبدو من الممكن أن نتصور عهداً كانت الجذور الثنائية فيه ـ على الأقل ـ كثيرة، إن لم تكن كانت هي السائدة.

ومن خصائص اللغات الحامية السامية أنها ذات جذر واضح، فالعناصر الأساسية في الكلمات المصوغة من الجذر، وهي وحدها تحمل الفكرة المعبرة سواء تعلقت بحدث أو بشيء، كما أن عناصر الجذور محددة في الكتابات التي اخترعت هذه اللغات بالمعنى الحقيقي، فهي تقتصر أساساً على تسجيل الصوامت وحدها.

ومن الأمثلة على ذلك: أن الجذر المصري والسامي (م و ت ـ mwt) والبربري (م م ت ـ mmt) يعني: فكرة الموت.

وفي السامية: (ح ش ب ـ hšb) وفي المصرية (ح س ب ـ hsb)، وفي الكوشيتية (هـ س ب ـ hsb) بمعنى: يحسب أو يعد.

وفي السامية (ل ب ب ـ lbb)، في المصرية بتليين اللام (ل ي ب ـ lyb). وفي البربرية (أ و ل ـ ul). وفي الكوشيتية (ل ب ـ lbb) بمعنى: قلب.

فهذه أمثلة للكلمات التي التقت في أصولها جميعاً، أو في بعض هذه الأصول، وهي تدل على القرابة ما بين هذه اللغات في مجال المفردات.

غير أن لنا وقفة أمام مسألة (الجذر)، وأهميتها في تأكيد القرابة ما بين لغات هذه الفصيلة الحامية ـ السامية، فمن المؤكد أن اتفاقها في الثنائية أو في الثلاثية لم يكن مجرد مصادفة عرضت خلال مراحل تاريخية تقاس بآلاف السنين قبل الميلاد، فليس هذا مما تتكفل الصدفة بتحقيقه، وإنما هو الالتقاء ما بين لغات كانت في

أصلها مشتركة في مجالها الجغرافي والبشري، متقاربة في ظواهرها اللغوية الأساسية، ثم فعل التطور فعله بالفصل بين اللهجات، حتى تميزت في صورة لغات، تتباعد في التفاصيل والجزئيات، ولكنها تحتفظ بسمة الأصل المتقارب، إن لم يكن متماثلاً في عناصره جميعاً.

ولكي نوضح علاقة الجذر الثلاثي بالصيغ التي تشق منه نضرب مثلاً من العربية، يكشف عن الخصائص التي يتميز بها، فإذا أخذنا مثلاً جذراً مكوناً من ثلاثة أحرف، وليكن (ق ت ل) (q t l)، فإن هذه الأحرف تحتوي بالقوة على المعنى الكلي الناشىء عن اجتماع أصواتها المعينة، بترتيبها المعروف لنا، ولكنها غير قابلة للنطق إلا مفردة هكذا (ق ـ ت ـ ل)، وهي بذلك لا تستعمل في اللغة، فليس للحرف المفرد دلالة مستقلة، وإنما تتحقق هذه الدلالة بنطق الأحرف الثلاثة مجتمعة بترتيبها، وبصورة متصلة، ولا يتأتى هذا الاتصال إلا بوساطة المصوتات أو الحركات التي تقحم أو تتعاقب داخل الجذر، بصورة متعارف عليها بين أهل اللغة، تبعاً للقواعد التي جرى بها الاستعمال، وفي الجذر الذي اخترناه يكون الإقحام على الوجه التالي:

| q | a | t | — | l | qatl | المصدر |
|---|---|---|---|---|---|---|
| q | a | t | a | l | qatal | الماضي للمعلوم |
| q | u | t | i | l | qutil | الماضي للمجهول |
| q | aa | t | a | l | qaatal | الماضي للمفاعلة والمعلوم |
| q | uu | t | i | l | quutil | الماضي للمفاعلة والمجهول |
| q | i | t | aa | l | qitaal | مصدر المفاعلة |
| q | a | tt | a | l | qattal | المضعف من الثلاثي |
| q | aa | t | i | l | qaatil | اسم الفاعل |

وهكذا تسير عملية التحول الداخلي، مقتصرة على تغيير المصوتات (الحركات) من أجل استخراج جميع الصور الممكنة، دون أن يتغير أي صامت من صوامت الجذر الثلاثية، لا في طبيعته، ولا في موقعه، وإن كان من المحتمل أن

تزداد كميته بالتضعيف، كما في صيغة المضعف من الثلاثي (قتّل).

فإذا أردنا أن نحصل على مجموعة أخرى من الصيغ التي لا تتيحها طريقة التحول الداخلي هذه ـ لجأنا إلى طريقة الإلصاق، وهي الطريقة التي تعتمد على مجموعة من اللواحق والسوابق والدواخل، تلصق بالجذر، لتمنحه مزيداً من الخصوبة والقدرة على إنسال الصيغ وباستعمال الطريقتين: (طريقة التحول الداخلي، وطريقة الإلصاق) يمكن الحصول على صيغ الزوائد مثل: «اقتتل، وانقتل، واستقتل، وتقاتل»، وعلى صيغ اسم المفعول، واسمي الزمان والمكان، والمصدر الميمي، والمصدرين الدالين على المرة والهيئة، واسم الآلة، والمصدر الصناعي عند الحاجة إليه، واسم التفضيل، وصيغ المبالغة، وكل ذلك طبقاً للقواعد الخاصة بالاشتقاق من المجرد والمزيد.

هذا بالنسبة إلى اللغات ذات الجذر الثلاثي، واللغة العربية تتقدم على أخواتها بالقدرة على استغلال الجذور الثلاثية في توليد صيغ جديدة، بل أن ذلك من عبقريتها التي تكاد تتفرد بها.

أما بالنسبة إلى اللغات الهندية ـ الأوروبية، والفرنسية مثلاً من بينها، من فصيلة اللغات اللاتينية، فإنها تعتمد على ما يسمى (Radicale) أي: الثابت، وهو عبارة عن مجموعة من الأصوات، خليط من الصوامت ومن المصوتات، تعتبر كتلة صماء لا يقتحمها غالباً أي تغيير أو تحويل، ويجري استخراج الصيغ المختلفة من هذا (الثابت) بوساطة السوابق واللواحق الدالة على معاني الصيغ.

ولنأخذ مثالاً على هذه الفكرة ـ الثابت: (Sabl)، فقد استخرجت منه الفرنسية كلمات كثيرة مثل: Sablerie- Sabler- Sable- desensabler- en- — seblement- ensabler- sablement- desensablement وذلك بوساطة اللواحق والسوابق التي نراها، دون أدنى تدخل في بنية الثابت: (Sabl)وليست هناك طريقة أخرى للاشتقاق في الفرنسية، غير هذه الطريقة التي يطلق عليها كلمة (L'affixation) أي: الإلصاق.

وبذلك يظهر لنا بوضوح مغزى التركيز على مسألة (الجذر) سواء أكان ثنائياً، أم ثلاثياً، لإثبات فكرة القرابة ما بين اللغات الحامية السامية إلى جانب

المفردات المشتركة بينها وهي كثيرة، أو المفردات المتقاربة، وهي أكثر.

* * *

فإذا عدنا إلى متابعة القدر المشترك بين اللغات الحامية والسامية وجدنا أن جانب الأصوات يمنحنا الكثير من الملاحظات، وبخاصة إذا تميزت أصواتها بالنشاط الحنجري، فإن الضوضاء الناشئة من الانفصال في الحبال الصوتية نتيجة (الانفجار الحنجري - أو الوقفة الحنجرية - أو الضغط النطقي المفاجىء) - تعتبر هذه كلها فونيماً مستقلاً هو (الهمزة)، وكذلك الصوت الاحتكاكي المهموس (ح) وهو يتكون بوساطة الالتقاء الجزئي للأحبال الصوتية مع توتر الحلق (كما يحدث في حالة الوشوشة).

والصوت المجهور المقابل للحاء، وهو (ع)، يحدث بوساطة نوع من التوتر قريب من الحنجرة «فهو الصوت المضغوط، الذي يطلب من المرضى إصداره ليرى الطبيب حلوقهم، ويكاد الأثر السمعي لهذا الصوت يشبه نقيق الضفادع، أو رغاء الجمال».

وصوت (الهاء) التنفسي يعتبر صامتاً ضعيفاً، وهو عبارة عن الهواء المار بالحنجرة دون أن يحرك الأوتار الصوتية، فهو أشبه شيء بالمصوتات المهموسة وأنصافها، أضف إلى ذلك أن الصوامت التي توصف بأنها مفخمة تنطوي على توتر في المنطقة الحلقية، وهو ما يوصف في علم الأصوات العربي (بالإطباق)، وينتج عنه في العربية أصوات (الصاد والضاد والطاء والظاء).

فإذا تقدمنا مع المخارج إلى أعلى وجدنا في المنطقة المجاورة صوت «القاف - q» ومجهورها (G)[1].

ولا شك أن الغموض يعتري وصف بعض أصوات هذه الفصيلة بالجهر أو الهمس، وبخاصة في العصر القديم، الذي لا نملك منه شاهداً ناطقاً. اللهم إلا

---

(١) يتضح من وصف سيبويه للأصوات العربية أن صوت القاف كان ينطق قديماً مجهوراً، وهو ما يمثله الرمز G، وقد تطور الآن إلى صوت لهوي مهموس هو ما نعهده لدى الفصحاء المعاصرين، ويمثله الرمز (q) في الكتابة الصوتية.

فيما يتعلق باللغة العربية، التي وصفت أصواتها وصفاً دقيقاً، على ما سوف يأتي في دراسة تطور الأصوات، ومع تحفظ في الجزم بصورة نطق العرب القدماء لبعض الأصوات.

* * *

فإذا تركنا جانب الصوامت بتفاصيله الكثيرة التي لا داعي لسردها هنا ـ وجئنا إلى المصوتات وجدنا:

**أولاً**: إن أنصاف المصوتات وهي «الواو w والياء y» تقوم بدور كبير في تركيب الجذور، وكثيراً ما تقلب إلى مصوتات «الكسرة i أو الضمة u».

**وثانياً**: إن الحركات قليلة التنوع في اللغات الحامية ـ السامية، وقد أدى عدم وجود إيضاح قديم لها إلى صعوبة الحكم على وضعها الأصلي، أو نقطة بدئها.

فلغة ذات طابع محافظ، كالعربية الفصحى، تكتفي بثلاثة مصوتات، مع الاختلاف في الكمية:

| | | | |
|---|---|---|---|
| فتحة قصيرة | a | وطويلة | aa |
| ضمة قصيرة ضيقة | u | وطويلة | uu |
| كسرة قصيرة ضيقة | i | وطويلة | ii |

وللفتحة طابعان: طابع مرقق، وطابع مفخم، تبعاً لنوع الصامت السابق عليها. أكان من أصوات الأطباق، أم من أصوات الاستفال.

وأما المصوتان (e.o) أو الضمة الممالة، والفتحة الممالة فيبدو أنهما يظهران عندما تتجه الأصوات المزدوجة إلى أن تختصر، كسلوك العامية المصرية الذي تقلب معه كل واو ساكنة في الفصحى إلى ضمة ممالة، كما في نطق الكلمات (قوم، ونوم، ويوم)، وكما تقلب كل ياء ساكنة إلى فتحة ممالة، مثل الكلمات (بيت، وغيط، وذيل).

على أن من الواجب الإشارة إلى بعض تغيير اعترى الضمة العربية، وهي المعروفة بأنها ضمة خلفية ضيقة (u)، وتبدو قيمتها الصوتية واضحة في نطقنا

للضمة الطويلة في (يقول)، فإننا لا نستطيع أن نحوها إلى ضمة نصف ضيقة (o)، وإلا ظهر نطقنا لها شاذاً غير فصيح.

ولكن نطق الفصحاء الآن لفعل الأمر من (يقول)، وهو (قل) لا يأتي بالضمة على وصفها الصحيح، خلفية ضيقة، بل تتحول إلى خلفية نصف ضيقة، وكذلك الحال في نطق سائر الأفعال التي عينها واو، مثل (صم، ودم، وقم) qum < qom... إلخ..

فهل يؤدي بنا ذلك التغيير الملحوظ إلى تقرير أن للعربية ضمتين، إحداهما الشائعة الضيقة، والأخرى هي التي تأتي في حالة النطق بالمقطع الطويل المقفل بصامت مثل (صم وقم).. ؟ علماً بأن الضمة القصيرة الضيقة تأتي بقيمتها الصوتية واضحة في مثل: يكتب yaktub.

ويلاحظ أن قراء القرآن يحاولون دائماً أن يأتوا بالأصوات على وجهها الصحيح، ولا سيما المجيدون منهم، وهو ما يوحي بأن اختلاف النطق بالمصوتات في العربية نابع من اختلاف مستوى الناطقين، وتفارقهم في الحرص على الأداء الدقيق.

## نقد وتعقيب

هذا الذي قررناه من العلاقة بين اللغات المختلفة داخل الفصيلة الحامية السامية ـ وجد من الباحثين من يعترض عليه، وينفي أن تصل العلاقة إلى درجة القرابة، ومن بين هؤلاء الباحثين الأستاذ الدكتور جواد علي، في كتابه (تاريخ العرب)[1] ـ ، وهذا الجزء مخصص للجانب اللغوي في تاريخ العرب.

وقد قرر الدكتور جواد علي: أن المستشرقين لاحظوا بعض الخصائص اللغوية المشتركة بين اللغات السامية، وبعض اللغات الإفريقية، والمعروفة باللغات الحامية، ورأوا من ثم وجود صلة بين الساميين والحاميين، ومن هذه المجموعة الحامية اللغة المصرية القديمة، والبربرية والحبشية وغيرها. وقد دفع وجود هذه الصلة اللغوية بين المجموعتين اللغويتين بعض العلماء إلى الادعاء بوجود قرابة دموية بين هؤلاء الحاميين وبين الساميين، وإلى وجود وطن واحد قديم جمع شملهما.

ثم ذكر أن الوصول إلى تأكيد هذا الادعاء يقتضي وجود كتابات قديمة من المجموعتين، لنتمكن من المقارنة بينهما، واستنباط ما بينهما من اجتماع وافتراق، وليس في أيدينا الآن من الكتابات ما يخولنا إبداء رأي علمي في هذا الموضوع. ولم يجد علماء اللغة مكاناً في الحاميات فيه متسع لإجراء مثل هذه البحوث، إلا اللغة المصرية القديمة، فوجدوا فيها ألفاظاً حامية تشبه ألفاظاً في اللغة العبرانية،

---

(١) تاريخ العرب جـ٧ ص ٢٥ وما بعدها.

ولا سيما الكلمات السامية المشتقة من أصل ذي حرفين، ووجدوا شيئاً من التشابه في القواعد بين المصرية وبين بعض اللغات السامية.

ثم تساءل: ولكن؛ هل تمثل اللغة المصرية جميع اللغات الحامية؟ ثم هل تكفي تلك الألفاظ المشتركة، أو المتشابهة التي ترد في الحامية وفي العبرانية ـ أن تكون حكماً ودليلاً لإصدار حكم عام ينطبق على الساميات والحاميات؟

ثم ألا يجوز أن يكون مرد هذا التشابه أو الاشتراك في الألفاظ إلى الاختلاط الذي حدث بين العبرانيين والمصريين، وبين غير العبرانيين من أقوام سامية وبين المصريين؟.

والتاريخ يحدثنا أن (طور سينين) كانت موطناً لكثير من الساميين، وأن مصر نفسها لم تكن لتخلو منهم.

وقد حدثنا هيرودوتس أن الأقسام الشرقية من مصر، بين سواحل البحر الأحمر ونهر النيل كانت مأهولة بقبائل عربية، أضف إلى ذلك الحروب والفتوحات التي قام بها المصريون في بلاد الشام، أو التي قامت بها حكومات شرقية في مصر حيث حملت معها آلافاً من الساميين إلى مصر، وجمعت بين المصريين والساميين، ولهذا الاتصال أثره بالطبع في تطعيم المجموعتين بجرع من المواد اللغوية، تختلف مقاديرها باختلاف درجات التقارب والاتصال.

ثم وصل أخيراً إليّ تقرير أن الاستناد إلى التشابه بين الألفاظ، أو الاشتراك في الكلمات لا يمكن أن يكون أساساً لإصدار أحكام علمية ونظريات، وإلا صرنا تفكهة للعالمين، وكنّا كمن يحاول إثبات أن أصل (شكسبير) الشاعر الإنكليزي، من العرب، بحجة أن اسمه اسم عربي أصيل، هو (الشيخ زبير)، فحرفه منطق الإنكليز إلى (شكسبير).

ولنا على هذه النظرة إلى المشكلة ملاحظات تستند إلى ما سبق من حديث عن العلاقات بين اللغات الحامية السامية:

**أولاها:** أن تصور الدكتور جواد علي لهذه المشكلة يبدأ من منطلق تاريخي، إذ أنه يقرر عدم وجود كتابات تاريخية تخولنا إبداء رأي علمي في هذا الموضوع.

وقد سبق أن قررنا أن للمنهج التاريخي منطلقين، يصلح كل منهما لتحقيق أهدافه العلمية، فإما أن نبدأ الدراسة من أبعد نقطة يمكن أن يتناولها الحديث، نزولاً إلى الواقع اللغوي الذي نعيشه، وهذا هو الذي يعتمده الدكتور جواد أساساً وحيداً، أو إمكانة وحدة لدراسة العلاقة ما بين الحاميات والساميات، وإما أن نبدأ الدراسة من ملاحظتنا لواقعنا اللغوي، صعوداً إلى أبعد نقطة يبلغها علمنا، ومروراً بكل المراحل التاريخية التي تعرضت خلالها الظاهرة اللغوية لأحداث التغيير، وهذه هي الإمكانة الأخرى التي يصح الاعتماد عليها في تحقيق درجة القرابة المدعاة، وهو أمر غاب عن ملاحظة الدكتور جواد.

والواقع أن علماء المقارنات اللغوية يستخدمون كلا المنطلقين، للتوصل إلى بعض الحقائق في هذا الموضوع، فهم يعتمدون على ملاحظة البنية الحديثة في هذه اللغات على تنوعها، ثم يقارنون ما يتوصلون إليه من نتائج بما قد يسنح لهم من معلومات ضمن الوثائق التاريخية المعثور عليها.

وهم أيضاً يعكفون على دراسة هذه الوثائق التاريخية، وتحليل مضمونها ليتوصلوا إلى خصائص هذه اللغات الصوتية، والصرفية، والنحوية، إلى جانب ما يحصلون عليه من معلومات تاريخية عن أحداث تلك الأزمان البعيدة.

ومعنى ذلك أن إمكان التوصل إلى حكم تقريبي في شأن هذه العلاقة أمر تطيقه الدراسات اللغوية المقارنة، إن لم يكن حكماً نهائياً.

**(وثانيها)**: إنه قد اتضح لنا من المعلومات البسيطة التي قبسناها عن كتاب «لغات العالم» وفيه الكثير جداً من دروس المقارنة بين لغات الفصيلة بكافة فروعها، لم نجد ضرورة لاقتباسه - أن تقرير القرابة بين اللغات الحامية السامية لا يقوم على مجرد التشابه في بعض الألفاظ المصرية والعبرانية، وإلا لكنّا متفقين مع الدكتور جواد في الحكم بضعف أساس هذا الحكم، وإنما قام تقرير هذه القرابة على تمحيص الجوانب الصوتية، والبنيوية والصرفية، والتركيبية، والمعجمية بقدر ما أعانت الوثائق القديمة، والبحوث الحديثة، نزولاً وصعوداً، طرداً وعكساً.

ومن الملاحظات الجوهرية التي وقفنا عندها ملاحظة خصائص (الجذر)

الحامي السامي، والاشتراك في مجموعة الأصوات الحنجرية والحلقية، إلى جانب وجود تشابه كبير بين جذور الكلمات ذات المدلول القديم، ولو اتسع لنا المجال لأوردنا الكثير مما ساقه الأستاذ الدكتور أحمد بدوي في معجمه عن اللغة المصرية القديمة، والدكتور سليم حسن في دراساته عن «مصر القديمة» إلى جانب ما ورد في «لغات العالم»..

**(وثالثها)**: إن التاريخ الذي أكد وجود قبائل عربية في الأقسام الشرقية من مصر، والذي حفظ لنا أخبار الحروب والفتوحات السامية في هذه المنطقة يمدنا في الواقع بدليل على الامتزاج العنصري ما بين القبائل والشعوب التي عاشت في هذه الرقعة الواسعة من العالم القديم، وأقامت حضارات متتابعة، سبقتها مراحل مجهولة فيما قبل التاريخ، شهدت قطعاً هجرات، وزحوفاً قبلية هي التي كونت الشعوب الحامية ـ السامية، وهي التي تكلمت لهجات متقاربة في مبدأ الأمر، تبعاً للافتراض العلمي السابق، ثم تباعدت المواطن. وتباعدت معها اللهجات، حتى أصبحت لغات متميزة، وهذا هو القانون الذي تحولت به اللهجات اللاتينية إلى لغات مستقلة، عندما تعمقت بينها الفوارق اللهجية، فكانت منها الفرنسية، والإيطالية، والإسبانية.

وخلاصة البحث أننا نميل إلى الرأي القائل بوجود علاقة عضوية بين الشعوب الحامية والسامية، وبين لغاتها الكثيرة، وهو رأي يقوم على حقائق الجغرافيا، والتاريخ، وعلم اللغة المقارن.

# العربية والمجموعة السامية

هذا الذي سبق عن الفصيلة الحامية ـ السامية، في مجموعها لا يعفينا من أن نخص المجموعة السامية على حدة بكلمة تلقي ضوءاً على لغاتها الكثيرة، فهي في الواقع أكبر المجموعات التي تضمها الفصيلة، ولكي نتعرف على مكان العربية منها.

ويقسم علماء الساميات لغات هذه المجموعة إلى قسمين:

١ ـ لغات سامية شمالية.

٢ ـ لغات سامية جنوبية.

واللغات الشمالية بدورها تضم طائفتين: طائفة شرقية، وطائفة غربية، فأما الشرقية من اللغات الشمالية فهي اللغات المتركزة في العراق، وأما الغربية فهي اللغات المتركزة في بلاد الشام، ويلاحظ أن التوزيع بحسب النشأة القديمة.

ففي العراق جملة من اللغات هي: البابلية، والأشورية، والكلدانية، وفي الشام وجدت اللغات: الكنعانية، والأخلامية، والفينيقية، والبونية، والإرمية، والنبطية، والموآبيـة، والأمورية، والأغاريتية، وبعض اللهجات المحلية[1].

أما أن المنطقة كانت في الزمان القديم ملتقى قبائل كثيرة، ذات أصول شتى

---

(١) انظر في هذا الكتاب تاريخ العرب ـ للدكتور جواد علي ـ الجزء السابع.
وكتاب «علم اللغة» للدكتور علي عبد الواحد وافي، وكتاب «اللغات السامية» لنولدكه، ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب.

ـ فإن المساحة التي تشغلها هذه اللغات لا يزيد طولها على ألف وخمسمائة كيلومتر، ومع ذلك فقد بلغت عدتها ثلاث عشرة لغة، إلى جانب اللهجات المحلية.

فإذا نظرنا إلى المجموعة الجنوبية من اللغات السامية، وجدناها بدورها تتكون من طائفتين:

أ ـ طائفة اللهجات العربية بأنواعها.

ب ـ طائفة اللغات الإفريقية الحبشية.

ويراد باللهجات العربية: عربية القرآن الكريم، والصفوية، والثمودية واللحيانية وذلك في شمال الجزيرة العربية، كما يراد أيضاً اللغات المعينية، والسبئية، والقتبانية، والأوسانية، والحضرمية، والحميرية، وذلك في جنوب الجزيرة.

وإذا وصفت هذه اللغات بأنها لهجات، فمعنى ذلك أن المسافة التي تفصل بينها أقرب من المسافة التي تفصل بين اللغات السامية الأخرى، بعضها وبعض، ومع ذلك فقد وردت الروايات اللغوية بالكثير من نصوص اللهجات العربية ذات العلاقة الأقرب باللغة الفصحى، وكثيراً ما ذكرت كتب اللغة النحو والأدب شواهد من لسان تميم، وقيس، وأسد وطيء وكنانة، وهي تسجل ظواهر نطقية تميز بها هؤلاء الأقوام عن أولئك، وما زال بعض هذه الظواهر فاشياً في اللهجات العربية الحديثة.

وأما الطائفة الإفريقية من اللغات الحبشية فتشمل: الجعزية، والتيجرية، والأمهرية، والهررية.

وبذلك تكون عدة اللغات السامية الجنوبية أربع عشرة لغة.

وهذا يعني أن اللغات السامية التي عرفت حتى الآن سبع وعشرون، لا على سبيل الحصر. فما زال احتمال وجود لغات مجهولة في هذه المنطقة الزاخرة بالحضارات في العالم القديم قائماً، ولكن لم يكشف عنها النقاب، وقد يتوصل العلماء إلى معرفة لغات أخرى بفضل ما يعثرون عليه من نقوش في الكهوف والمعابد المطمورة.

وقد يستأنس لذلك بما عرف عن اللغة (الأوغاريتية)، فقد عثر على بعض الكتابات في (رأس شمرة عام ١٩٢٩)، لم تكن بذات صلة بما عرف من اللغات السامية القديمة، ولكن العلماء المستشرقين من أمثال كلودشيفر، وجان كانتينو، وهانس بور، وتشارلس فيرلود؛ وأوتو آيسفيلد؛ وكوردون، وجوليا أوبرمان - عكفوا على هذه الكتابات حتى تمكنوا من معرفتها، وتفسير مضمونها؛ وإدراك بعض الحقائق عن تاريخها، فتبين لهم أن أصحاب هذه اللغة كانوا يقيمون في مدينة (أوغاريت ugarit) على السواحل الشرقية للبحر الأبيض المتوسط في سورية، وذلك فيما بين القرن الخامس عشر، والقرن الثالث عشر قبل الميلاد؛ وكانت لغتهم من اللغات المشهورة آنذاك في تلك المنطقة[١].

فليس ببعيد أن تظهر بعد ذلك لغات أخرى، أو لهجات متفرعة عن بعض ما سبق ذكرناه من اللغات، نتيجة الحفريات المستمرة في مناطق الجزيرة العربية، فما زلنا في عماية من أمر تاريخ اللغة العربية الفصحى؛ وقد تنكشف الرمال عن وثائق ولو قليلة، تضيف سطراً إلى ما بين أيدينا من معلومات تقديرية عن طفولتها البعيدة.

ولقد سبق أن ذكرنا بعض الظواهر المشتركة بين اللغات الحامية السامية من لغات الفصيلة فالجذر في هذه اللغات مكون من مجموعة من الصوامت، التي تتغير حركاتها مع كل صيغة يراد تكوينها، لتوليد معنى جديد، دون أن يطرأ تغيير على الصوامت في أي ظرف اشتقاقي.

وقد تستخدم هذه اللغات خاصة (الإلصاق) حيث تضيف زوائد في أول الجذر، أو في آخره أو في وسطه، فتفصل هذه الزوائد بين صوامت الجذر، دون أن تفقدها ترتيبها الذي قام عليه هيكل الكلمة، في أية صيغة من صيغها. غير أن هذه الزوائد ليست كلمات ذات معنى يضاف إلى معنى الجذر تارة، وتستعمل مستقلة تارةً أخرى، فليس ذلك من سلوك اللغات الآرية.

وقد وردت في العربية مثلاً كلمتان مضافتان، إحداهما إلى الأخرى، وتدلان على مفهوم واحد، وذلك نحو: قاضيخان، وبختنصر، ومعد يكرب،

---

(١) المرجع السابق؛ ولغات العالم/١٠٤ وما بعدها.

وغيرها من التراكيب المزجية، وهي كما يقول ولفنسون تصرف جديد في اللغات السامية، لم يكن معروفاً لدى قدماء الساميين.

أي: أن الكلمات في اللغات السامية ذات وجود مستقل في الاستعمال، وهذا هو الذي يفسر ظهور خاصة (الإعراب) في اللغة العربية، فهي في الحقيقة، وكما وصفها الأستاذ الدكتور إبراهيم أنيس، ناشئة عن ضرورة وصل الكلمات بعضها ببعض[1]. وذلك قبل أن تتخصص مواقع الكلمات في التراكيب بحركات خاصة.

هذا الرأي الذي توصل إليه الدكتور أنيس؛ ليس في الواقع غريباً عن الثقافة العربية، بل كان أيضاً نتيجة تأمل السلف في حقيقة ظاهرة الإعراب، وحسبنا أن نقرأ هذا النص في كتاب سيبويه، قال: «وزعم الخليل أن الفتحة والكسرة والضمة زوائد، وهنّ يلحقنَ الحرف ليوصل إلى التكلم به»[2] أي: أن الحركات في نظر الخليل وسيلة إلى تحقيق الأصوات في أواخر الكلمات. ولا يمنع هذا من القول بأن كل حركة قد استقرت في موقعها بفعل الزمن، وتحددت وظيفتها بحكم الممارسة المتطاولة.

على أن بعض العلماء يذهبون إلى أن الإعراب كان موجوداً في جميع اللغات السامية، ثم خف، حتى زال من أكثر تلك اللغات، ونرى له أثراً يدل عليه في العبرانية، في حالتي المفعول به، وفي ضمير التبعية، وفي السريانية والبابلية في ضمير التبعية، فإن هاتين الحالتين تدلان على وجود الإعراب في أصولها القديمة[3].

وإذا كانت اللغات السامية تشترك في هذا الجانب الجوهري فإن لكل منها ما يميزها عن سائر أخواتها، وأبرز ما يكون الاختلاف في أحرف الهجاء، حيث سجلت بعض اللغات نقصاً في عددها تعرفه العربية، ومن ذلك أن العبرانية لا تمتلك الحروف (ذ ـ ع ـ ظ ـ ض)، والبابلية لا تمتلك أيضاً الحروف

---

(١) انظر كتابه «من أسرار اللغة ـ قصة الإعراب».

(٢) الكتاب ٢/٣١٥.

(٣) تاريخ العرب/٣١ نقلاً عن ولفنسون في تاريخ اللغات السامية.

(ع ـ ح ـ غ ـ هـ ـ ط ـ ظ ـ ض ـ ق)[1]، فهل كانت هاتان اللغتان تعرفان هذه الحروف، أو بعضها، ثم اختفت منها بفعل التطور، أم أنها كانت ناقصة فيها منذ البداية؟ رأيان مطروحان للبحث، وهما يضعان أمام علماء المقارنات اللغوية أسئلة تتصل بالتطور الذي مرت به كل لغة، ومدى المسافة التي تفصل بين حاضرها، وماضيها، ثم إلى أي اتجاه يسير خط التطور في هذه اللغات؟.

ولا ريب أن الأوضاع التي أحدثت التطور في هذه اللغات كانت شديدة التأثير حين كانت هذه اللغات شفوية، ولا تستعمل الكتابة، أي: قبل اختراع الكتابة، فأما بعد أن اخترعت الكتابة فقد أبطأت حركة التطور، وشهدت اللغات عهداً من الاستقرار النسبي، ساعد على تثبيت عناصرها.

ومن الملاحظ أن اللغة العربية مثلاً عاشت مرحلة كبيرة من الزمن، في بيئة أمية، لم يتقن أهلها فنون التسجيل الكتابي، وقد كانت تلك الفترة في نظر بعض النقاد هي التي أعانت اللغة على بلوغ أعلى مستويات النضج.

والواقع أن الأمية تؤثر في كيان اللغة بضياع تراثها، وإمحاء ملامحها التاريخية، بتأثير تقلب الألسنة، واختلاف اللهجات. ولكن لا شك أن الحياة العربية شهدت إلى جانب ذلك تأثير عاملين كان لهما فضل كبير في الإبقاء على خصائص اللغة الفصحى:

أولهما: ما كان يحدث من تجمع القبائل العربية في الأسواق الأدبية.

وثانيهما: حرص العرب على تسجيل مآثرهم في قصائد، يحفظها الرواة، وقد يكتبونها ويعلقونها في أفضل مكان يحفظها، على ما تحكي الأساطير عن قصة (المعلقات).

فإذا كان تاريخ اللهجات القديمة قد سجل اختفاء بعض الظواهر اللغوية التي كانت في مرحلة معينة جزءاً من تاريخ اللغة، فقد أبقى الشعر على خصائص اللغة المشتركة، إلى أن جاء القرآن فزاد هذه الخصائص تثبيتاً، كما ساعد على إضعاف شأن اللهجات التي لا ترقى إلى مستوى الفصحى.

---

(١) المرجع السابق.

# العربية ولهجاتها

من الطبيعي أن يكون للعربية الفصحى لهجات، تمثل صوراً نطقية تختلف من قبيلة إلى قبيلة، ومن مكان إلى مكان. ولقد كانت الجزيرة العربية مسرحاً كبيراً عاشت في أرجائها قبائل شتى، كانت موزعة على نواحيها في الشرق والغرب، والشمال والجنوب.

ومن المعلوم أن جزيرة العرب كانت على التاريخ بمثابة خزان بشري يفيض على جوانبه كلها امتلأ قلبه، وهكذا سجل التاريخ هجرات دورية من داخل الجزيرة إلى خارجها، في الشمال حيث بلاد الشام والسيطرة الرومية، وفي الجنوب حيث اليمن والمحاولة الفارسية والحبشية للسيطرة، وفي الشمال الشرقي حيث الفرس وسلطانهم على العراق وما حوله، وفي الغرب، حيث سجل التاريخ وجود قبائل عربية دائمة المقام في الصحراء الشرقية لمصر، ما بين النيل والبحر الأحمر.

ولا شك أن الوجود العربي فيما قبل الإسلام كان منتشراً على أرجاء هذه الرقعة من العالم، والمسماة الآن بالشرق الأوسط.

لقد سجل التاريخ واقعة وجود قبائل عربية على الحدودالشمالية للجزيرة العربية، إبان عصر المسيح وما بعده[1].

بل لقد سبق أن نقلنا عن الدكتور جواد علي ما ذكره المؤرخ اليوناني هيرودوتس، الذي زار مصر قبل المسيحية بخمسة قرون تقريباً (٤٨٠ ـ ٤٢٥ ق.م.)، من أنه شاهد استقرار قبائل عربية في الأقسام الشرقية لمصر.

(١) نشوء اللغة العربية/١٤٥ ـ الأب أنستاس الكرملي.

ومعنى ذلك أن الوجود العربي كان يغطي مساحة كبيرة من العالم القديم، وأنه كان الوجود البارز - آنذاك - من حيث الكثافة السكانية.

ولذلك لا ندهش إذا نحن قرأنا في مراجع اللغة أخباراً كثيرة تعزو بعض رواياتها إلى قبائل عربية تتعدد أسماؤها، وتختلط، ويحار المرء كثيراً في تصور وجود هذه القبائل على الخريطة الجغرافية.

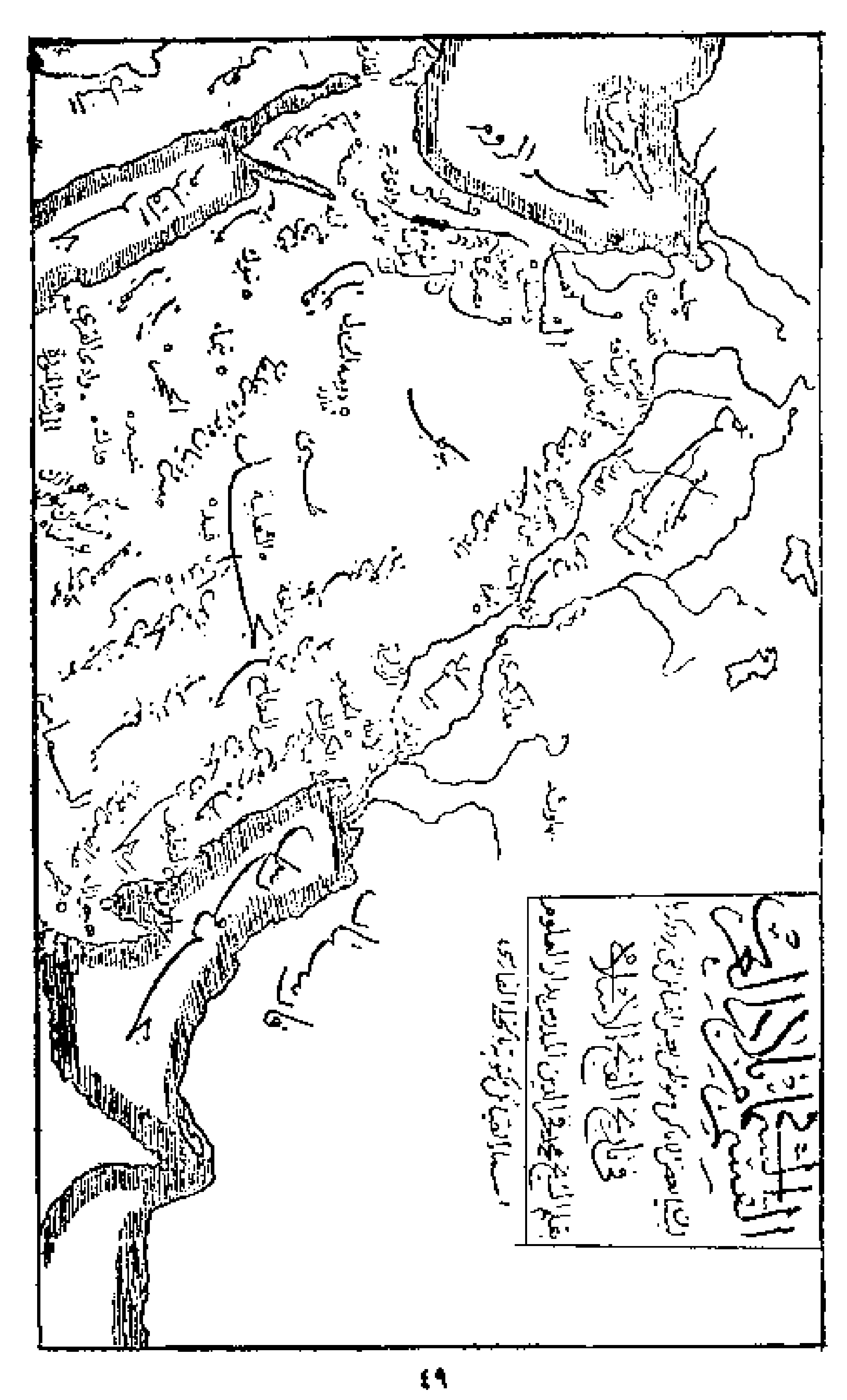
وحسبنا أن نجد المراجع القديمة تشير إلى أسماء هذه القبائل، وتعزو إلى كل قبيلة خصائص لغوية تجعل من لسانها لهجة مستقلة عن لهجات جارتها. حتى بلغ عدد اللهجات العربية المرصودة في أقصى ما وصلنا إليه من إحصاء أكثر من أربعين لهجة، فقد ورد في كتاب (الاتقان) للسيوطي ذكر اللهجات التي وردت بعض خصائها في لغة القرآن فكان منها لهجات:

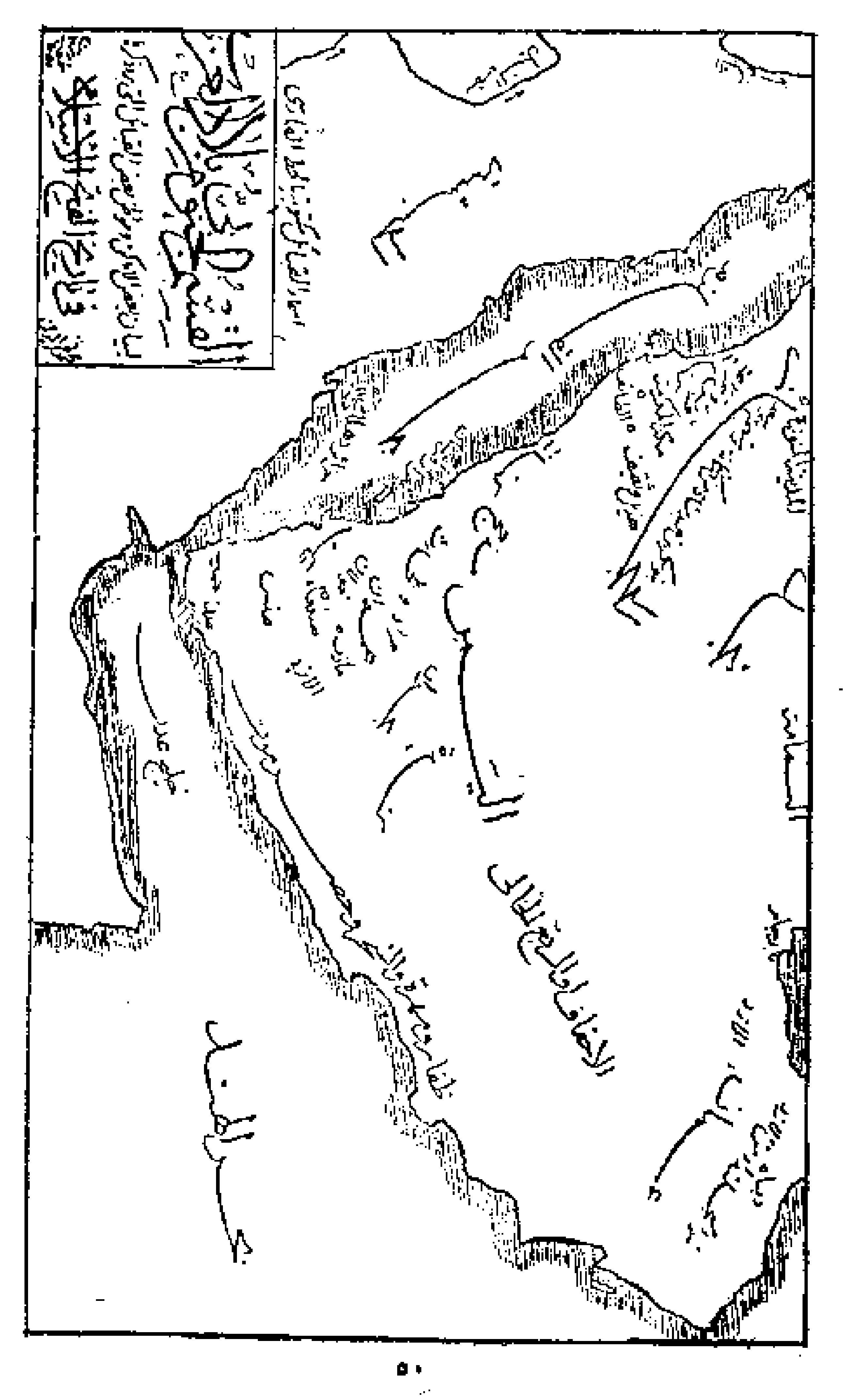
«قريش، وهذيل، وكنانة، وخثعم، والخزرج، وأشعر، ونمير، وقيس عيلان، وجرهم، واليمن، وأزد شنوءة، وكندة، وتميم، وحِمْيَر، ومدين، ولخم، وسعد العشيرة، وحضرموت، وسدوس، والعمالقة، وأنمار، وغسان، ومذحج، وخزاعة، وغطفان، وسبأ، وعمان، وبني حنيفة، وثعلب، وطي، وعامر بن صعصعة، وأوس، ومزينة، وثقيف، وجذام، وبلى، وعذرة، وهوازن، والنمر، واليمامة، والنخع، وبني عبس، ونصر بن معاوية، وعك، وسليم، وعمارة»[1].

فإذا راجعنا هذه الأعلام على ما ذكره الشيخ «محمد فخر الدين» في خريطتيه المنشورتين هنا، وهما خريطتان تسجلان بعض القبائل التي عاصرت الفتح الإسلامي، وقارنا بين محتواهما، وبين ما ذكره صاحب الاتقان - لوجدنا صورة تختلف في بعض جزئياتها.

ففي القسم الشمالي والأوسط من بلاد العرب سوف نجد قبائل: ربيعة، وإياد من معد، وبهراء من قضاعة، وتغلب من وائل، والنمر بن قاسط، وبني القين، وعذرة، وقضاعة، وبلى من قضاعة، وجذام، ومزينة، وجهينة وعبس، وذبيان، وفزارة من غطفان، وسليم، وهوازن، وسعد بن بكر بن عبد مناة، وبني عامر بن صعصعة، وكندة، وجديلة الملوك، وبني حنيفة من بكر بن وائل، وتميم،

(١) الاتقان في علوم القرآن، للسيوطي ١/ ١٣٤ - ١٣٥.





والرباب، وعبد القيس من جديلة، وجديلة من أسد، وبني أسد بن خزيمة، وحنظلة ويربوع من تميم.

وفي القسم الجنوبي من بلاد العرب نجد قبائل: بني الجلنداء من الأزد، والأزد، وبني بكر بن عبد مناة من كنانة، ومنهم بنو سعد، وقريش، وخزاعة، وكنانة، وهذيل، وثقيف، ومذحج، وبلحارث، ومراد، وهمدان، وخولان، وعك، وعنس، وحمير، وكندة.

ولا ريب أن بعض القبائل في هذا التوزيع. كانت مقسمة في مواضع متعددة من الجزيرة كما نشهد في (الأزد)، أولئك الذين كانوا يسكنون قريباً من عمان، ثم هم أيضاً في منطقة أخرى بالقرب من (حضر موت).

ولا ريب كذلك في أن بعض القبائل كان موزعاً إلى بطون متناثرة، ولكنها رغم اختلاف مواطنها لم تكن تفقد إحساسها بالنسب المشترك، الذي كان بمثابة السياج المحيط بكل فروع القبيلة، فهناك في القسم الشمالي (قضاعة)، وهناك أيضاً: (بهراء من قضاعة)، و (بلي من قضاعة)، وهناك (عبد القيس من جديلة)، و (جديلة من أسد).

لكن يبدو أن العامل الذي تحكم في تقسيم القبائل على الخريطتين هو العامل السياسي، والعسكري الذي برز خلال معارك الدعوة الإسلامية.

أما رواية «السيوطي» فإنها تستند إلى مجموعة من الروايات والمعاني القرآنية، التي رأى المفسرون أنها تنتمي إلى هذه القبيلة أو تلك، وكلها فيها نرى أمثلة معجمية، تتصل باستعمال كلمة، على لغة قوم، دون قريش، الذين نزل القرآن بلسانهم، كما تؤكد أخبار كثيرة متواترة.

ومن الأمثلة على ذلك ما رواه السيوطي مسنداً إلى رواته:

وأنتم سامدون هو الغناء (حميرية عن عكرمة)، يمانية عن ابن عباس.

| | | |
|---|---|---|
| الأرائك في الآية: ﴿ على الأرائك ينظرون ﴾ | الحجلة فيها السرير | يمانية |
| معاذيره في الآية: ﴿ ولو ألقى معاذيره ﴾: | ستوره | يمانية |
| كلا لا وزر: | جبل (يمانية) | وبمعنى: الولد(هذلية) |

| | | |
|---|---|---|
| اللهو في قوله: ﴿ لو أردنا أن نتخذ لهواً ﴾: | المرأة | يمانية |
| خمراً في قوله: ﴿ إني أراني أعصر خمراً ﴾: | عنباً | عمانية |
| بعلاً في قوله: ﴿ أتدعون بعلاً ﴾: | رباً | يمانية أو أزدشنوءة |
| المرجان في قوله: ﴿ يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان ﴾: | صغار اللؤلؤ | يمانية |
| الصواع في قوله: ﴿ نفقد صواع الملك ﴾: | الطرجهالة | حميرية |
| ييأس في قوله: ﴿ أفلم ييأس الذين آمنوا ﴾: | يعلم | هوازن أو النخع |
| بورا في قوله: ﴿ وكنتم قوماً بوراً ﴾: | هلكى | عمان |
| يلتكم في قوله: ﴿ لا يلتكم من أعمالكم شيئاً ﴾ | لا ينقصكم | بني عبس |
| السفهاء في قوله: ﴿ ولا تؤتوا السفهاء أموالكم ﴾ | الجهال | كنانة |
| خاسئين في قوله: ﴿ كونوا قردة خاسئين ﴾: | صاغرين | كنانة |
| بجبار في قوله: ﴿ وما أنت عليهم بجبار ﴾: | بمسلط | جرهم |
| القطر في قوله: ﴿ أفرغ عليه قطراً ﴾: | النحاس | جرهم |
| رفث في قوله: ﴿ لا رفث ولا فسوق ﴾: | جماع | مذحج |
| تسيمون في قوله: ﴿ فيه تسيمون ﴾: | ترعون | خثعم |
| مريج في قوله: ﴿ فهم في أمر مريج ﴾: | منتشر | خثعم |
| نِحلة في قوله: ﴿ وآتوا النساء صدقاتهن نِحْلة ﴾ | فريضة | قيس عيلان |
| حفدة في قوله: ﴿ بنين وحفدة ﴾: | أختان | سعد العشيرة |
| كَلٌّ في قوله: ﴿ وهو كَلٌّ على مولاه ﴾: | عيال | سعد العشيرة |
| فجاجاً في قوله: ﴿ وجعلنا فيها فجاجاً سبلاً ﴾: | طرقاً | كندة |
| ربِّيُّون في قوله: ﴿ قاتل معه ربِّيُّون كثير ﴾: | رجال | حضرموت |
| طفقا في قوله: ﴿ وطفقا يخصفان عليهما ﴾: | عمدا | غسان |
| يُنغضون في قوله: ﴿ فسينغضون إليك رءوسهم ﴾: | يذهبون | الخزرج[1] |

إلى غير ذلك من الروايات التي أوردها السيوطي بأسنادها، وأغلب الظن - إن صحت نسبتها اللهجية - أن تكون كانت في الأصل من لسان من نسبت إليهم، ثم تخيرتها قريش ضمن ما كانت تتخير في مواسم الحج، وأسواق الشعر، على نحو ما ذكر ابن فارس في قوله: «وكانت قريش مع فصاحتها، وحسن لغاتها، ورقة ألسنتها، إذا أتتهم الوفود من العرب تخيروا من كلامهم وأشعارهم

---

(١) الاتقان ٣/١٣٦ وما بعدها وفي الصاحبي/٥٨ ما يشبه ذلك.

أحسن لغاتهم، وأصفى كلامهم، فاجتمع ما تخيروا من تلك اللغات إلى نحائزهم وسلائقهم التي طبعوا عليها، فصاروا بذلك أفصح العرب»[1].

ومن ثم لا تُعد هذه الألفاظ متى استعملها القرآن مستقاةً من هذه اللهجات، بل هي جزء من اللغة التي نزل بها القرآن، وهي التي استقرت صورتها قبل نزوله في لغة الشعر المشتركة. ونحن لذلك نميل إلى اعتبار هذه الروايات من باب الغلو في استقصاء أمور لا سبيل إلى استقصائها، فلم يكن للهجات العربية التي ورد ذكرها معجم يثبت اللفظ فيها، وتاريخ انتقاله منها إلى لسان قريش، ولكنها أحكام يتأتى فيها الاحتمال، بل هي في الواقع لا تخرج عن كونها احتمالات واهنة الأساس، وقد يكون اللفظ انتقل من اللغة القرشية إلى لسان إحدى القبائل، وأخذ هناك معنى خاصاً، يختلف عن معناه الأول، ثم جاء الرواة فتلقوه أولاً من رواة اللهجة ثم عزوه إليها، واستخدموه في التفسير القرآني بمعناه فيها.

أما الجانب الذي لا يشك أحد في لهجيته فهو تلك الظواهر التي رويت عن بعض القبائل العربية، والتي سبق في أول هذا الكتاب التعرض لتفسير بعضها، كالكشكشة، والكسكسة، وهما منسوبتان إلى تميم، وأسد، وبعض صورهما منسوبة إلى أهل اليمن تحت اسم خاص هو: (الشَّنشنة).

ولكن من الملاحظ في هذا الصدد أن الروايات قد اغفلت ـ قطعاً ـ كثيراً من الظواهر اللهجية التي كانت تميز قبيلة عن قبيلة، في ذلك الخضمِّ من القبائل السابق ذكرها، وليس بمعقول أن يكون كل ما يميز قبيلة عن قبيلة مجرد اختلافهما في استعمال لفظة، أو تفسير معناها، فذلك مما يفرق بين فرد وفرد، لا بين لهجة ولهجة.

أما الأساس الذي يميز بين اللهجات فهو في المرتبة الأولى الجانب الصوتي، أي: أن اللهجات المختلفة تتفق في كل شيء ما عدا بعض الصفات الصوتية، التي تتصل بنطق صوت معين، أو بوظيفة نطقية كالنبر، والإيقاع، وما زال هذا هو الأساس الذي نعرف به انتماء الناطق أمامنا إلى الصعيد، أو إلى الوجه

(١) الصاحبي ٢.

البحري، فضلاً عن انتمائه إلى محافظة من المحافظات الكثيرة التي يفد أبناؤها يتلقون العلم في جامعات القاهرة، ومعاهدها، ولا بأس بأن تنفرد لهجة ما ببعض المفردات البيئية.

ولذلك نرى أن ما روي من ظواهر لهجية عن القبائل العربية، كانت تتميز به ـ إنما هو قليل من كثير، كان ينبغي أن يكون أضعاف ما هو مروي فعلاً، أي: أربعين أو خمسين ظاهرة صوتية، لكل لهجة خاصتها النطقية، وأمثلتها الفريدة، على حين أن المروي لم يتجاوز سبع عشرة ظاهرة، وأمثلتها ذكر بعضها بأسمائها أو بوصفها في مراجع متقدمة، ككتاب سيبويه، والخصائص لابن جني، والبيان والتبيين للجاحظ، والصاحبي لابن فارس، وقد جاء فيها ذكر (عنعنة تميم، وعجرفية قيس وضبة، وكشكشة أسد، وكسكسة ربيعة، والخلخانية الفرات، وأعراب الشحر وعمان، وغمغمة قضاعة، وطمطانية حمير، وتضجع قيس، وتلتلة بهراء)[1]، وجاءت التسميات الأخرى في مراجع متأخرة، كلقب (الشَّنشنة) الذي انفرد بذكره السيوطي في المزهر وغيره[2]، وكذلك (الاستنطاء)[3] (والفحفحة)، (والوتم)، (والوهم)[4]، ووردت إشارة إلى ما يسمى بظاهرة (القُطعة) وهي منسوبة إلى قبيلة طيىء، وأقدم إشارة لها في معجم (العين) للخليل بن أحمد[5].

فهذه هي ألقاب الظواهر اللهجية التي تناقلتها المراجع المختلفة، واختلف اللغويون في تفسير بعضها، بأن نقلوا روايات تتضارب أحياناً، وتعجز أحياناً أخرى عن تمثيل الظاهرة الموصوفة.

وأول ما ينبغي أن نقف عنده هو هذه الألقاب المأثورة لظواهر اللهجات،

---

(١) انظر الكتاب ٢/٢٩٥، والخصائص ٢/١١ وما بعدها، والصاحبي/٥٣ وما بعدها، والبيان والتبيين ٣/٢١٧، ودرة الغواص للحريري/١٨٣.

(٢) المزهر ١/٢٢٢.

(٣) المرجع السابق.

(٤) السابق.

(٥) انظر: العين ١/١٥٦ ـ تحقيق الدكتور عبدالله درويش، وعنه نقلت بقية المعاجم.

ما علاقتها بمدلولها؟ إن كثيراً منها لا علاقة بين معناه اللغوي ومعناه الاصطلاحي، فالكسكسة صفة خِلْقية تعني قصر الأسنان، أو نقص الفك الأعلى عن الفك الأسفل، ولا علاقة بين هذا المعنى وبين قلب الكاف سيناً، أو زيادة السين بعد الكاف في ألسنة بعض القبائل العربية، وقس على ذلك الكشكشة، والعجرفية، والقُطعة، والتلتلة، والوهم، واللخلخانية إلخ.. إلخ..

أما إذا تأملنا بنية هذه الألقاب فقد نعثر على أساس مقبول لصوغها على ما نرى، وقد لا نعثر أيضاً على هذا الأساس:

ومثال ذلك: إن مصطلح (الكشكشة) مبني على أساس الجمع بين المبدل منه، والبدل في بنية الكلمة، فالكاف هي (المبدل منه)، والشين هي (البدل)، وبذلك أمكن بناء المصطلح من تكرار المقطع (كش)، مع مراعاة أن للفعل (كشّ وكشكش) مدلولاً صوتياً سبق ذكره.

وعلى هذا القياس تم وضع مصطلح (الكسكسة).

أما مصطلح (العنعنة)، المقصود به قلب الهمزة عيناً، فنرى أنه مبني على أساس تكرار الأداة التي تحدث فيها الظاهرة وهي (أن)، التي تنطق لدى تميم وغيرها (عن)، فهي (العنعنة) التي فسرت على أنها قلب الهمزة عيناً، ولكن هذا القلب مقتصر - فيما نرى - على هذه الأداة بحيث لا يقصد به ما كان من باب الإبدال اللغوي، كأباب وعباب.. إلخ..

وإذا نظرنا إلى مصطلح (العجعجة) وجدنا أنه مبني على أساس صوتي (العين والجيم)، ولا علاقة للعين بهذه الظاهرة في لسان أهلها، فما (العجعجة) إلا قلب (الياء) (جيماً)، أي: أن الصوت المذكور، وهو الجيم، هو الصوت المبدل، وقد وقع ثانياً في بناء الكلمة.

ولكن مصطلح (الفحفحة) بعكس ذلك، فهو يقوم على (الفاء) ولا علاقة لها بالظاهرة، وعلى (الحاء) وهي الصوت المبدل منه، حين تصبح (حتى): (عتى).

فإذا جئنا إلى مصطلح (الوكم) و(الوهم) لم نجد من علاقة بين مدلولها

وبنيتهما، إلا إذا قلنا: أن (الواو) في كليهما مضمومة إلى الضمير (كم) أو (هم)، وهذان الضميران هما محور المنطق المتميز في لسان القبائل التي أثر عنها الوكم أو الوهم.

أما مصطلح (الاستنطاء) فهو مشتق من مزيد الفعل (أنطى) الذي هو محور الظاهرة.

لذلك نجد أنفسنا في سعة من الأمر، حين نريد وضع أية تسمية جديدة لما نلاحظ من ظواهر لهجية لم تؤثر عن السلف لها تسمية، لأن وضعهم لما ورد عنهم لم يلزم نمطاً واحداً، فقد نرى أن نطلق لقب (الأنأنة) على قلب العين همزة، نقيض (العنعنة) وأن نطلق (العيعية أو اليجيجة) على قلب الجيم ياء، نقيض العجعجة، وأن نطلق (الفعفعة) على قلب العين نقيض «الفحفحة»، وهكذا.

ولننظر الآن في تحليل هذه الظواهر المروية عن ألسنة القبائل.

وقد سبقت دراستنا لظاهرتي (الكشكشة) و(الكسكسة). وعلاقة أولاهما بظاهرة (الشنشنة) المأثورة عن أهل اليمن، وذلك في بحثنا عن «المنهج الوصفي والمنهج التاريخي»، والواقع أن هذه الظواهر هي من أكثر الخواص اللهجية انتشاراً في ألسنة القبائل العربية التي نسبت إليها، فهي تمثل اختلافاً واقعياً في قيمة صوتية، تميز بها أبناء القبائل التي سكنت وسط الجزيرة وشرقيها، وما زالت هذه الظواهر فاشية في لهجات سكان هذه المناطق، ولا يزال من هاجر منهم إلى مناطق الخليج العربي كالكويت والبحرين، والإمارات العربية ـ ينطق على النحو الموصوف في حديثنا المتقدم.

بيد أن بقية الظواهر توقف المرء أمام حيرة كبيرة، إما لنقص أمثلتها، وإما لاقتصارها على مثال واحد يتيم، أو مثالين.

**ومن ذلك مثلاً ظاهرة (الفحفحة)**: وهي المنسوبة إلى هذيل، يجعلون الحاء عيناً[1]، فإذا جعلنا من هذا الوصف أو التعريف قاعدة صالحة للتطبيق على لهجة

(١) المزهر ١/٢٢٢.

هذيل، ثم بحثنا عن أمثلتها وشواهدها لم نجد سوى كلمة واحدة، هي نطقهم «عتى» في «حتى».

وقد حاولنا من خلال تتبعنا لقراءة عبدالله بن مسعود، الصحابي الجليل، وهو هذلي أيضاً، أن نجد في قراءته ما يؤيد هذه الظاهرة الصوتية فإذا نحن لا نعثر إلا على قراءته: «عتى حين» في: «حتى حين».

والغريب أنه يقلب حاء (حتى)، ويترك حاء (حين) دون قلب، بل إنه يقرأ قوله تعالى: ﴿ إلى حين ﴾: ﴿ حتى حين ﴾، بالحاء فيهما، دون قلب أو فحفحة، فكيف خالف عن نهجه؟!.

وروي عنه مثال آخر هو قراءته: «وطلع منضود» في موضع «وطلح منضود»، وهو مثال يصلح شاهداً آخر على الفحفحة، إذا لم نفسره بأنه من قبيل الإبدال اللغوي، ومع ملاحظة أن اللفظين لا يتطابقان في الدلالة تمام الانطباق، لأن معنى «الطلع» أوسع من معنى «الطلح». فهو أصل بدلالته على معنى مستقل، وبدل إذا كان دالاً على معنى الطلح.

ولكن روي عنه شاهد عكس هذه (الفحفحة)، حين قلب العين حاء في قوله تعالى: ﴿ إذا بعثر ما في القبور ﴾ قرأها: «بحثر»، وهي قراءة قد تكون خضوعاً لتأثير المماثلة، فهي ليست لهجية[1].

وإذن فهما مثالان اثنان شاهدان على هذه الظاهرة، بل مثال واحد، والتاريخ يحدثنا أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه نهى ابن مسعود عن القراءة أو الإقراء بهذه الظاهرة اللهجية، وأمره بالالتزام بقراءة قريش وإقراء الناس بها تثقيفاً لألسنتهم[2].

ومن اليسير على أية حال تفسير قلب الحاء عيناً، في هذا المثال، في بيئة هذيل، فهما صوتان متحدان في المخرج، وهما أيضاً رخوان احتكاكيان، ولا يميز بينهما سوى الجهر في العين، والهمس في الحاء، فتحول الحاء في (حتى) إلى (عتى)

---

(١) ذكر (اللسان) مادة (بحثر) بمعنى (بعثر)، ولا يمنع هذا أن يكون للمماثلة تأثيرها في خلق جذر لغوي مرادف لأصله.

(٢) انظر كتابنا: تاريخ القرآن/١٣٨ وما بعدها.

هو جهر أصابها في هذه الكلمة، وقد ذكر الدكتور رمضان عبد التواب أنها في العبرية والآرامية (عد) بالعين والدال[1]، فربما تأثر الهذليون بنطق تسرب إليهم من بيئة أجنبية على هذا النحو المروي ويرى رابين أنها منحوتة من (حتى) و (عد) أو (عدى) السبئية[2].

ومثال آخر: **ظاهرة الاستنطاء**: تلك الظاهرة التي تعني نطق العين الساكنة قبل الطاء في كلمة (أعطى) نوناً، فيقال فيها: (أنطى)، وهذا النطق منسوب إلى هذيل، وسعد بن بكر والأزد، وقيس، والأنصار[3]. وقد جاء في صور اشتقاقية متعددة من هذا الفعل، ومن ذلك قراءة ابن مسعود: «إنا أنطيناك الكوثر»[4]، وقراءته: «وأنطاهم تقواهم» في قوله تعالى: ﴿ وآتاهم تقواهم ﴾[5]. كما روي: «واليد المنطية خير من اليد السفلى».

ولا زال العراقيون حتى الآن يستعملون اللفظة على هذا النحو، حين يتخاطبون فيها بينهم، فيقول أحدهم حين يطلب التليفون مثلاً: «انطيني الخط».

وليس في وسعنا تفسير هذه الظاهرة بالقلب والإبدال، لأن شرط الإبدال هو القرابة الصوتية، وليس بين العين والنون قرابة صوتية واضحة فهما صوتان متباعدان مخرجا، مختلفان مجرى، إذ أن الهواء يسلك في النون طريق الأنف، ويسلك في العين طريق الفم.

ولعل قراءة ابن مسعود للفعل «آتاهم»: «أنطاهم» يمكن أن تكون باباً لتفسير صوتي معقول في هذه الكلمة، ولكنه تفسير يعوزه شواهد تؤيده، فلو تصورنا أن الناطق كان ينطق الفعل: «أنتا» بدلاً من «أنطا»، لما استلزم التحليل الصوتي سوى إجراء مخالفة في الهمزة الثانية المسهلة في «آتى» التي أصلها «أأتى» فتنطق الهمزة الثانية نوناً لتصير الكلمة «أنتا»، ثم «أنطا». وإلى قريب من هذا ذهب الدكتور إبراهيم السامرائي، غير أنه افترض أن الفعل أصلاً (أتّى) بتضعيف

---

(١) فصول في فقه العربية/١١٩.

(٢) السابق.

(٣) المزهر ١/٢٢٢.

(٤) ابن خلويه (البديع)/١٨١، وشواذ القراءة/ورقة ٢٧١، والبحر ٨/٥١٩.

(٥) شواذ القراءة، ورقة ٢٢٤، وابن خالويه/١٤١، وفهارس جفري/٩١.

التاء، ثم جرت المخالفة، كما حدث في (جدَّل) حين صارت (جندل)[1]، وكما يحدث العكس في عاميتنا حين نقول للمخاطب: (إت يا واد)، بدلاً من: (إنت يا واد).

ومن الظواهر اللهجية التي نجد لها نظيراً في سلوكنا الحديث ما يسمى (بالتلتلة)، وهي تعني كسر حرف المضارعة، وقد اختلف الرواة في نسبتها إلى عدة قبائل حتى نسبت لعامة العرب، كما اختلفوا في تحديد الحرف المكسور، فهل هو التاء فحسب، كما يقال: «تِعلمون» أو هو التاء والنون كما يقال «نِستعين»؟ أو هو كل أحرف المضارعة؟ روايات مختلفة، ولكن سلوكنا المعاصر في مصر وبعض البلاد العربية يشهد لشيوع هذا المسلك اللهجي في ثلاثة من أحرف المضارعة، فنحن نقول: «تِقدر تيجي نِلعب زي ما غيرنا بيلعب»، فنكسر التاء والنون والياء، ولكنا لا نكسر الهمزة[2]، وهذا الكسر في التحليل الصوتي يجد ما يسوغه، فهذه الأصوات الثلاثة من أصوات مقدم الفم، والكسرة مصوت أمامي يسهل البدء به مع الأصوات المتقدمة، ولكن الهمزة صوت حنجري، أقرب إلى منطقة الفتحة، فكان من الأيسر اقترانه بها في هذه الصيغة المضارعة، وقد يفتح حرف المضارعة إذا كان بعده همزة مثل (تأكل، وتأخذ)، وقد يضم إذا كان أجوف واوياً، مثل: تُقوم، ونُصوم، ويُروح، أي أن الكسر هو الشائع، ولا يكون الفتح أو الضم إلا بسبب صوتي، كما نرى.

أما الطمطمانية: التي اشتهرت بها القبائل اليمنية في جنوب الجزيرة فهي تعني نطق أداة التعريف (أم) في مقابل نطقها (أل) في فصحى قريش. وقد روى لنا شاهداً قول رسول الله ﷺ: «ليس من أمبر أمصيام في أمسفر»[3]، كما روت كتب النحو قول أحد الشعراء الطائيين:

ذاك خليلي وذو يواصلني  يرمي ورائي بأمسهم وامسَلِمة[4]

---

(١) فقه اللغة المقارن/٢٥٨.

(٢) يحدث كسر الهمزة في الفعل المضارع في بعض لهجات صعيد مصر، في الكرنك، وفي قرية القرامطة بسوهاج، فيقولون: إلعب، وإشتري.

(٣) رواه أحمد ٥/٤٣٤.

(٤) شرح الأشموني ١/١١٧ طبعة الميمنية.

وما زالت هذه الأداة مستخدمة في تعريف الأسماء في بعض جهات حاشد، وأرحب، وبني حشيش، وبعض بلاد همدان، وسحار من صعدة، وبالأخص في قريه الطلح، وفي معظم مناطق تهامة، ولكنهم ينطقونها (إم) بكسر الهمزة، وهي لهجة سبئية[1]، وقد شاع في اللهجة المصرية استخدام هذه الأداة في كلمة واحدة هي (إمبارح)، بدلاً من (البارحة)، وقد تنطق (انبارح).

ومن الظواهر التي لا زالت لها آثارها في اللهجات الحديثة ظاهرة (العنعنة) وقد نسبت إلى تميم وقيس وأسد، وتميم في الواقع رمز لكل القبائل التي كانت تعيش في بادية الحجاز، في وسط الجزيرة وشرقيها.

وقد عني اللغويون بظاهرة (العنعنة) قلب الهمزة المفتوحة عيناً في «أنْ وأنَّ»، فقد كانوا يقولون: أشهد عنَّك رسول الله، وقال شاعرهم:

أعَن ترسمت من خرقاء منزلة ... ماء الصبابة من عينيك مسجوم[2]

ويبدو أن الهمزة في لسان هؤلاء البدو كانت تتعرض لهذا الإبدال في غير هذا الموضع الذي اشتهر عند الرواة، وقد ذكر أبو الطيب عبد الواحد اللغوي جملة من الروايات التي جاءت بالهمزة وبالعين، منها: آديته وأعديته، أي: قويته، ويقال: استأديت الأمير على فلان في معنى: استعديته، قال الأصمعي: وسمعت أبا ثعلب ينشد بيت طفيل:

فنحن منعنا يوم حرس نساءكم ... غداة دعانا عامر غير معتلي

يريد: مؤتلي، والعرب تقول: موت زعاف وزؤاف، وعباب الموج وأبابه، ولعطه بالسهم ولأطه... إلى أمثلة كثيرة تشهد بشيوع هذه الظاهرة[3]، وإن كانت تسمية (العنعنة) توحي بأن الأقدمين يقصرونها على ما كانت تتعرض له الأداتان (أنْ وأنَّ) على ما سبق في تحليل ألقاب اللهجات.

---

(١) لهجات اليمن قديماً وحديثاً/ ٦٤ ـ تأليف الأستاذ احمد حسين شرف الدين اليمني.

(٢) الصاحبي/ ٥٣.

(٣) الإبدال ٢/ ٥٥٢ وما بعدها.

ولا شك أن بعض صور النطق الآن في صعيد مصر، وفي البحيرة، وفي بادية الجنوب العربي - هي من قبيل هذا المأثور عن العرب، حين ينطقون (أسعل سعال) يريدون: (أسأل سؤال)، ويقولون: (لع) في (لأ).

وليس بغريب أن يحدث هذا القلب للهمزة عيناً، نزوعاً إلى إظهار صوت حنجري مهموس، في صورة صوت حلقي قريب منه، ولكنه مجهور، قوي الاحتكاك، ناصع الرنين.

على أن مما تنبغي ملاحظته أن (الهمز) صفة بدوية، كانت فاشية في تميم. ولذلك كان قلبها عيناً في بعض الكلمات مبالغة في (الهمز) في نظرنا، ولهذه الظاهرة تفسير صغناه في شكل نظرية عامة في كتابنا: «القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث».

ويأتي بعد ذلك دور الحديث عن ظاهرة لهجية ترجع في حقيقتها إلى سبب صوتي، في ظاهرة (العجعجة)، المنسوبة إلى قضاعة، وهي قبيلة، كما نرى، في أقصى الشمال الشرقي من الجزيرة العربية، ولكنها كانت بعيدة عن حاضر الجزيرة، فمن الممكن أن نعدها من القبائل البدوية التي نجد في نطقها خلافاً عن سنن الفصحى.

وقد رويت في هذه الظاهرة أمثلة وشواهد كثيرة عن الأصمعي[1]: العشيّ والعشجّ، والبرنيّ والبرنجّ، قال: «وكل ياء مشددة للنسبة وغيرها فإن بعض العرب يبدلها جيماً» وأنشد عن خلف الأحمر:

خالي عويف وأبو علجّ
المطعمان الضيف بالعشجّ
وبالغداة فلق البرنجّ
يكسر بالمر وبالصيصجّ

يريد: وأبو علي، وبالعشي، وفاق البرني، وبالصيصي، وهو قرون البقر،

---

(1) المزهر ١/٢٢٣.

وزعم الفراء أنها لغة طيء[1]، ولا غرابة أن تنسب الظاهرة في زعم الفراء لطيء فهي من قبائل الوسط ووسط الجزيرة وأطرافها بدوي غالباً.

غير أن أبا عمرو بن العلاء ذكر أنه لاحظ أن حنظلة كانت في لسانها هذه العجعجة، قال: قلت لحنظلي: ممن الرجل؟ فقال: فُقيمجّ، يريد: فُقيمياً، فقلت: من أيهم؟ فقال: مرجّ، يريد: مرياً.

ثم يرى أنهم لم يكونوا يقتصرون في عجعجتهم على الياء المشددة، بل كانوا يقلبون الياء الخفيفة أيضاً إلى الجيم، قال الفراء: وذلك في بني دبير، من بني أسد خاصة، يقولون: هذا غلامج، يريدون: غلامي، وهذه دارج، أي: داري.

ومن الممكن طبقاً لهذه الروايات الكثيرة التي تنسب الظاهرة إلى قبائل متعددة أن نرى فيها فعلاً خاصة بدوية، تتصل بقبائل أطراف الجزيرة، على الحدود الشمالية والشرقية، مع اتصالها بوسط الجزيرة.

أما تفسير ذلك من الناحية الصوتية فليس بعسير، لأن الجيم والياء صوتان من وسط الفم، وهو وسط اللسان مع ما يحاذيه من الحنك الأعلى، والجيم ناتجة عن اتصال طرفي المخرج اتصالاً محكماً، يحبس الهواء، ثم يسمح له بالمرور في صورة انفجار، لا يمكن أن يكون في هذه المنطقة كاملاً ولحظياً، كما في صوت الباء مثلاً، بل يسمع في إثر الانفجار احتكاك خفيف، هو الذي اصطلح على تسميته بالتعطيش.

أما الياء فهي نتيجة اقتراب طرفي المخرج، دون تماس بينهما، لأنها صوت انطلاقي فيه شيء من احتكاك، وكلما ضاقت المسافة بين ظهر اللسان وسقف الحنك اقتربت الياء من الجيم، وكلما بعدت المسافة بين ظهر اللسان وسقف الحنك اقتربت الجيم من الياء، وهذا هو الذي يفسر ما أثر عن العرب من (العجعجة)، التي هي تحول الياء إلى جيم ونقيض (العجعجة)، وربما أسميناه (العيعية) أو (اليجيجة)، وهو تحول الجيم إلى ياء، في مثل قولهم في: شجرة: شيرة، قال أبو حاتم: قلت لأم الهيثم: هل تبدل العرب الجيم ياء، في شيء من

(١) الإبدال لأبي الطيب ١/٢٥٧ وما بعدها.

الكلام؟ فقالت: نعم، ثم أنشدتني:

إذا لم يكن فيكن ظل ولا جنى فأبعدكن الله من شِيَرات

إلى أمثلة كثيرة مروية[1] ويؤيده ورود القراءة الشاذة: (ولا تقربا هذه الشُيرَة)[2]، ولذلك نظائر كثيرة في لهجة الكويت والجنوب العربي، حيث يقولون: «أنا ياي» في «جاي»، و«ياهل» في «جاهل»، و«رَيَّال» في «رَجُال».

**وهناك ثلاثة مصطلحات**: وردت في ألقاب اللهجات العربية، لا تعني أكثر من صفة الغموض في الأداء وفي النطق، وهي: (العجرفية في قيس وضبة، والغمغمة في قضاعة، واللخلخانية في أعراب الشحر، وعمان، وأهل الفرات)، غير أن بعض الروايات قد جاء لهذه الظاهرة الأخيرة بمثال في قولهم: مشاالله، يريدون: ما شاء الله[3]، وهو يدل على طابع السرعة في الأداء الذي يسقط معه بعض مقاطع الكلام، ويتغير باختفاء هذه المقاطع طابع (الإيقاع)، وموقع (النبر)؛ وليتنا نجد من هذا النوع جمهرة من الشواهد التي تعين على دراسة هاتين الظاهرتين في نطق القدماء.

وربما ساغ لنا أن ندرس ظاهرة سقوط بعض عناصر الكلام في ظاهرة أخرى، هي (القطعة) وهي المنسوبة إلى طيىء، فقد ذكر صاحب «لسان العرب» أن القطعة في طيىء، كالعنعنة في تميم، وهو أن يقول: يا أبا الحكا، يريد يا أبا الحكم، فيقطع كلامه[4] وهذا النص فيما يبدو منقول عن كتاب «العين» للخليل بن أحمد، فهو بنصه مذكور في جـ ١ ص ١٥٦. ومعنى ذلك أن هؤلاء الطائيين كانوا يرخمون بعض ألفاظهم على نحو ما ينطق بعض المصريين الآن، حين يقولون: «محمَّ» في «محمد»، «وأحما» في (أحمد)، وأكثر ما يكون ذلك في حالة النداء.

ولكننا لم نجد أهمية للتنظير بين «القطعة» في طيىء و«العنعنة» في تميم سوى

---

(١) الإبدال ٢٦١/١.

(٢) البحر المحيط ١٥٨/١.

(٣) المزهر ٢٢٣/١.

(٤) اللسان/(قطع).

أنها فاشية في طيىء فشو العنعنة في تميم، دون أن يكون هناك وجه شبه بين الظاهرتين أكثر من هذا.

ويبقى أخيراً **ثلاث ظواهر هي**: **(الوتم)**، ويراد به نطق التاء في موضع السين، لدى بعض القبائل اليمنية، كما روي: «النات» في «الناس»، و«الأكيات» في: «الأكياس».

وتفسير هذا التبادل من الناحية الصوتية وارد ومقبول، نظراً لتقارب المخرج، وكون الصوتين مهموسين، فاختلافهما ليس إلا في شدة التاء، ورخاوة السين، ولكن على الرغم من هذا التقارب الذي يسوغ الإبدال من الناحية الصوتية، فإن هذا النوع من الإبدال لم يشع كثيراً في القديم أو الحديث، فعامياتنا لا تعرفه، كما أن أمثلته قليلة في الرواية اللغوية، ولذلك نرى أن هذا الإبدال - فيما يبدو - كان مشروطاً بكون السين نهاية مقطع طويل مقفل بصامت (س ح ح س)، كما في «أكياس» و«الناس»، وهو مقطع لا يأتي في العربية إلا في حالة الوقف، ومن ثم تأثر صوت السين باحتباس الهواء في حالة الوقف، فاختفى الصفير الناشىء عن احتكاك الهواء في موضع اللثة، وبذلك تحولت السين إلى تاء.

وأما«الوكم»، فهو ظاهرة تتصل بنطق بعض القبائل من كلب وربيعة وناس من بكر بن وائل - لضمير جماعة المخاطبين المتصل، حيث ينطقونه مكسوراً فيقولون: «مِنكِم»، و«بِكِم» و«عليكِم»، وقد لوحظ أن الضمير في هذه الأمثال مسبوق إما بكسرة، أو بياء، وهي من معدن الكسرة.

وكذلك «الوهم»، وهو ظاهرة تتصل بنطق بني كلب أيضاً لضمير جماعة الغائبين المتصل، حيث يكسرونه مطلقاً، أي: دون أن يسبق بكسرة أو بياء، وهذا الضمير مضموم الهاء في الفصحى، إلا إذا سبق مباشرة بكسرة مثل: «بهم» و«فيهم»، أو ياء مثل: «عليهم»، وفيما عدا ذلك يضم هذا الضمير، فيقال: ضربتهم، وغضبت منهم، فلا أدعوهم لبيتي، ولا ألقاهم في مكان.

ولكن هؤلاء الكلبيين كانوا يكسرون ذلك كله، وهو نزوع منهم في كلتا الظاهرتين إلى تحقيق الانسجام بين أصوات اللين، بطرد الكسر في كل حالة.

ولعل لهذه الظاهرة صلة بما روي عن العرب من كسر ما كان على وزن «فعيل»، مثل: شعير، وبعير، فيقولون: شِعير وبِعير، وهو سلوك وارد على ألسنتا الآن في مثل: كبير، ومعيز، وحمير، وسمين، كما أن بعض اللهجات يكسر كلمات لا تكسرها اللهجة القاهرية، مثل: ربيع، ومن هؤلاء قبيلة «الترابين» في جنوب سيناء، وأهل قرية «القرامطة» في محافظة سوهاج.

# دراسة
# في تطور اللغة العربية

# دراسة في تطور اللغة العربية

تستهدف دراسة التطور اللغوي في جزيرة العرب أحد احتمالين:

١ ـ فإما أن ندرس تطور الكلمة العربية منذ نشأتها المفترضة حتى استوت لغة ذات قواعد وتقاليد، وهي دراسة لبنية هذه الكلمة وما كانت عليه عبر العصور.

٢ ـ وإما أن ندرس تطور اللغة في حركتها العامة، حيث كانت لهجات في ألسنة القبائل، ثم توحدت القبائل في صورة لغة مشتركة، عبرت عن أدبها، وحفظت تراثها، وهي دراسة اجتماعية تاريخية في المقام الأول، وإن اعتمدت على ما روي من اختلافات لهجية، تتمثل في اختلاف الظواهر الصوتية والصرفية، ومن خير الكتب التي تناولت هذا الاحتمال كتاب الأستاذ الدكتور إبراهيم أنيس «في اللهجات العربية».

أما الاحتمال الأول فبين أيدينا أربعة أعمال من أجل البحوث التي تناولته، وركزت على معالجة بنية الكلمة العربية، وهي:

**أولاً**: الدراسة التي قدمها جورجي زيدان في كتابه «الفلسفة اللغوية».

**ثانياً**: الدراسة التي قدمها الشيخ عبدالله العلايلي في كتابه «مقدمة لدرس لغة العرب» وقد طبع الكتاب الأول عام ١٨٨١ طبعته الأولى، وطبع الثاني بعد ذلك عام ١٩٣٦، وما زال الشيخ العلايلي حياً، مد الله في عمره.

**ثالثاً**: الدراسة التي قدمها الأب أ. س مرمرجي الدومنكي بعنوان

«المعجمية العربية على ضوء الثنائية والألسنية السامية»، وهي مطبوعة في عام ١٩٣٧.

رابعاً: دراسة الأب أنستاس ماري الكرملي بعنوان: «نشوء اللغة العربية ونموها واكتمالها»، وهي مطبوعة عام ١٩٣٨.

سوف نتناول كلاً من هذه الأعمال بالدراسة والتعقيب.

# الفلسفة اللغوية

فأما جورجي زيدان فقد بنى دراسته على أساس خمس قضايا هي:

١ ـ أن الألفاظ المتقاربة لفظاً ومعنى هي تنوعات لفظ واحد.

٢ ـ أن الألفاظ المانعة الدالة على معنى في غيرها «يقصد الأدوات» إنما هي بقايا ألفاظ ذات معنى في نفسها.

٣ ـ أن الألفاظ المانعة الدالة على معنى في نفسها يرد معظمها بالاستقراء إلى أصول ثنائية تحاكي أصواتاً طبيعية.

٤ ـ أن جميع الألفاظ المطلقة قابلة للرد بالاستقراء إلى لفظ واحد، أو بضعة ألفاظ.

٥ ـ أن ما يستعمل للدلالة المعنوية من ألفاظ وضع أصلاً للدلالة الحسية، ثم حمل على المجاز لتشابه في الصور الذهنية[1].

وهو يبادر بعد تلخيص هذه القضايا الخمس إلى تقرير نتيجة يستهدف إثباتها، وهي: «أن لغتنا مؤلفة أصلاً من أصول محصورة عداً أحادية المقطع، معظمها مأخوذ عن محاكاة الأصوات الخارجية، وبعضها عن الأصوات الطبيعية التي ينطق بها اللسان غريزياً».

وهي نتيجة يضعها بين يدي بحثه مقدماً، ثم يحاول فيما يلي من البحث

(١) الفلسفة اللغوية ص ٣٣.

إثباتها، وهو يبدو باديء ذي بدء مسرفاً في تقديره لعناصر هذه النتيجة فيما تعبر عنه من أحكام، لا يسلم بأكثرها علم اللغة الحديث، فمن المعروف أن بعض الباحثين قد ذهب إلى تفسير نشأة اللغة الإنسانية بأنها كانت نتيجة محاكاة لأصوات الطبيعة، وهو ما يسمى Onomatopoeia ولكن هذه النظرية لم تنهض إلا بتفسير عدد قليل جداً من الكلمات التي تعتبر محاكاة فعلاً لأصوات خارجية، أو طبيعية، على حين أن هناك آلافاً من الجذور لا علاقة لها بهذه المحاكاة، ولايمكن لمح هذه العلاقة في بنيتها.

ومع ذلك فلنسر معه في عرض مقدماته، لنرى ما يكون عطاؤها، وهي في الحق قد تضمنت معلومات مفيدة، ولسوف نقتصر من هذه المقدمات على ما يهم في تلخيص جوهر فكرته.

والقضية الأولى التي عالجها جورجي زيدان في دراسته هي قضية «القلب والإبدال»، وقد أورد جملة من الأمثلة التي تستخدم فيها الكلمة بصورتين وبمعنى واحد، وذلك مثل: لطم وملط، وذبح وبذح، وبعزق وزعبق، ورفأ وأرف، وجذب وجبذ، وغير هذه الأمثلة كثير في الكتب التي نصت عليها من مادة اللغة الفصحى.

ولا شك أن إحداث قلب مكاني على هذا النحو في بنية الكلمة إنما هو أمارة تطور حدث في نطق الكلمة، وهو أمر شائع في اللغة الفصحى، وفي لهجاتها القديمة، والحديثة، ولعل أوفى الكتب بذكر هذه الأمثلة كتاب «القلب والإبدال» لابن السكيت، وكتاب «الإبدال» لعبد الواحد اللغوي، وقد نشره محققاً مجمع اللغة العربية في دمشق، بتحقيق الأستاذ عز الدين التنوخي.

غير أن هذه الظاهرة في اللهجة المصرية قليلة الأمثلة، مثل: «زوج وجوز»، و«جبد» مقلوب «جذب» مع إبدال الذال دالاً و«ساف» مقلوب «صفق»، و«كأنه وأكنه»، و«وأنارب وأرانب»، و«حفر وفحر»، و«زنجبيل وجنزبيل»، وهو إبدال غير مقيس[1].

---

(1) انظر: معجم تيمور الكبير ـ تحقيق الأستاذ الدكتور حسين نصار ـ جـ ١ ص ٨٧ ـ ٨٨.

أما الشائع في اللهجة المصرية فهو «الإبدال» الصوتي، حيث قد استعاضت عن الأصوات الأسنانية (ث ـ ذ ـ ظ) بمقارنتها وهي (س ـ ز ـ ص) بنطق الصوت الأخير مجهوراً، كما أبدلت القاف همزة في مجموعة من الكلمات، ولكن هذا الإبدال ليس على إطلاقه.

فالثاء مثلاً قد تبدل تاء في مثل: ثلاثة وتلاتة؛ وثوب وتوب، وقد تبدل سيناً في مثل: ثواب وسواب، ويتجلى أثر هذا الإبدال في توجيه المعنى في كلمة «ثبات»، فهي بالسين «سبات» بمعنى الصبر والتحمل، وبالتاء «تبات» بمعنى الدعة والهدوء ومنه قولهم: «يعيشوا في تبات ونبات والملاحظة نفسها موجودة في كلمة «ثقيل» مثلاً، فإذا نطقت بالسين مفتوحة: «سقيل» كان المراد بها وصف الشخص بالبلادة والبرود، وإذا نطقت بالتاء مكسورة: «تقيل» كان المراد بها غالباً الشخص الرزين الهادىء الأعصاب.

على أن من المؤكد أن التطور الحديث يسجل اختفاء الأصوات الأسنانية تقريباً من ألسنة عامة المثقفين المصريين، فضلاً عن غيره من المواطنين، وإن بقيت في المستوى الأدائي للفصحى، دالة على تمييز المتمسكين بها.

وأما من ناحية إبدال القاف همزة فإن ذلك حدث في أكثر الكلمات ذات الدلالة غير الثقافية، ولذا بقيت القاف كما هي في مجموعة كلمات ثقافية مثل: القرآن والقاهرة، وإقامة الصلاة.

ويستدل جورجي زيدان بحدوث هذا الإبدال في كلمات اللغة على أن تطوراً كبيراً قد حدث لجذور اللغة قبل تدوين مادتها، وهو الذي دعا أصحابها إلى أن يخصصوا كل صيغة من الصيغ بمعنى مستقل، رغم أن البدل والمبدل منه بمعنى واحد أصلاً.

وإلى هنا لا يبدو أن هدفه قد اتضح من دراسته، أو أنه تقدم خطوة نحو هذا الهدف.

بيد أنه يتقدم كثيراً في دراسته للقضية الثانية، وهي التي استهدف خلالها أن يبرهن على أصول الأدوات والحروف التي تدل على معنى في غيرها، فيردها إلى

كلمات كانت دالة على معان في نفسها، وهي كلمات متقادمة ذابت أكثر عناصرها، فلم يبق منها سوى أن تدل على وظيفة تؤديها في الجملة.

ويستخدم جورجي زيدان في هذا الصدد معلوماته عن اللغات الأخرى غير العربية، فيبيّن أن اللغات المختلفة تستخدم في موضع الأدوات أفعالاً وأسماء، أما اللغات الراقية فإنها تعبر عن ذلك بالأدوات المختصرة البنية ذات الدلالة المباشرة. ثم يشير إلى أن هذه الأدوات المختصرة كانت في أصلها كلمات كبيرة المبنى، تآكلت بعض عناصرها بكثرة الاستعمال، فلم يبق سوى مقطع واحد يرمز إلى معناها، وهو يحمل في الوقت نفسه ما يشير إلى أصله.

ومن أمثلة ذلك كلمة (if) بالإنجليزية، وهي أداة شرط بمعنى (إذا)، فإن أصلها يرد إلى كلمة (give) في الأنجلوسكسونية، وإلى (gif) في اللغة الإنجليزية، بمعنى (أعط)، فكأن المعنى في قولهم: (if you come): ما هو في الأصل (Give that you come)، ولكثرة الاستعمال نحتت إلى (if)، واستغني عن (that) فبطل استعمالها، وبقيت (if) أداة للشرط.

ولو أننا نظرنا إلى العامية لوجدنا فيها كثيراً من الألفاظ التي يتجلى في صورتها أثر ظاهرة النحت، حتى يكاد أصلها يختفي، ولنأخذ على ذلك مثلاً كلمة «ليه» بمعنى «لماذا»، وينطقها أهل الشام «ليش»، فكل من أحرفها الثلاثة مقتطع من كلمة مستقلة، وأصل التعبير هو «لأي شيء هو؟» فأخذت العامية المصرية من الكلمة الأولى «اللام»، ومن الثانية «الياء» ومن الثالثة «الهاء»، وكونت كلمة «ليه؟». وأما الشامية فقد أخذت أداتها من الكلمتين الأوليين وكونت كلمة «ليش؟».

وأداة النفي في العامية المصرية هي «مش» أصلها قطعاً: «ما هو الشيء» وقد ينطقها بعضهم «ما هو شي».

وقد اختصر اسم الإشارة في عامية الكويت إلى الهاء فقط مضافة إلى المشار إليه في قولهم مثلاً «هالحين» أي: «هذا الحين» ويقول العراقيون وأهل الضفة الغربية من فلسطين بنفس المعنى: «هسّة» أي: «هذه الساعة».

ويختصر المصريون عبارة: «بودي» إلى «بدي»، والكويتيون كلمة: «أبغي» إلى «أبي»، وأهل الشام تعبير «قدر أي شيء» إلى: «قديش» بمعنى: «كم»، مع ملاحظة أن «إيش» عندهم تقابل «إيه» عندنا في مصر، وأصل الأداتين «أي شيء هو؟».

من هذا المنطلق دخل جورجي زيدان إلى علاج تكوين الكلمة العربية التي تقوم بدور الأداة؛ كالحروف وأشباهها، فقسمها إلى قسمين:

**القسم الأول**: أدوات يظهر فيها بناؤها الأصلي ومعناه، وذلك مثل الكلمات: «خلا ـ عدا ـ حاشا»، فكل منها تدل على معنى لغوي، قريب من معناها حين تدل على الاستثناء. وكذلك الحال في حرف الجر (على) فإن معناه الحرفي لا يختلف عن معناه الفعلي، اللهم إلا في الشكل الإعرابي، وهو قولنا: «محمد (على) الفرَسِ»، بالنصب على الفعلية، وبالجر على الحرفية، والفرق اعتباري محض.

**والقسم الثاني**: ما لا يتيسر لمح أصله، نظراً إلى تآكل هذا الأصل إلى حد الاقتصار على **مقطع واحد**، مثل: الباء، والتاء، والكاف، واللام، والواو، والفاء، ولن، ولم، أو على **مقطعين** مثل: ألم، وإذا ما، ومهما، وكذا، ولولا، وإلا، أو على **ثلاثة مقاطع** مثل حيثما، وكيفما، وأيان.. إلخ.

وفي هذا القسم يستخدم المؤلف ضروباً من التخمين والحدس، إلى جانب إجراء بعض المقارنات اللغوية بين العربية وأخواتها الساميات، تطرقاً إلى معرفة أصل الأداة، وسعياً إلى إثبات ما افترضه هدفاً لدراسته، ومن أمثلة ذلك حديثه عن أصل (الباء) كأداة اقترن بها أداء عدة معان هي: الإلصاق، والتعدية، والاستعانة، والسببية، والمصاحبة، والظرفية، والبدلية، والمقابلة، والمجاورة، والاستعلاء، والتبعيض، والقسم، والغاية، والتوكيد.

ومن المعلوم أن دلالة الباء على جميع هذه المعاني لا يمكن أن تكون أصلية، كما أن معرفة دلالتها الأصلية أمر بعيد الاحتمال، إلا إذا قوبلت بنظائرها في اللغات السامية، وقد دلت المقابلة بينها وبين الأداة المماثلة لها في اللغة السريانية على أن معناها الأصلي يمكن أن يكون «الظرفية»، وذلك أن السريانية تستخدم

كلمة: «بيت» بمعنى: «في او بين»، فتقول «بيت قبورا»، أي: في، أو بين القبور، وهذه مرحلة أولى في السعي وراء أصل (الباء).

**والمرحلة الثانية**: أن هذه الكلمة اختصرت إلى «بي»، واستعملت أيضاً في نصوص قديمة بمعنى: «في»، أي: أنها أصبحت مقطعاً طويلاً مفتوحاً هو (bii).

وبذلك يمكن الاهتداء إلى سلسلة تطورات الأداة التي انتهت إلى الاقتصار على مقطع واحد قصير في العربية هو (ب ـ bi).

وقد تكون «بي» في المرحلة الثانية اتخذت صورتين في تطورها، إحداهما (ب) أو باء الجر، والأخرى (في)، وإن كان هذا الاحتمال بحاجة إلى تحقيق يعتمد على دراسة بيعة نطق الصوت في السريانية في ذلك العهد السحيق، حتى تعرف الظروف التي تحولت فيها (الباء) إلى (فاء).

ومثال آخر على هذا المنهج التحليلي ما ذكره جورجي زيدان عن (الكاف)، وقد ذكر أن مقابلة استعمالها في العربية باستعمالها في أخواتها الساميات ـ قد أثبتت أن معناها الأصلي هو التشبيه، فالعبرية تستعمل الأداة «كِن» بمعنى «كذا» فكأن قولهم: «زيد كالأسد» ـ مراد به: زيد كذا الأسد. و«كِن» هذه في العبرانية منحوتة من «أكِن»: بمعنى: حقيقة، وهي في الكلدانية «هكين أو هكي».

وقد استطرد جورجي زيدان في الافتراض والتحليل، دون أن يلمح علاقة هذه الاستعمالات السامية بالأداة «كأن»، التي تستعمل في العامية مقلوبة: «أكن». وهي صيغة موافقة تماماً لما في العبرية من حيث الشكل.

ولا مانع أيضاً من احتمال علاقة الكاف بالأداة «لكن» التي يمكن تفسيرها في ضوء المعنى العبراني على أنها مركبة من «لا + كن» أي: لا حقيقة، وهو جوهر معنى الاستدراك الذي خصصت له الأداة في العربية.

ولا ريب أن لهذا المنهج التحليلي ما يسوغه، حين نجد أدوات مستعملة في اللغة العربية بأكثر من ثلاثين معنى، على حين لا يستطيع أحد الجزم بالمعنى الأصلي من بين هذه المعاني الكثيرة، كالواو ـ التي تستخدم في خمسة وثلاثين معنى، أبرزها الاستصحاب والاستئناف.

فهل يذهب البحث إلى اعتبار كثرة الورود دليلاً على الأصالة، وله الحق في ذلك؟ أم نتوقف أمام هذا الحشد الهائل من الاستعمالات، في انتظار ما تسفر عنه المقارنات اللغوية؟.

ومن الأمثلة التي طبق عليها المؤلف تحليله أداة النفي، وهي في العربية (لا)، وهي في اللغات الشرقية بنفس الصورة والمعنى، وفي اللغات الآرية (no)، أو صورة من صورها مثل: non و ne و nemo و ni و na و an و nie و nein و in و nay . . . إلخ.

وهناك علاقة مسلمة من الناحية الصوتية بين النون واللام، فكلاهما من الأصوات المتوسطة، التي يمكن أن يجري بينها تبادل، مع ملاحظة أن العربية قد عرفت الفعلين: «نهنه، ونأنأ» بمعنى: كفكف وأبطل» فلا يبعد أن يكون هذا الصوت كما هو منذ نشأته، للدلالة على النفي والسلب، دون أن يطرأ عليه أي تغيير، سوى ما يكون من تكراره لتأكيد مدلوله.

وينتهي جورجي زيدان من هذه التحليلات إلى تقرير نتيجة، هي أن أغلب الأدوات كانت في بداية النشأة اللغوية كلمات ذات معنى في نفسها، ثم تحولت بفعل التطور إلى أدوات وحروف دالة على معنى في غيرها.

ولعل ما يستدل به على صواب تلك النظرة بالنسبة لكثير من الأدوات ما نلاحظه في سلوك العامية المصرية من وجود أدوات دالة على معان تقابل ما تؤديه أحرف الزيادة، وهي في الأصل كلمات: أفعال أو أسماء، فأداة الاستقبال في العامية هي (الحاء) في مثل: «أنا حاشرب» ـ وأصلها الذي نعرفه جميعاً هو كلمة «رايح»، ثم تختصر في بعض الألسنة إلى «راح»، ثم إلى (ح)، في مقابل (السين) التي تستعمل للاستقبال في الفصحى، وقد تقلب هذه (الحاء) إلى (هاء) في استعمال بعض العوام، فيزداد ابتعادها عن أصلها، وإن لم يصعب علينا لمح هذا الأصل، فسيان أن يقول المتكلم «حاشرب أو هاشرب»، ولكن استخدام العين في مثل: «أنا عاشرب» يدل على الاستمرار، لأنها مختصرة من «عمّال اشرب»، ثم «عاشرب».

غير أن كثيراً مما ذهب إليه المؤلف يتسم أيضاً بالافتعال، وافتراض أمور

بعيدة، ولكنها في جملتها تدل على ثقافة لغوية ممتازة، واجتهاد صادق في تتبع هذا النوع من الدروس التحليلية، الخاصة بتفسير التطور اللغوي.

* * *

ويأتي بعد ذلك جوهر القضية التي حاول جورجي زيدان أن يثبتها، وهو القول بأن «الألفاظ الدالة على معنى في نفسها يرد معظمها بالاستقراء إلى أصول ثنائية، آحادية المقطع، تحاكي أصواتاً طبيعية».

وهذه الألفاظ تضم الأسماء والأفعال، وما يشتق منها، وهي ترد في مذهب جميع الصرفيين إلى أصول ثلاثية أو رباعية.

وفي سبيل إثبات هذه الفكرة يقرر أن الألفاظ المتحدة المعنى تتقارب لفظاً حين تشترك في حرفين، هما حامل المعنى الأصلي، ثم يأتي الحرف لتنويع المعنى، أي: أن هذه الجذور الثلاثية ترتد أصلاً إلى جذور ثنائية، هي حوامل المعاني، ولم تكن الثلاثية إلا وسيلة لتنويع المادة اللغوية، وتطوير الاستعمال الدلالي.

فإذا أخذنا الأصل اللغوي (قطّ) بمعنى القطع، ثم تتبعنا ما يمكن أن يزداد على صوتي القاف والطاء، فسنجد أن اللغة عرفت من هذه الطريق أفعالاً هي: «قطّ وقطب، وقطع، وقطف، وقطل، وقطم» وهي جميعاً تتضمن معنى «القطع»، إلا أن كل واحدة منها استعملت لتنوع من تنوعاته، والأصل المشترك بينها جميعاً هو «قط» وهو في نفس الوقت حكاية صوت القطع.

وليس هذا فحسب، بل أن مقارب «قط»، وهو «قص» له نفس الخاصية، فقد جاء منه: «قصب، وقصر، وقصف، وقصل، وقصم»، وهي جميعاً تفيد «القطع». وكذلك مجانس «قص» وهو «كس» فإن معه «كسّ، وكسر، وكسع، وكسم» بنفس المعنى، ويجانسها «جذ» ومنها: «جَذّ، وجذب، وجذر، وجذف، وجذم»، وأيضاً: «جَزّ» ومنه: «جَزّ، وجزأ، وجزر، وجزح، وجزع، وجزل، وجزم»، وكل ذلك من باب القطع، وهي ترد إلى أصل واحد، هو حكاية صوت[1].

---

(١) نقل جورجي زيدان هذه الأمثلة كلها من كتاب «المفتاح» للسكاكي.

ويلاحظ أن الزيادة للتنويع جاءت في هذه الأمثلة ثالثة الأحرف، وهذا هو الأغلب؛ وقد تقع وسطاً بين الأصلين كما في «شق وشلق»، و«فق وفرق»، وقد تكون أول الكلمة كما في: «فت ورفت»، و«هب ولهب» و«مس ولمس».

هذا الذي ذكره جورجي زيدان هو بعض المشار إليه لدى القدماء بالاشتقاق الأكبر، ويعتبر ابن فارس في كتابه «المقاييس»، وابن جني في كتابه «الخصائص» من خير من تحدث في هذا النوع من توليد الكلمات، بيد أنهما لم يستخرجا من الأمثلة أي دليل على ثنائية الأصل اللغوي، وإنما ربطا بين الدلالة الكلية ووجود صوتين معينين هما جزء من بنية الكلمة، الثلاثية أساساً في تقديرهما، وتقدير جميع النحاة القدماء.

وقد سبقهما في هذه الملاحظة الخليل وسيبويه، وأبو علي الفارسي، وكان المنهج الذي ترسمه الخليل في تأليف معجمه «العين» والذي يتخذ من تقليب عناصر الكلمة الثلاثية لاستخراج الصور الاشتقاقية الممكنة والمستعملة منها ـ كان هذا هو الخطوة الأولى في لمح العلاقة الدلالية بين مختلف صور الجذر الثلاثي، وقد أطلق على هذا النوع من توليد الصور بالتقليب لقب «الاشتقاق الكبير»، وهو الذي يتحقق فيه التناسب بين معاني الصور المختلفة، مع الاتفاق في الأحرف الأصلية، دون اشتراط ترتيب معين لها.

ومن أمثلته: أن نستخرج من الأحرف (ك ب ر) الصور الست الممكنة، نتيجة التقليب، فإذا هي «كبر ـ كرب ـ ركب ـ ربك ـ بكر ـ برك» وهي جميعاً مستعملة في اللغة، وقد يمكن الجمع بين معانيها بصورة ما، عند قدر مشترك من الدلالة بينها هو «الثبات»، كما أن هناك قدراً مشتركاً بين استعمالات الجذر «وبش، ووشب، وبوش» هو «الاختلاط».

هذه الفكرة عن «الاشتقاق الكبير» تنقلنا إلى فكرة الاشتقاق الأكبر التي استغلها جورجي زيدان وغيره في رد أصول الكلمة العربية الثنائية، على ما سلف ذكره، وله في هذا الصدد نوع من التخيل لكيفية تحول الثنائي إلى ثلاثي، فهو يفترض مثلاً أن تكون الثلاثية نتيجة إدغام كلمتين فأكثر في كلمتين فأكثر في كلمة واحدة، على مثال «قط ـ لف» التي تصبح «قطف»، فكل من الأصلين

الثنائيين يفيد القطع والجمع، وبالاستعمال أهملت اللام، ونقلت حركتها إلى الطاء فصارت «قطف».

وكذلك الفعل «قمش»، أي: جمع ما على الأرض من فتات، فإنه يرد إلى أصلين: «قم ـ قش»، الأول بمعنى: «كنس»، والثاني: «جمع»، فكانوا إذا أرادوا كنس شيء ما وجمعه قالوا: «قم قش»، وبالتخفيف ألغيت القاف الوسطى، فقيل: «قمش».

ومن المعلوم أن هذه الطريقة المتصورة في نحت الأفعال أطلقت قديماً تفسيراً لكيفية نحت الرباعي، فقد نحتوا فعلاً رباعياً من عدة كلمات مثل: «جعفل» أي قال: جعلت فداك، و«سبحل»، قال: سبحان الله، و«دمعز»، قال: أدام الله عزك.

ونحتوا كلمة من كلمتين مثل الوصف: «ضبطر» بمعنى: الرجل الشديد من الفعلين «ضبط، وضبر»، و«الصلدم»: الشديد الحافر، من «الصلد والصدم»، و«الجلمود» من «جلد وجمد»، و«الحبقر» من «حب القر» وهو البرد.

ومن ثم لم يستبعد جورجي زيدان تطبيقها على الثلاثي بالطريقة التي تخيلها، والتي إن صحت في بعض الأفعال، فهي صحة اتفاقية، غير مطردة في كل أفعال اللغة العربية، واللغة أوسع من بضع مئات من الكلمات تحققت في بنيتها ظاهرة معينة، قد تكون نشأت في ظروف خاصة لم تتوفر لبقية مادتها، التي تصل إلى أكثر من اثني عشر ألف جذر.

يضاف إلى ذلك أن المؤلف قد وقع في محظور يضعف منهجه، دون أن يدري، فهو يستهدف ببحثه إثبات أن أصول اللغة ترتد إلى الثنائي؛ أي: أنه يبحث عن تبسيط أصول العربية، واختصار عناصرها التي تبدو في الواقع أكثر من ثنائي، ثلاثية أو رباعية أو خماسية.

هذا على حين أنه جاء إلى العناصر البسيطة فعلاً، والتي تستعمل آحادية المقطع، كأحرف المعاني، فحاول تأصيلها بردها إلى كلمات أكبر حجماً، فوجدنا أن أصل (كاف التشبيه) عنده كلمة ثنائية هي: «كن»، أو ثلاثية هي: «أكن»، وأصل (باء الجر) عنده كلمة ثلاثية: «بيت» وهكذا في بقية الأدوات.

فهل معنى ذلك أن المنهج تتضارب فيه الاتجاهات عنده؟... أو أنه مجرد باحث عن الحقيقة في ضوء منهج تحليلي لا يعنيه إلا أن يصل إليها، مهما أسفرت عما يضاد فكرته؟.

ولقد كنا أميل إلى تغليب الاعتبار الثاني لولا أنه قدم نتيجة بحثه قبل أن يدخل فيه، إلى جانب تعسفه في كثير من المقارنات اللغوية بين العربية وغيرها من اللغات، ولكنه، والحق يقال، حاول قدر طاقته، قدم لنا معلومات وأفكاراً مفيدة، اعتمد عليها كثيرون ممن عالجوا قضية جذور العربية.

على أن نقد الشيخ عبدالله العلايلي لجورجي زيدان، قد اقتصر على وصفه بالغموض من جانب، وبأنه قبس كثيراً مما نادى به عن السابقين دون أن يعزو إليهم، قال: وكذلك أدركها (يقصد حالة رجوع الثلاثي إلى أصل ثنائي) صاحب كتاب الفلسفة اللغوية»، غير أنه تنبه إلى أن الثلاثي متفرع من ثنائي سابق، لا في الاشتقاق فقط، كما فهمه الأقدمون، حين ذهبوا يطبقونه في الإبدال، وتعاقب الحروف، بل في النشوء اللغوي أيضاً، بيد أنه الذي كان كثير الغموض إلى حد كبير، وهو في محاولته إثبات هذا التقدير لم يجاوز ما قرره الأقدمون، من الإبدال، والنحت في الثلاثي، مع أن العربي لا يعرف هذا النحت المتخرص، كما سيأتي لك تحقيقه. ولا ريب أيضاً في أنه حين يقول: بأن اللغة العربية مؤلفة في الأصل من أصول قليلة ثنائية ـ لا يعين أنه يعني أن اللغة عاشت في دور كذلك ثنائية فقط، ولكن مع ذلك لا يسعنا إلا أن نقول بأن الفكرة انقدحت في ذهنه، وإن كانت متضائلة غامضة، وإذا حاولناه إنصافاً فلم تكن أفكاره في فحواها بأكثر من أفكار كتاب «العين» التي بثها الخليل بن أحمد، وأرسلها إرسالاً[1].

أليس من المنطقي إذن أن نحبس تتبع آراء الأقدمين في مظانها، وأن نستقصي بصورة كاملة مذاهبهم، قبل أن نخطو في طريق البحث العلمي خطوات نرجو بها حل ما يواجهنا من مشكلات تبدو لأعيننا مستعصية؟. إن هذا

---

(١) مقدمة لدرس لغة العرب/١٣٦. وانظر كتاب «العين للخليل بن أحمد» المقدمة جـ ١ ص ٥٩ وما بعدها، الدكتور عبدالله درويش.

المسلك طبيعي جداً، وأفضل ما يسفر عنه هو تحقيق التكامل بين آرائنا وآراء الأقدمين.

ولكن ماذا قرر الشيخ العلايلي في مشكلة تطور اللغة العربية؟ ذلك ما سوف ندرسه الآن.

# مقدمة لدرس لغة العرب

هذا الذي قدمنا من آراء جورجي زيدان أثار مناقشات بين المتخصصين، من العرب، وكان من أهم من تصدى للقضية الشيخ عبدالله العلايلي، العالم اللبناني المعروف، وقد وضع كتاباً أسماه «مقدمة لدرس لغة العرب»، وهو مطبوع بالقاهرة، ولكنه لم يشع، بل لا يكاد يعرفه إلا أهل العلم باللغة، نظراً لندرة نسخه.

ويعالج الكتاب مجموعة من المشكلات اللغوية، فيقدم في القسم الأول منه دراسة تأملية للغة وعلومها ومناهجها، ويهتم كثيراً بالمعجم العربي، وكيفية تأليفه على نهج حديث، ولا ينسى أن يتعرض لمناهج الدراسة في كليات الآداب ودار العلوم والأزهر، فيقترح خطة متكاملة يمكن أن تسير عليها هذه المعاهد المتخصصة لأداء رسالتها.

ويعرض في القسم الثاني نظرته إلى أحداث التطور اللغوي فيعالج قضية آحادية أصول اللغة، وثنائيتها، وثلاثيتها.

ويتناول في القسم الثالث قضايا لغوية متداولة، كالسماع، والاشتقاق، والقلب، والإعلال، والإتباع، والمزاوجة، وتداخل اللغات، والتعدي، والتعريب... إلخ.

وأهم ما في الكتاب هو روح المؤلف الثائرة على الجمود، الراغبة في التجديد، في شتى مناحي الفكر اللغوي، بقدر ما تغذيه ثقافة عصره، وطبيعة تكوينه، وقدرته على البيان.

والذي يهمنا من هذا العمل هو مضمون القسم الثاني الذي يتضمن رأي المؤلف فيما آثار جورجي زيدان من قضايا، ولكنه لم يكتب ما كتب، صدى لآراء غيره، بل إن ما جاء في كتابه هو ثمرة تأملاته في ملامح تطور اللغة العربية، إذ أن كثيراً من آرائه يحمل مسحة الأصالة، والموقف المستقل، ولا سيما في جانب تفسير الظواهر، وإن كانت الأمثلة غالباً مشتركة بينه وبين سابقيه.

وهو يبدأ دراسته بعرض آراء هؤلاء السابقين في تقسيم اللغات إلى: مرتقية وغير مرتقية، وأهم صفات اللغات غير المرتقية: انها من أدنى اللغات بياناً، وأبسطها ألفاظاً، كالزنجية، وهندية أمريكا، والحامية، والصينية، وبعض لغات شمال شرقي آسيا، ومما يميزها عن غيرها أن ألفاظها آحادية المقطع، لا فرق فيها بين الاسم والفعل والحرف، وإنما تكون اللفظة الواحدة اسماً، أو فعلاً، أو نعتاً، بإضافة ألفاظ أخرى إليها، ذات معان مستقلة.

وأما اللغات المرتقية فتمتاز بسعة نطاقها، وهي تنقسم باعتبار قابليتها للتصريف والاشتقاق إلى: «متصرفة» و «غير متصرفة».

ومن اللغات غير المتصرفة اللغة التركية، فهي مؤلفة من أصول جامدة لا تقبل التغير في بنائها مطلقاً، وإنما يتم الاشتقاق فيها بإلحاق أدوات لا معنى لها في نفسها على آخر تلك الأصول، وهذه الفكرة مما ذهب إليه جورجي زيدان في كتابه المذكور، ولعلها تذكرنا بما سبق. أن قلنا عن خاصتي «الإلصاق» و «التحول الداخلي»، وأثر كل منهما في توليد الصيغ الاشتقاقية، فما يصدق على التركية بهذا المعنى يصدق أيضاً على الفرنسية، من فصيلة اللغات الهندية الأوروبية.

وقد قرر بعض العلماء أن كل اللغات القديمة تعاقبت عليها أدوار ثلاثة:

**ففي الدور الأول**: كان كل من كلماتها ذا هجاء واحد، فتوضع الكلم، إحداها بعد الأخرى، بحسب نظامها النطقي، لتأدية المعنى المقصود، وما برحت لغة الصين من هذا النوع.

**وفي الدور الثاني**: كان إلحاق كلمة بأخرى، ليؤدي اللفظان المعنى الأول، مضافاً إليه معنى جديد، أو يحصل من تركيب هجاءين أو أكثر ـ معنى آخر، ومن الأمثلة على ذلك ـ وذكرها الشيخ العلايلي نقلاً عن كتاب «تاريخ سوريا»،

للمطران الدبس جـ ١ ص ١٣٧ وما بعدها» ـ ما ذهبت إليه العربية من إضافة بعض الأحرف على الأصول مثل: استفعل، وهو ما يحدث أيضاً في اللغات الأوروبية عند إضافة السابقة: (re) إلى أصل معين، مثل (manger) فيقال: (remanger) بمعنى أعاد الأكل، وتفيد الصيغة معنى تجديد الفعل وتكريره.

**وفي الدور الثالث**: كانت مرحلة اكتساب خاصية التصريف، وهو تغيير الأصل إلى هيئات متعددة للدلالة على معان، منها: تصريف الأفعال في الأزمنة، ومع الضمائر، وبناؤها للمجهول، وإلحاق الضمائر بالأسماء والأفعال.

ومن الواضح أن هذا الدور قد تحقق للغة العربية على أتم ما يكون.

وقد رفض الشيخ العلايلي هذا التقسيم، لأنه كما قال: «يبتدىء أساساً اللغات الحية» آخذاً بأدناه، كالصينية»[١].

ثم إنه يقترح بدلاً منه تقسيماً آخر للغات، يشمل المرتقية وغيرها، فيرى أنها جميعاً مرت في أدوار ثلاثة:

**الدور الأول**: ذو المقطع البسيط، أي: أدنى المقاطع، مثل: (ba) وهذا الدور هو الذي ولد المقاطع الآحادية، التي هي الجدول الهجائي[٢]، فكان في كل صوت يدل دلالة بعينها، فمثلاً (عُو) يدل على الحيوانات الزئيرية، و(وا) يدل على الصوت المتكرر بحركة الفكين، وعنه نشأ الفعل (وَوْ) في العبرية، بمعنى (وصل).

**والدور الثاني**: ذو المقطعين، ويعني به: صامتين + مصوتين، أو مصوت واحد، وهذا الدور نشأ مصادفة، وبمحاكاة الطبيعة في مختلف أصواتها، وفي آخره . . . قصد الإنسان إلى التأليف من منطقه، فمثلاً السامي في هذا الدور لما أراد أن يدل على أن الحيوان يعوي ـ عمد إلى حرف العين ذي الصوت المضموم، أي: «عُو» الذي يدل على الحيوان المفترس، وإلى حرف الواو «وا» الذي يدل على الصوت المتكرر بحركة الفكين، فدغمهما، وتوصل إلى: «عووا» بمعنى: حيوان

---

(١) المقدمة/٢٣.

(٢) سيأتي تفسير المقصود بهذا التعبير.

يصوت، أو يواصل التصويت.

**والدور الثالث**: ذو المقاطع، وهذا الدور كان يقصد الإنسان إليه قصداً للحاجة، فكان يجمع بين المقاطع البسيطة الآحادية، والمقاطع الثنائية، ويؤلف منها دلالة مركبة.

والواقع أن هذا التصور منطقي بالدرجة الأولى، فهو يسير مع الإنسان منذ بدأ - افتراضاً - يتعرف إلى اللغة، ويرسم له خط سيره، أشبه شيء بالصراط المستقيم، ثم إنه يمزج في تصوره بين (النشاط اللغوي Le langage) منذ بدأ الإنسان عهده معه، فأشار أو تكلم أو نطق أصواتاً لا ندري كنهها، ولا درجة اختلافها باختلاف المكان والجنس، وبين (اللغة - La Langue) من حيث هي أصوات عرفية التركيب والدلالة، تعكس روح الحضارة التي تقوم على النظام والاجتماع.

ومن المؤكد أن تاريخ النشاط يمتد إلى مئات الألوف من السنين، قبل الساميين، أو الحاميين، أو الآريين، وأن اللغات التي ننطقها الآن بما بلغت من هندسة وإحكام - قد سبقت بلغات كثيرة ماتت خلال القرون السحيقة القدم، وليس من الممكن أن نتخيل عن وضعها أو عناصرها التكوينية شيئاً، فالتخيل أو الافتراض لا يوجدان في فراغ، بل لا بدّ طبقاً للمنهج أن ينطلقا من وقائع، أو أشكال ذات صلة ما بالوقائع، فأما في حالة النشاط اللغوي الإنساني فلا وقائع، ولا خيالات تساعد على التصور الصحيح المنشود.

وهذه هي نقطة الضعف في بداية الشيخ العلايلي، فهو يخلط بين مرحلتين لا بدّ الفصل بينهما، المرحلة التي كان الإنسان فيها يمارس نشاط لغوياً حراً فيها قبل التاريخ، والمرحلة التي بدأت علاقاته الاجتماعية تنشأ خلالها في إطار القبيلة، والعنصر، والجنس، وهي التقسيمات التي اختلفت بها اللغات الإنسانية، قبل الساميين والحاميين والآريين، وليس من الممكن ببساطة استيعاب هذه المراحل التاريخية بمثل هذا التقسيم.

وبعبارة أخرى ينبغي الفصل بين نشأة اللغة الإنسانية في صورة نشاط متنوع الوسائل، والإمكانات، وبين نشأة اللغة بالمعنى الاصطلاحي، الذي يمكن

أن توصف في حدوده بأنها: سامية، أو عربية، أو آرية. فإذا خلطنا بين هذين المستويين فإننا بذلك ربما نمد تاريخ نشأة اللغة العربية مثلاً إلى أول عهد الإنسان بالنشاط اللغوي، وهو افتراض لا يقوم على صوابه دليل، وإن وردت به أحياناً بعض الأخبار والأساطير.

ولقد ربط الشيخ في تصوره للدور الأول بين اللغة والإنسان الفطري «الخام» الذي لا يكاد يرتفع عن مستوى النوع، الذي هو فصيلة من فصائله المشاكلة»، فبدأ يسعى وراء تحديد أصواته الأولى وصفاتها، وذكر أنها كانت أصواتاً غير متشكلة، أي: لم تنطبع بطابع خاص يميزها، بل كانت جارية مجرى الأصوات الاضطرارية، وهي الأصوات التي تتولد عند الانفعالات، ولا تتميز فيها المقاطع، كالأنين، والعنين، والأحيح، والهمهمة، والزحير، والنحيم، والنهيم (وهو الأنين الذي يخرجه المكدود).

ثم تطورت هذه الأصوات حتى أصبحت ذات أغراض ثابتة، ومنها تكون ما عرف فيما بعد بالجدول الهجائي، الذي أخذت منه كل لغة ما يناسبها من أصوات.

ويمضي الشيخ العلايلي في استكمال الصورة التي يتخيلها عن محتويات هذا الجدول الهجائي، الذي اكتسب كل حرف «صامت» فيه، وكل مصوت «حركة» دلالة مستقلة، فيقرر «أن من الممكن جداً تعيين دلالات هذه الحروف بأصواتها حين كانت لغة، على شيء من الافتراض المقلوب، وسبيل هذا التعيين المعلات مطلقاً، وبالأخص منها (اللفيف)[1] في العربية، وليس اعتمادها بأخذ معانيها المعجمية على وجه التحديد، وإنما بأن ننتقل منها بالمقاربة إلى ما هو الأدخل في تفكير الساذجين واعتباراتهم».

وهكذا تحدث القفزة عبر عشرات الألوف من السنين، عن وضع بدائي موغل في البدائية، إلى مرحلة بلغت فيها اللغة درجة عالية من الرقي، فيكون

---

(١) يقصد بالفعل «اللفيف» ما كان مبنياً على صامت واحد وحرفي علة، فإذا تجاورا مثل: روى ـ كان لفيفاً مقروناً، وإذا افترقا مثل: وفى ـ كان لفيفاً مفروقاً.

الفعل المعتل، ولا سيما (اللفيف) في العربية دليلاً على ما كانت عليه الرموز اللغوية البدائية من حيث الاستعمال، مع محاولة تقريب دلالات هذه الرموز إلى ما يتناسب مع تفكير السذج والبسطاء البدائيين، حتى لو كانوا منقطعي الصلة بالجنس السامي، الذي يرى العلماء انتهاء العربية إلى لغاته الكثيرة.

وربما أحس المؤلف باستحالة الحصول على ما يقارب الدلالة الأصلية للحرف أو الصوت، بالاعتماد على اللغة العربية، نظراً إلى ما طرأ عليها من تطور هائل، ابتعد بألفاظها عن دلالاتها الأولى، فذكر أن من الأفضل الاعتماد على اللغات البابلية، والأشورية، والآرامية، وما إليها.

ومن أمثلة ذلك أن اللغة الفينيقية قد استخدمت في رسم مقطع الألف شكل رأس الثور، ومعنى هذا المقطع فيها أيضاً هو (الثور)، فمن الممكن بناء على هذا أن نعتبر أن الأولين كانوا يفهمون من نطق الصوت (أ) معنى الثور، وما يشبهه من جنسه، وهكذا بالنسبة إلى كل الحروف، ومن ثم نفهم أن هذه الحروف كانت تدل على أجناس معانيها الفينيقية، في العهود الأولى.

وبتطبيق هذه الفكرة على اللغة العربية، يمكننا عند التحليل أن نخرج بمقارنات يمكن على أساسها فرض التطور.

فكلمة مثل (شجر) مكونة من: (ش) بمعنى (سن)، وهو يرمز إلى مطلق للنبات، و(ج) ومعناه (جمل)، وهو يرمز إلى مطلق الارتفاع، و(ر) ومعناه: (رأس)، وبذلك يكون المعنى المؤلف من معاني هذه الحروف هو: (نبات مرتفع له رأس)، وهو تماماً معنى الشجر.

وكلمة مثل (جبل) تحل إلى: (ج) ومعناها (الارتفاع)، و(ب) ومعناه: (بيت)، و(ل) ومعناها: (الملاصقة والمساس)، والمعنى المؤلف (بيت مرتفع ملاصق للسحاب أو للأرض)، وهو تصور صحيح عن الجبل.

وكلمة (جمل) تحل إلى (ج)، ومعناه: (الارتفاع)، و(م) ومعناه: (المياه)، وهو يرمز إلى السحاب، و(ل)، ومعناه: (الملاصقة)، والمعنى المؤلف هو: (مرتفع يلامس السحاب)، وهو تصوير لوضع الجمل تماماً.

وكلمة (سمك) تحل إلى: (س) ومعناها: (الدعامة)، وهو يرمز إلى مطلق القوي، و(م) ومعناه: (المياه)، و(ك) ومعناه (كف)، وهو يرمز إلى مطلق التبسيط في صغر، والمعنى المؤلف هو: (كف الماء القوي)، وهو تصور صحيح عن السمك[1].

وكل ما يريده المؤلف هو أن يدل على البداية الآحادية لاستعمال الإنسان للغة، في صورة أصوات وحروف منفصلة، ذات دلالات قديمة ثم تطورت هذه المقاطع الآحادية إلى ثنائية وثلاثية.

غير أن الذي لم يقله المؤلف بل ولا يملك الإجابة عنه هو: هل مرت كلمات مثل: (شجر، وجبل، وجمل، وسمك) العربية بدور الآحادية هذا، مع دلالتها بمقطع واحد على ما تدل عليه بنيتها الثلاثية، علماً بأن هذه التسميات الأربعة من أقدم ما عرف الإنسان؟ وهل مرت هذه الكلمات وأشباهها بعد دور الآحادية بدور الثنائية مع نفس الدلالة؟.

وبعبارة أوضح، هل نتصور أن العربية في مراحلها الأولى كانت تطلق المقطع (جـ) مثلاً على كل مرتفع، كالجبل، والجمل، والجرو، والجُعل..؟ وما شكل ثنائيتها في مرحلتها الثانية آنذاك؟

إن أمراً من هذا القبيل لا يمكن أن يطرد في دلالات الحرف الواحد على مسمياته القديمة الكثيرة، كما أنه لا يطرد في تخصيص كل حرف بمعنى كلي، كالذي ذكره لبعض الحروف (ب ـ ش ـ ج ـ ر ـ س ـ م ـ ك ـ ل)، فضلاً عن أن ندخل في افتراض ثنائية المقطع.

ومع ذلك فإذا لاحظنا أن الحديث هنا مجرد افتراض، وأن المرحلة الإنسانية المتحدث عنها هي مرحلة متقدمة جداً، وفقيرة جداً من حيث المعاني والمسميات، وأن الذي يصدق على لغة قد لا يصدق على أخرى، وأن المراد من كل ذلك هو تقريب الأمور إلى تصور القارىء، دون الجزم بشيء ـ إذا لاحظنا ذلك أمكننا أن نساير المؤلف في بحثه، حتى نرى ما قد يصل إليه في التحليل الأخير.

---

(١) المقدمة/ ١٣٠.

ولقد استطاع العلايلي فعلاً أن يقدم لنا جدولاً بالمعاني الكلية لأحرف الهجاء لدى دراسته لفكرة الاشتقاق الكبير، وسنرى ما تنطوي عليه هذه الفكرة من مضمون جريء، وجدير بالنظر والإعجاب، وهو ما سوف نطرحه للمناقشة بعد استكمال عرض فكرته عن التطور اللغوي.

## الدور الثاني

وفي هذا الدور كان الإنسان قد حقق لنفسه مرحلة من الرقي المحسوس، وكان أبرز ما يتميز به هو المحاكاة المقصودة أو غير المقصودة، وقد أكسبته هذه المحاكاة أكثر المقاطع الثنائية التي يمكن فرضها، وبخاصة إذا كانت ناشئة عن ضم بعض المقاطع الآحادية التي يحتمها التعبير، فإذا استخدمنا معاني الجدول الهجائي الفينيقي، وحللنا بعض الكلمات ـ لأمكننا أن نتخيل كيف كان إنسان الدور الثاني يعبر. ويسوق المؤلف مثالاً واحداً على فكرته هذه، هو كلمة (عبى)، قال: «فإن (العين) تدل على الحيوان الزئيري، و (الباء) تدل على البيت، وكأن المعنى الأول: (حيوان البيت القوي)، الذي هو كناية عن الرجل، ثم اشتق منه بعد أطوار من الترقي اللغوي والشعبي اسم للباس الرجل الخاص به: (العباية)، ثم غلب الأصل في معنى الفرع المشتق، وأميت معنى الأصل بالنسيان، أو بعدم الاحتياج، حتى صار في معنى الفرع حقيقة وضعية».

ولا ينبغي أن ننسى أن المعتل هو ثنائي لفظاً، وإن كان ثلاثياً خطاً في العربية، ولذلك يقرر الشيخ العلايلي: أنها ثنائية ألحقت بالثلاثيات.. وأنها أقدم ما حفظت اللغة من كلمات العهود السالفة والعريقة.

ويظهر أن العرب في أدوارهم الأخيرة قصدوا إلى تقليل المعلات مطلقاً، وإماتتها، وتوسلوا إلى ذلك بأمرين:

١ ـ إبدال الهمز به، كما قالوا في: (يور: أور)، وفي: (وبخ: أبخ)، وفي (وخي: أخي)، وفي: (وشاح: إشاح).

٢ ـ الحذف والتضعيف، كما تنطق (نبي: نبٌّ)، وكما يقال من أن أصل كلمة: (مكة) هو كلمة: (مكا)، وهي في اللغة البابلية بمعنى البيت العظيم، وكما يرد الفعل: (تظني) إلى: (تظنن)، والفعل: (تمطى) إلى: (تمطط).

وقد وردت في العربية كلمات مكونة من حرف واحد مكرر مرتين، مثل (دد) أي: اللهو، و(بة) الطفل السمين، أو لفظة يُلعب بها، وقد رأى المؤلف أن الكلمة الأولى ترجع إلى (ددا) المعتلة، وأن الثانية ترجع كذلك إلى (البو) بمعنى: ولد الناقة، وجلد الحوار يحشى ثماماً أو تبناً.

ومن العرب من يقول في: (مرَّ: مير) وفي (زرّ: زير) وفي: (ذمّ: ذام)، وفي: (كعَّ: كاع) أي: أن المضعف قد يرتد إلى معتل العين، وهو لا يفقد بذلك ثنائيته.

وبهاتين الوسيلتين: الهمز والتضعيف تحقق للكلمة العربية الانتقال من الثنائية إلى الثلاثية في أواخر هذا الدور الثاني.

غير ان الشيخ العلايلي كما رأينا لا يؤسس تصوره للثنائي على تصوره للآحادي، بمعنى أنه لم يتتبع في الواقع وجود كلمة آحادية، صارت إلى الثنائية على أساس افتراضه السابق، ومن ثم نرى أفكاره تتكامل نظرياً فقط دون أن يستطيع تأسيسها على تكامل لغوي.

ولكن ملاحظته عن تفرع المهموز والمضعف من المعتل تشهد لها أمثلة كثيرة في اللغة، وإن استقل كل نوع من هذه الأصول بكلمات هو فيها أصل.

ومن الممكن أن نجد علاقة واضحة بين المعتل، والمضعف والمضاعف (الرباعي)، والمهموز، في مثل: (عبي، وعبَّ، وعبعب، وعبأ)، ولكن هذا ليس دائماً، فقد نجد المعتل في كلمة دون أن نجد معه من أصولها مضعفاً أو مضاعفاً أو مهموزاً، وكذلك الأمر في كل الأنواع المذكورة، على ما لاحظنا في إحصائنا لجذور

---

(١) المقدمة/١٣٢ ـ ١٣٣.

مفردات اللغة العربية، كما جاءت في معجم تاج العروس، باستخدام الكمبيوتر[1].

ومن الممكن أيضاً أن توجد علاقة دلالية بين هذه البنيات، ولكن ذلك ليس مطرداً أيضاً، وهو أمر ملاحظ كثيراً في اختلاف معنى المضاعف عن المضعف، في كثير من الأصول التي وردت منها مثل: (قل - قلقل).

على أن هذا الجانب من الدراسة اللغوية يحتاج إلى عناية خاصة، ومتابعة متأنية لحركة التطور الدلالي بين الصور المشتقة من جذر واحد بغية الكشف عما غمض من أسرار البيان العربي في استخدام اللفظ بين الحقيقة والمجاز.

والشيخ العلايلي يرى أن المعتل هو من بقايا العهود السحيقة، وأن المعلات لم تخضع للوضع النظامي، بل كانت وليدة فوضى الوضع القديم، فهي أثرية وجدت قبل انتظام الوضع اللغوي، وقبل أن صارت العربية لغة ذات فقه خاص، واشتقاق ثابت على اطّراد.

وهو بهذا يرى عكس ما ذهب إليه النحاة والصرفيون القدماء، من أن هذه الأفعال المعتلة ترجع في الأصل إلى بنية ثلاثية، سواء أكانت معتلة العين أو اللام، فكلمة (قام) هي من: (قوَم)، وكلمة: (باع) هي من: (بيَع)، وكلمة (دعا) هي من: (دعوَ)، وكلمة: (سعى) هي من: سعيَ)، كما أن الفعل (وعد) ثلاثي لفظاً وتقديراً.

ولا شك أننا نلاحظ ما في رأي الشيخ من نظرة وصفية، يختلف بها عن منطق النحاة التعليمي المعياري، فقد أرادوا طرد أوزان الأفعال على وتيرة واحدة، توزن بميزان واحد، هو (فعل)، فحملوا المعتل على الصحيح، وبنوا مذهبهم على أساس (الخط العربي) الذي يشير إلى المصوت الطويل برمز أصلي مستقل، دون المصوت القصير، كما يخلط بين صوتي الواو اللينة والمدية، فيشير إليهما برمز واحد، في مثل (وعد - ويقوم)، وكذلك الياء في مثل: (يسر - وقيل)، فكل رمز

---

(1) طبع جامعة الكويت ١٩٧٥، بالاشتراك مع الدكتور علي حلمي موسى، أستاذ الفيزياء، بكلية العلوم - جامعة عين شمس.

في الخط العربي يمثل عنصراً ذا اعتبار، في الأصالة أو الزيادة، أما اعتبار المعتل ثنائياً فهو اتجاه سليم من الناحية الصوتية، إذا لم ننظر إلى جملة تصاريف الكلمة، التي تشير أحياناً إلى ثلاثيتها، وهو واقع لغوي لم يشر إليه الشيخ العلايلي، ولم يحاول تفسيره، وقد نجد له تفسيراً في استعراضنا للدور الثالث في هذا الاتجاه.

## الدور الثالث

وبداية هذا الدور توافق عصر الحجر المهذب، الذي تم للإنسان فيه كثير من الرقي، فعرف استخدام الأواني الخزفية، وابتناء المساكن، وتدجين الحيوانات، ونسج الملابس، وتعبيد الأرض للانتفاع بها، واستدراره للزراعة.

ولا بدّ أن يكون المراد بالإنسان الذي خطا هذه الخطوات هو الإنسان العربي، إن لم يكن على سبيل الدلالة المطابقية، فعلى سبيل الضمنية، إذ كان كل الجهد محشوداً لتفسير تحول الأصل اللغوي في العربية من الثنائية إلى الثلاثية.

وقد قسم العلايلي هذا الدور إلى خمس حلقات، نظراً إلى كثرة الوقفات والقفزات فيه، بنسبة استعمال الثلاثي، كثرةً وقلةً.

وتبدأ **الحلقة الأولى** من بداية الدور إلى آخر العصر (البرونزي) الذي تم للإنسان فيه وضع الحجر الأساسي في بناء الحضارة، وكان عماد الثروة اللغوية في هذه الحلقة:

ا ـ المفردات ذات المقطع الواحد. (وهي الجدول الهجائي فيما بعد)..

ب ـ المفردات ذات المقطعين، وهي المعلات في دور النضوج اللغوي.

جـ ـ المفردات ذات المقاطع، وهي التي انتهت كوحدة في العربية، تنحل إليها كلمات اللغة، وتصدر عنها[1].

(١) المقدمة/ ١٣٩.

وتأتي **الحلقة الثانية** مقترنة لما سمي لدى علماء الاجتماع باسم (العصر الحديدي)، وفيه عرف الإنسان كيفية استخراج الحديد، واخترع الكتابة، وشاد المدن.. إلخ.

وكان اختراع الكتابة وسيلة إلى التقدم اللغوي، فهي التي تجعل اللغة كائناً حياً، ويدب ويسعى، لأنها منه بمنزلة الوجه الثابت، والوجود المستمر.

وتتميز كلمات هذه الحلقة:

١ ـ بكثرة المفردات الثلاثية نتيجة التأليف تارةً، والتركيب تارةً أخرى، فيزاد الآحادي على الثنائي، ليكون منهما ثلاثي، دون نظر إلى موضع الزيادة.

٢ ـ بإطراح المفردات الآحادية كذات دلالة معنوية مستقلة، بحيث أصبحت تستعمل مجرد زوائد تضاف إلى غيرها، بعد أن كانت في الدور الأول تركب مع غيرها، مع احتفاظها بمعانيها.

وكان عماد هذه الكثرة في الثلاثيات هو هذه المفردات الآحادية التي أصبحت فيما بعد (جدول الهجاء).

وفي **الحلقة الثالثة** جمع الإنسان هدفه في الكتابة، وتم له معرفة الاسم والفعل، والحرف المهمل، دون الحرف الذي جاء لمعنى، كما أن السلوك اللغوي قد حدد وسط الثلاثي موضعاً للزيادة في الغالب الكثير، فمن الثنائي (قَفْ) جاء: (قرف، وقطف، وقذف)، وهكذا.

وفي **الحلقة الرابعة**، وهي أخطر الحلقات جميعاً، تم النضوج اللغوي، عند العرب، بحيث وصلت العربية إلى درجة من الرقي، هي أرفع ما بلغته لغة من لغات البشر في نظر العلماء، فقد اهتدى العربي إلى قاعدة (المقاليب)، واجتهد في تنظيمها، ووضع الألفاظ على اعتبارها، فكل ثلاثة أحرف تولد ست مواد، وهو ما نعرفه للخليل بن أحمد، أساساً وضع عليه معجم ( العين ). غير أن الشيخ العلايلي يرى أن لهذه القاعدة في تقليب أحرف الجذر الثلاثي نظاماً يتفق مع ترتيب أحرف الهجاء، وهذا النظام ترتبط صوره المختلفة بمراحل تاريخية يتحدد بها القديم والحديث منها، فأقدم مادة من ثلاثي (م ل ك) هي: (كلم) ثم (لمك)، ثم (مكل). وتمثل هذه الصور الثلاث ما يسميه بالدائرة الأولى.

وتتولد في الدائرة الثانية صور ثلاث أيضاً هي (كمل، وملك، ولكم). قال: «والقاعدة تقضي بوجود جامع معنوي بين المقاليب الستة، لا يمكن أن يتخلف، وإن كان على بعد»[1].

ومعلوم أن أرباب المعاجم القدماء، ابتداءً من أبي عمرو الشيباني (ت ٢٠٦ هـ) مؤلف كتاب (الجيم)، وهو معاصر للخليل، قد تعاملوا مع ترتيب حروف الهجاء، كما وضعه نصر بن عاصم الليثي (ت ٧٩ هـ)، ويحيى بن يعمر العدواني (ت قبل ٩٠ هـ) وقد كانا رَاعَيا في ترتيبها تماثل أشكالها الكتابية[2]، فجاء أبو عمرو الشيباني ليرتب مواد معجمه (الجيم) على نسقها، على حين أن الخليل لم يلتزم بهذا الترتيب الهجائي فرتب الرموز ترتيباً مخرجياً يبدأ من أعمق الأصوات في الفم، وهو (العين) في تقديره، وينتهي بالأحرف الشفوية.

ولسنا نعلم في الواقع تاريخاً لهذا الترتيب الهجائي أقدم من عمل يحيى بن يعمر ونصر بن عاصم، ولكن الشيخ العلايلي يجعل تاريخه أسبق من العصر الجاهلي، وربما كان راجعاً في نظره إلى بدء اختراع الكتابة. ومن ثم فهو يرى أن التقليب قد سار في عمل الواضع اللغوي القديم على نظام الجدول كما هو معهود، ثم يكون تقدير قدم بقية الصور على تفاوت قربها أو بعدها من هذا الترتيب الهجائي.

ويعزو الشيخ العلايلي إلى قاعدة التقليب هذه فضل اكتمال اللغة العربية، كما ينادي بأن من الواجب استخدامها في توليد مفردات جديدة لتكثير اللغة عند الحاجة، وذلك على أساس ما يسمى بالاشتقاق الكبير، وهو ما سوف نعالج فكرته بعد قليل.

**وأخيراً تأتي الحلقة الخامسة**، وقد اكتملت اللغة فلم تعد بحاجة إلى شيء مما يضمن بقاءها، فقد تكفلت الحلقة الرابعة بتوفير كل عناصر البقاء والحيوية:

**أولاً**: على أساس أن الحرف الهجائي يحمل معنى عاماً، هو نواة اللغة.

---

(١) المقدمة/١٤٩.

(٢) تاريخ الأدب - حفني ناصف/٢٧.

وثانياً: على أساس جعل الثلاثي وحدة الكلمة، لأنه أكثر خصوبة، وأسخى عطاء، مع غاية الإحكام، فلم يبق إلا ما تضيق عن أدائه إمكانية الثلاثي، وهنا توصل العربي إلى استخدام الزيادات التصريفية، في أول الثلاثي، لتوليد الرباعي والخماسي.

وعلى ذلك فالزيادة قد تكون:

١ ـ للبناء، وهي ما يضاف للثنائي لصوغ الثلاثي، وموضعها الوسط.

٢ ـ للاشتقاق، وتضاف إلى الثلاثي لتحصيل الرباعي وغيره، وموضعها الآخر.

٣ ـ للتصريف كتفعل، واستفعل، وموضعها الأول غالباً[١].

وواضح أن توليد الرباعي أو الخماسي يتم في رأي العلايلي على أساس أن الزيادة على الثلاثي لا بدّ أن تكون طبقاً للجدول المجائي، بمعانيه الكلية. ويضرب لذلك مثلاً كلمة (قرطاس)، فقد ذكرت دائرة المعارف الإسلامية أن (القرطاس) بمعنى (ورق البردي) كلمة دخيلة، أي: أنها ليست بعربية أصيلة، ولكن التحليل في ضوء القاعدة التي وضعها يدل على عروبتها، فهي ترجع أصلاً إلى الكلمة الثلاثية (قرط) بمعنى: ورق الكراث، ولما كان الورق من البردي على نسق أبسط أضافوا إليه السين فقالوا: (قرطاس)، بمعنى: ورق نباتي أبسط من ورق الكراث.

والواقع أن الكلمة عربية لهذا السبب، وهي أيضاً واردة في القرآن الكريم، ولم ينظر إليها علماء المعاجم الثقات إلا على هذا الأساس، غير أن مقياس الزيادة للاشتقاق يعتبر ضابطاً سلبياً في التفرقة بين الكلمة العربية والمعربة أو الدخيلة.

ومما تحقق أيضاً في هذه المرحلة الخامسة من تطور اللغة العربية في الدور الثالث اشتقاق الرباعي المضاعف من الثنائي مثل: ذبذب، كما نشأت صيغ دخلتها الزيادة التصريفية، مثل: افتعل، واستفعل، وبذلك وصلت العربية إلى وضع اللغة الكاملة، المستعدة لخوض غمار التطور في المستقبل.

---

(١) المقدمة/١٥٣.

## «تعقيب»

والواقع أن منهج الشيخ العلايلي في تصور خط التطور في تاريخ اللغة العربية يتسم بالدقة والطرافة والثراء، ولا بدّ أنه أرهق صاحبه كثيراً. وأهم ما يتضمن بحثه هو الرغبة الصادقة في تطوير عملية الاشتقاق في العربية، بحيث تتسع لكل محدثات العصر الجديد، وبحيث لا تقف مكتوفة اليدين أمام ما يواجهها كل صباح من مفردات تطرحها اللغات الأجنبية، تكاد تصل في معدلها إلى خمسين كلمة[1]، يتحتم على اللغة استيعابها بالترجمة والتعريب، والنحت، والافتراض، وهذه كلها وسائل معروفة، ومجربة، يعتمد عليها دائماً علماء اللغة في المجامع العربية.

غير أن الجديد لدى الشيخ العلايلي هو أنه يطرح وسيلة أخرى لوضع الألفاظ اللغوية، تتوفر فيها الحاسة العربية، ولا تخرج عن قوانين البنية العربية، وهو يستخرج فكرته هذه انطلاقاً من مفهوم (الاشتقاق الكبير) عند القدماء، وهو الأساس الذي بنى عليه الخليل بن أحمد معجمه (العين)، حين كان يهتدي إلى الكلمات بتقليب أحرف المادة الثلاثية ليستخرج منها ست صور، قد تكون كلها مما استعمل في العربية، وقد تكون كلها مهملة لإهمال أصلها، وقد يكون بعضها مستعملاً، وبعضها الآخر مهملاً، ثم إنه وجد أن عملية التقليب هذه لحروف الرباعي تعطي أربعاً وعشرين صورة اشتقاقية، وهي في الخماسي تعطي مائة وعشرين، وظلت فكرة التقليب هذه أساس الاشتقاق الكبير في العربية، وعلى

(١) معلومة عن المكتب الدائم لتنسيق التعريب في العالم العربي بالرباط.

أساسها وضعت معاجم أكبر وأشمل من (العين)، (كالجمرة) لابن دريد، و (تهذيب اللغة) لأبي منصور الأزهري، و (المحكم) لابن سيده الأندلسي، و (البارع) لأبي علي القالي.

حتى إذا عكف العلايلي على تأملها استولد منها فكرة أخرى، غير تحصيل المستعمل فعلاً في اللغة، فكرة تعتمد على أساسين:

١ ـ اعتماد الجدول الهجائي بمعانيه الكلية لوضع ألفاظ جديدة.

٢ ـ استغلال المهمل من الصور التقليبية، بما يحمل من علاقة بالمعنى الكلي للمادة الثلاثية، في التعبير عن علاقات جديدة لم تعهدها اللغة.

ولقد أداه طول نظره في دلالة الألفاظ إلى تحديد المعاني الكلية التي صاحبت نشأة الحرف في ألسنة الناطقين الأوائل باللغة، فيما افترضه (الدور الأول)، فحدد هذه المعاني على الوجه التالي (ننقلها بنصها من المقدمة)[1]:

١ ـ الهمزة: تدل على الجوفية، وعلى ما هو وعاء للمعنى، وتدل على الصفة تصير طبعاً.

٢ ـ الباء: تدل على بلوغ المعنى في الشيء بلوغاً تاماً، وعلى القوام الصلب بالتفعل.

٣ ـ التاء: تدل على الاضطراب في الطبيعة، أو المُلابس للطبيعة، في غير ما يكون شديداً.

٤ ـ الثاء: تدل على التعلق بالشيء تعلقاً له علامته الظاهرة، سواء في الحس أو في المعنى.

٥ ـ الجيم: تدل على العِظَم مطلقاً.

٦ ـ الحاء: تدل على التماسك البالغ، وبالأخص في الخفيات، وتدل على المائية.

٧ ـ الخاء: تدل على المطاوعة، والانتشار، وعلى التلاشي مطلقاً.

(١) المقدمة/٢١٠ ـ هامش.

٨ ـ **الدال**: تدل على التصلب، وعلى التغير المتوزع.

٩ ـ **الذال**: تدل على التفرد.

١٠ ـ **الراء**: تدل على الملكة، وعلى شيوع الوصف.

١١ ـ **الزاي**: تدل على التقلع القوي.

١٢ ـ **السين**: تدل على السعة والبسطة من غير تخصيص.

١٣ ـ **الشين**: تدل على التفشي بغير نظام.

١٤ ـ **الصاد**: تدل على المعالجة الشديدة.

١٥ ـ **الضاد**: تدل على الغلبة تحت الثقل.

١٦ ـ **الطاء**: تدل على الملكة في الصفة، وعلى الالتواء والانكسار.

١٧ ـ **الظاء**: تدل على التمكن في الغؤور.

١٨ ـ **العين**: تدل على الخلو الباطن، أو على الخلو مطلقاً.

١٩ ـ **الغين**: تدل على كمال المعنى في الشيء.

٢٠ ـ **الفاء**: تدل على لازم المعنى، أي: على الوضع في المعنى الكنائي.

٢١ ـ **القاف**: تدل على المفاجأة التي تحدث صوتاً.

٢٢ ـ **الكاف**: تدل على الشيء ينتج عن الشيء في احتكام.

٢٣ ـ **اللام**: تدل على الانطباع بالشيء بعد تكلفه.

٢٤ ـ **الميم**: تدل على الانجماع.

٢٥ ـ **النون**: تدل على البطون في الشيء، أو على تمكن المعنى تمكناً تظهر أعراضه.

٢٦ ـ **الهاء**: تدل على التلاشي.

٢٧ ـ **الواو**: تدل على الانفعال المؤثر في الظواهر.

٢٨ ـ **الياء**: تدل على الانفعال المؤثر في البواطن.

ومن المؤكد أن العلايلي لم يسق هذه المعاني ـ قرين كل حرف ـ جزافاً، حتى يمكن أن نضرب عنها صفحاً، بل إنه أدام النظر في أصول الكلمات اللغوية، وفيما تدل عليه من معان، يجمع بينها قدر مشترك، ارتبط ببقاء حرف معين أو مقطع، واختفى باختفائه، فكان أن وضع هذا الجدول لمعاني الحروف الهجائية، ثم خيل إليه أن الطريق بذلك قد أصبحت معدة أمام واضع اللغة الجديد، لأنه «بتقرير هذه القواعد للاشتقاق أصبح سبيل الوضع معبداً جداً، فهو من موقع المادة في التفريع، ومن هيئة اجتماع الحروف يعين الخصوصية في غير تكلف».

والحق أن صاحب المنهج قد أوتي القدرة على تطبيقه بصور شتى، قدم لها بعض النماذج المعقولة والمتكلفة أحياناً، ومع ذلك فإن محاولته جديرة بأن تقدم إلى (الكمبيوتر) لاستخراج ما يمكن استخراجه منها، فقد أوشكت العلاقات الدلالية بين الحروف في منهجه هذا ـ أن تقاس بطريقة حسابية، تبلغ في إحكامها ما بلغته علاقات الأعداد، وهي تؤدي إلى ما يشبه أن يكون وضع لغة جديدة ذات صيغة تكاد تكون مفتعلة.

ونقطة الضعف الأخرى في هذه التجربة، كما أوضحنا قبل، هي ارتباط تصور العلايلي لنشأة دلالات هذه الحروف بنشأة اللغة الإنسانية، في عهد الآحادية اللغوية، وذلك عهد لا ندري كنه أصواته، كيفاً أو كماً، ولا علاقة له قطعاً بما تحدد في النهاية لهذه الحروف من دلالات عرفية، تختلف من لغة لأخرى، فأي لغات العالم، التي تربى على ألفي لغة، هي أقرب إلى اللغة الإنسانية الأولى؟؟؟ ذلك أمر يضرب في ميتافيزيقا التاريخ، دون أمل في معرفة شيء من حقيقته.

ولعلنا إذا ما خرج كتابنا عن «إحصاءات جذور اللغة باستخدام الكمبيوتر»، نستطيع أن نلقي أضواء سابغة على قضية الأصل والزيادة في بنية الكلمة العربية، ثلاثية، وغير ثلاثية، وقد يعنينا منهج الشيخ عبدالله العلايلي في وضع تصور جديد لطريقة اشتقاق اللفظ الجديد في اللغة العربية، دون أن نقع فيما يجر إليه مذهب الشيخ، من إقحام اشتقاقات مخترعة على متن اللغة، تبعد المسافة بين لغتنا الحديثة، ولغة القرآن، ودون أن نتورط في اختراع عربية أخرى تتسم

بالافتعال، وقد لا يتوفر لألفاظها ما تتطلبه اللغة من إجماع الناطقين بها على استعمالها؛ فتتحول عملية التطوير المنشودة إلى أكبر عملية تدمير لغوي في التاريخ.

# المعجمية العربية

والعمل الذي نتناوله في هذا الفصل هو دراسة الأب أ. س. مرمرجي الدومنكي، بعنوان: «المعجمية العربية على ضوء الثنائية والألسنية السامية». وهو مطبوع عام ١٩٣٧ ـ بمطبعة الآباء الفرنسيين بالقدس.

ويصرح المؤلف في مقدمة كتابه بجوهر دراسته، وهو القول بالثنائية فيما يتعلق بالجذر العربي، في مقابل القائلين بثلاثيته من علماء العربية، قال: «الثنائية ـ Bilitteralisme هي النظرية القائلة بأن (الأصول) في العربية، وكذلك في أخواتها السامية: ليست الألفاظ ذوات الحروف الثلاثة، بل ذوات الحرفين، إذن من شأن الثلاثيات أن ترد إلى الثنائيات»[1].

وعلى الرغم من أن المؤلف يرى أن هذا الاتجاه مذهب له «غير مألوف بين علماء العربية» إلا أننا نلحظ ببساطة سبق جورجي زيدان له في معالجة هذه القضية، وإن تميز الأب مرمرجي بقدر كبير من المقارنات اللغوية بين العربية وأخواتها الساميات، وهي ما أطلق عليه مصطلح «الألسنية السامية ـ Philologie sémitique: أي علم مقابلة الألسن السامية بعضها ببعض»[2].

ولا أحد ينكر أهمية مقارنة الجذور السامية بعضها ببعض، فإن ذلك يلقي ضوءاً ضرورياً على أصول اللغة العربية، وكيفية تطورها، ولكن المقارنات التي

(١) المعجمية العربية/٦.
(٢) السابق، وهذه ترجمة خاصة بالأب مرمرجي، وإن اصطلح الآن على ترجمة هذا التعبير بعبارة «فقه اللغة السامي».

تمت حتى الآن ما زالت محدودة النتائج، لا تكفي لإصدار أحكام ذات طابع عام، وغاية ما قدمه المؤلف في كتابه يتعلق بعدد من الكلمات لا يزيد على خمسين كلمة، إلا أنه تعمق في تحليل بعض هذه الكلمات بما يدل على معرفته العميقة بعديد من اللغات السامية وتاريخها.

وليس ما نأخذه على المؤلف من حيث المنهج، سوى أنه بدأ في بعض ما ذكره قسيساً متعصباً، يردد مقالات بعض المستشرقين المبشرين في شأن القرآن، وكلماته في هذا تضعف كثيراً من منطقه، وتدل على سقم تصوراته الدينية، ولقد كان حرياً به ألا يختلط عنده درس اللغة بمذهبه الديني، ولعل هذا هو الذي حال بين الكتاب والإفادة منه على مستوى عام، غير أننا نغض الطرف عن هذا الجانب الهزيل، ونمضي في محاولة تتبع آرائه فيما يتعلق بأصول مفردات اللغة العربية، والحكمة ضالة المؤمن يطلبها أنّى وجدها، ولسوف نتتبع هذه الآراء بما نراه في شأنها من اتفاق أو اختلاف مع وجهة نظرنا.

يبدأ الكتاب بمناقشة أصل كلمة (البارية) أو (البوريّة)، وهي الحصير المنسوج من القصب، وقد ورد في لسان العرب ما نصه: «والباري والبارياء: الحصير المنسوج، وقيل: الطريق، فارسي معرب»[1].

ويعقب المؤلف على هذا الحكم بفارسيته فيقرر أنه: «ليس بفارسي قطعاً»، ولا ريب أن الحكم بكون اللفظ (غير عربي) كان يدفع أرباب المعاجم إلى القول بأنه (فارسي) باعتبار ذلك أقرب المسالك إلى أذهانهم، ولم يكن بوسعهم أن يقوموا بدراسة مقارنة اللفظ في عديد من اللغات، لأن فكرة تقارب اللغات السامية لم تكن آنذاك منهجاً مطروحاً للبحث، فضلاً عن أن تاريخ نشأة هذه اللغات مجهول في أكثر من ناحية، إلى حد أن باحثاً هو الأب أنستاس الكرملي يذهب إلى أن: «الألفاظ العامة المشتركة بين الساميين جميعاً فليس ثم فضل لغة على لغة، ولا أسبقية وضع لهذا القوم دون القوم الآخر»[2].

---

(١) اللسان/بري.

(٢) نشوء اللغة العربية/٦٧.

بيد أننا نجد باحثاً من علماء السلف هو «أبو محمد بن حزم» يقرر فيما نقله عنه الأب الكرملي: «أن الذي وقفنا عليه» وعلمناه يقيناً أن السريانية والعبرانية والعربية، التي هي لغة مضر وربيعة - لا لغة حمير - واحدة، تبدلت بتبدل مساكن أهلها، فحدث فيها جرس كالذي يحدث من الأندلسي إذا رام نغمة أهل القيروان، ومن القيرواني إذا رام لغة أهل الأندلس، ومن الخراساني إذا رام نغمتها، ونحن نجد من سمع لغة أهل «فحص البلوط» وهي على ليلة واحدة من قرطبة كاد يقول: «إنها لغة أخرى غير لغة أهل قرطبة، وهكذا في كثير من البلاد فإنه بمجاورة أهل البلدة بأمة أخرى تتبدل لغتها تبدلاً لا يخفى على من تأمله».

«فمن تدبر العربية والعبرانية والسريانية أيقن أن اختلافها من نحو ما ذكرناه، من تبديل ألفاظ الناس على طوال الأزمان، واختلاف البلدان، ومجاورة الأمم، وأنها لغة واحدة في الأصل»[1].

ومع ذلك فإن الدراسة المقارنة بين هذه اللغات الثلاثة على الأقل لم تجد طريقها إلى الوجود إلا بعد التحقق من وجود الفصائل اللغوية على يد الأوروبيين في العصر الحديث.

وقد اعتمد الأب مرمرجي في تأصيل كله (البارية) على دراسته للفارسية، والأكدية، والعبرية، والإرمية، والحبشية، ثم يردها إلى الأصل الأكدي bur'u، أو burû أي: اليراع أو القصب، وقد ظهر هذا الأصل في العربية في الثنائي (رع) الظاهر معناه في مثل (رعرع)[2]، وهو ثنائي مكرر، يجيء بمعنى القصب الطويل، كما يجيء بمعنى الاهتزاز والاضطراب.

وتأتي كلمة «الحواريين» وقد ذكرها السيوطي في كتابه «الاتقان في علوم القرآن». قال: أخرج ابن أبي حاتم عن الضحاك قال: الحواريون: الغسالون بالنبطية، وأصله: هواري[3]. وإلى هذا الرأي ذهب كثير من المفسرين.

---

(١) السابق/٦٨.

(٢) المعجمية العربية/٢٠.

(٣) الاتقان/١٣٨.

ولكن المؤلف يتتبعها في السريانية والعربية، ثم نعثر على أصلها في الحبشية، وهي لغة سامية عربية الأصل، إذا نظرنا إلى أن أصل الأحباش يمنيون نزحوا تدريجياً إلى إفريقية جملة قرون قبل الميلاد[١].

والفعل الحبشي (حار) معناه: سار، وسافر ـ جاء منه: حواري، بمعنى المسافر أو المبعوث، وهو المعنى الذي يفهم من سياق القرآن في وصفه لأنصار عيسى، ويقابل هذا الحبشي في العربية الثنائي (حَرْ) الظاهر معناه في (حار) عن الشيء وإليه: رجع، أي سار عنه وإليه.

ويمضي المؤلف في تأصيل مجموعة من الكلمات القرآنية، فكلمة (حج) ترجع إلى الثنائي (ح ج) وهو يمثل اسم صوت طبيعي ينطقه المجهدون تخفيفاً عن أنفسهم، ثم تطور معناها إلى التعبير عن رقصة للعمال وإيقاع لهم أثناء عملهم، ثم إلى الرقص في الموسم، فالعيد، فالقصد... إلى أن انتهى إلى زيارة الكعبة، أولاً عند عرب الجاهلية، ثم عند المسلمين[٢].

وكلمة (الداويَّة) التي تطلق على نوع من الرهبنة العسكرية في تاريخ الحروب الصليبية، يحتمل أن تكون تعريباً لكلمة Divi اللاتينية، وهو ثنائي أيضاً في لغته، وقد حافظ التعريب على عناصره الأساسية[٣].

وكلمة (الفصح) هي في الأصل عبرية تنطق (pésah): (بسخ). وقد انتقلت إلى العربية خلال رحلة طويلة من العبرية إلى اللاتينية، ثم إلى اليونانية، ثم منها إلى الحبشية، ثم إلى السريانية التي أدخلتها إلى العربية[٤].

وكلمة (توراة) عبرية تنطق Tôrâh، وأصلها الثنائي (ôr)، ويقابله في العربية الثنائي (أر) الدّال على إيقاد النار، ثم يأتي منه المعتل (وري) فيقال: ورت النار: اتقدت، فمن النار يتولد النور، والنور يدل مجازاً على العلم والتعليم والشريعة[٥].

---

(١) المعجمية/٣٢.

(٢) السابق ٣٦ ـ ٥٠.

(٣) السابق/٥١ ـ ٥٩.

(٤) السابق/٦٠ ـ ٧١.

(٥) السابق/٧٢ ـ ٨٦.

وكلمة (إيل) اسم لله تعالى في العبرانية معناه القوي والقدير، وأصله من الثنائي (عل) ثم أبدلت العين همزة فصار الأصل (إل)[1]. وهو ما ورد في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿لا يرقبون في مؤمن إلاً ولا ذمة﴾[2] على أحد أوجه التفسير فيه.

وكذلك جرى تتبع المؤلف لأصول كلمات (هيكل، وبيت لحم، ونيرب). ويلاحظ أن الكلمات التي تعرض لها حتى الآن هي من نوع الكلمات الدينية التي يجزم المعجميون بأنها أعجمية (أي: معربة عن لغة أخرى غير عربية) وإن أهلوا الأصل على وجه التحديد، واكتفوا بالتخمين.

هذا النوع من الكلمات يعبر عن مسميات بيئية خاصة بالعبرانيين، أو السريانيين، أو غيرهم، فمن الطبيعي أن تعرف العربية الكلمة مرتبطة بإطارها الحضاري، كما يحدث الآن في عصرنا، حين تتصل الحياة العربية بالحضارة الغربية، وتستورد منتجاتها، مرتبطة بأسمائها، فلا تملك العربية إلا أن تقبل هذا الجديد من الكلمات، مع بعض تصرف في صيغته أحياناً، تملية قواعد النطق والتعريب.

ولعل هذا هو ما عبر عنه الأب أنستاس الكرملي حين قال: «ولا تكون الكلمة العربية من العبرية أو من الإرمية، إلا إذا كانت تلك الكلمة خاصة بشؤون بني إرم، أو بني إسرائيل، أما الألفاظ العامة المشتركة بين الساميين جميعاً فليس ثم فضل لغة على لغة»[3].

غير أننا في دراسة «المعجمية العربية» نقف أمام ما قرره المؤلف من تصوره لتطور الجذر الثنائي إلى ثلاثي في العربية، ولهذا التطور طريقة طبيعية هي زيادة حرف على الثنائي ليصبح ثلاثياً، وقد أشار إلى هذه الطريقة قدماء اللغويين، ممن

---

(١) السابق/٨٧ ـ ٩٣.

(٢) التوبة/١٠.

(٣) نشوء اللغة العربية/٦٧.

أشرنا إليهم من قبل، كابن جني، وابن فارس، فالثنائي (نب) تزاد عليه همزة ليصبح (نبأ)، أو جيم ليصبح (نبج)، أو حاء: (نبح)، أو ذال: (نبذ) أو راء (نبر)، أو زاي (نبز)، أو سين: (نبس)، أو (شين): (نبش)... إلى غير ذلك من الثلاثيات التي وردت في كتب اللغة.

بيد أن كتاب المعجمية يضعنا أمام مشكلة ناشئة في الأصل عن اختلاف دلالة الثلاثي، إلى درجة الانقطاع الكامل بين معنى وآخر، فكيف تؤدي زيادة حرف واحد على الثنائي إلى هذا التعدد في المعنى، دون أن يربط بين هذه المعاني تصور مجازي؟.. هنا لا بدّ من حل آخر يتدخل في تحديد الصوت المزيد، وموقعه. ومن الأمثلة على ذلك كلمة: (نهر)، وهي واردة في جميع اللغات السامية، إلا الحبشية، وتدل على المعاني الآتية:

١ ـ معنى الجري أو السيلان.

٢ ـ معنى الزجر (وهو خاص بالعربية).

٣ ـ معنى النور.

ومن الواضح تباعد الدلالات الثلاث، بعضها عن بعض، فماذا يكون الحل الذي نتصوره أساساً لدلالة المجموعة الصوتية الواحدة على هذه المعاني المتعددة، والمتباعدة؟.

ولقد تعرض الأستاذ الدكتور أنيس لهذه المشكلة، في إطار التسليم بثلاثية الجذر، وملاحظة تعدد دلالاته، فذكر أن العوامل التي تسبب تغير المعاني يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ ـ الانتقال من الحقيقة إلى المجاز.

ب ـ سوء فهم المعنى، وهو ما يحدث أحياناً من الأطفال، في البيئات المنعزلة.

ج ـ قد تستعير اللغة كلمة تماثل صورتها كلمة أخرى فيها، كما استعارت كلمة (البرج) بمعنى (الحصن) من اللغة اليونانية، على حين أن فيها مادة (برج) الدالة على التزين، أو على صفة خاصة في العين.

و ـ قد يتغير معنى الكلمة في لهجة من اللهجات، ثم يمر زمن طويل، ينسى خلاله المعنى الأصلي وتلتزم تلك اللهجة استعمال هذه الكلمة في معناها الجديد دون سواه، وهنا نرى لهجات اللغة الواحدة تستعمل كلمات متحدة الصورة، في معان مختلفة، ومن أمثلة ذلك: دلالة كلمة (الهجرس) على (القرد) في الحجاز، وعلى (الثعلب) عند تميم.

هـ ـ تطور الصورة الصوتية في لفظة، حتى توافقت مع صورة صوتية أخرى ذات معنى مستقل، ومن الأمثلة على ذلك دلالة لفظة «التغب» على معنيين هما: الوسخ والدرن، والقحط والجوع، ويظهر أن دلالتها الأصلية هي الأولى، وأن دلالتها على «الجوع» ناشئة عن تطور لفظة «السغب» في بعض البيئات التي تقلب السين تاء، كما روي عن بعض أهل اليمن أنهم يقولون «النات» في «الناس»، ثم جاء جامعو اللغة ونسبوا معنيين مختلفين لكلمة «التغب»، وعدوها من المشترك اللفظي.

والأمثلة على هذا النوع كثيرة أورد بعضها الدكتور أنيس قائلاً: «ولا شك أن الباحث في بطون المعاجم العربية سيعثر على مئات من أمثال تلك التي أوردناها هنا»[1].

أما موقف المعجميين الثنائيين من هذه المشكلة فيختلف عن ذلك، رغم أنه حل بعض المشكلات في مجال تعدد المعنى.

إنهم يرون أن الثلاثي (نهر) ليس (أصلاً) لهذه المعاني على نسق واحد، بل إن كل واحد منها آت من مصدر خاص به، وما الثلاثي إلا بمثابة الحوض تصب فيه مياه منبجسة من ثلاثة ينابيع، فتتلاقى فيه، فينشأ من ذلك لفظ واحد ذو ثلاثة معان.

وخلاصة ما يراه الأب مرمرجي أن تطور الثنائي إلى ثلاثي هو بزيادة حرف فعلاً، لكن المهم هو معرفة موقع هذا الحرف.

---

(١) في اللهجات العربية/ ١٩٥ وما بعدها.

وأمام اللغة ثلاثة مواقع:

أ ـ فإذا وقعت الزيادة أولاً سميت (تتويجاً).

ب ـ وإذا وقعت آخراً سميت (تذييلاً)

جـ ـ وإذا وقعت وسطاً سميت (إقحاماً).

وعلى ذلك يجري تحليل الجذر الثلاثي (نهر)، فهو بمعنى (الجري أو السيلان) من الثنائي (هر)، ثم يتوج بالنون فيصير (نهر)، ويشهد لذلك أن المضاعف الرباعي (هرهر) هو حكاية صوت الماء الكثير.

وهو بمعنى (زجر من الثنائي) (نه)، زيدت فيه الراء بطريقة التذييل، وقد وردت صورة الثنائي في مضاعف الرباعي (نهنه)، ومعناه: الكف عن الشيء والزجر. ومنه الناقص (نهى) بمعنى: (زجر)[1].

وهو بمعنى (أضاء) من الثنائي (نر) زيدت فيه الهاء بطريقة الإقحام، فصار (نهر)، وقد جاء الثنائي (نر) في الأجوف العربي: (نار) بمعنى (أضاء)، ومنه لفظ (النار) الدال على الاستعمال، و(النور) وهو الضياء[2].

وهكذا يمضي مذهب الثنائيين فيرد الثلاثي (أمر) إلى الثنائي (أم)، ويرد الثلاثي العربي (حمر وخمر) إلى ثلاثي واحد بالحاء في السريانية، وبالخاء في العبرية، ثم إلى ثنائي هو (حم أو خم)، ثم يبدأ التذييل دوره.

والواقع أن الأب مرمرجي في بحثه هذا ركز اهتمامه على قضية واحدة أحسن تتبعها، في حدود ما تناول من مفردات، أغلب الظن أنه لم يجد لها نظائر كثيرة في اللغة، وقد أعانته هذه المفردات على إبراز فكرة الثنائية، وهي فكرة حسنة فيما يبدو لنا، في تفسير بعض صور التطور اللغوي، وإن كانت قاصرة عن تفسير كل وجوه التطور، أو على الأقل نشأة كل الجذور الثلاثية، ولنا إليه عودة، بعد أن نعرض ما حققه الأب أنستاس الكرملي في هذا الميدان.

---

(١) سبق أن افترض جورجي زيدان أن الفعل (نهنه) قد اختزل إلى أن أصبح أداة النفي (لا) في العربية، وهي ذات علاقة، بأدوات النفي في اللغات الآرية... إلخ.

(٢) المعجمية العربية/١٣٥ ـ ١٤١.

# نشوء اللغة العربية

نشر هذا الكتاب بعنوان: «نشوء اللغة العربية ونموها واكتمالها»، وطبع عام ١٩٣٨، وإن كان مؤلفه الأب أنستاس ماري الكرملي قديم العهد بموضوعاته، فقد بدأ اهتمامه بالقضية التي بنى عليها الكتاب منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر، أي أنه ظل يناضل عن هذه القضية في إيمان وصبر أكثر من نصف قرن.

والواقع أن المؤلف اختار طريقاً صعبة، يعتبر هو رائدها، بل هو الرائد، والحادي، والقافلة، لأن أحداً لم يتابعه على أكثر ما كان ينادي به، من أن للغة العربية أصالتها المؤثرة في ألسنة اليونان، والرومان، والفرس، والنبط.

وإذا كان سائغاً القول بتأثير العربية في الفارسية والنبطية، نتيجة الجوار، أو القرابة، فإن أحداً لم يكن يتصور أن يجد ملامح واضحة لتأثيرها في اللغة الإغريقية أو الرومانية، ولكن المؤلف أجهد نفسه حقاً طيلة حياته للبرهنة على هذه الفكرة، وقد كان متمكناً من عدة لغات أوروبية وسامية، بالإضافة إلى تخصصه في اللغتين الإغريقية واللاتينية.

ومن الحق أن نقرر أن الأب الكرملي كان وحيد دهره في هذا المضمار، وإذا صح ما ذهب إليه في ثنايا فصول كتابه المذكور فإنه يكون قد ألقى ضوءاً جديداً على الجانب التاريخي للغة العربية، وهو جانب ظل مجهولاً من اللغويين قبله، مجحوداً من معارضيه، مهملاً ممن جاء بعده.

ويلخص المؤلف الحقيقة التي اهتدى إليها من خلال المقارنات اللغوية التي

قام بها في قوله: «كل كلمة ذات هجاء، أو هجاءين، في الرومية، أو اليونانية، ولم تكن من أصل منحوت، بل من وضع أصيل، أو توقيفي، فلا بدّ من أن يكون لها مقابل في لغتنا المضرية»[1].

والمقصود بكلمة (هجاء) ما يفهم من كلمة (المقطع) في المصطلح الحديث. وهو يعني إذن الكلمات غير المركبة من عدة مقاطع، لأن هذه تكون وليدة النحت والتركيب.

وعلى هذا الضوء جعل كلمة (Deus) باللاتينية بمعنى (الله)، موافقة لكلمة (ضوء) بالعربية، والسين في آخره علامة إعراب، وأصل المسألة في نظره أن أمماً شتى عبدت (الضوء) أو (الشمس)، ولم يعبدوا (الضوء) أو يعدوه إلهاً إلا لكونهم رأوا فيه ثلاثة أمور لا ترى في سواه، وهي: الحرارة، والنور، والقوة، أي الحياة، ثم تطور استعمال اللفظة لدى هؤلاء، فأصبح (الضوء) رمزاً للضوء الأعظم، وهو الرب المتعال.

ويمضي الكرملي في تتبع كلمة أخرى لاتينية، ذات أصل عربي، وهي كلمة (Dies) بمعنى (الضياء). بعد حذف (s) علامة الإعراب.

والكلمة الإغريقية (hôdé) بمعنى (الغناء) أصلها كلمة (الحداء) العربية، والكلمة (Tennos) بمعنى الصبي القزم، هي الكلمة (تِنّ) العربية، بنفس المعنى، بعد حذف علامة الإعراب (os) من آخرها.

والفعل (hyper) هو الفعل (عفر)، والمعنى عند التحليل واحد في اللغتين، وهو يعني الظهور والارتفاع والتفوق، مع ملاحظة أن (العين) العربية تنطق (هاء) في الإغريقية، كما أن (الفاء) تنطق (باء) مهموسة... إلخ.

ولقد أجهد المؤلف نفسه في تأصيل كثير الكلمات، إيماناً منه بسبق اللغة العربية على غيرها من لغات الحضارة، وإبرازاً لعطائها السخي الذي بذلته لألسنة الأمم السابقة عبر القرون، ويزيد وجهة نظره هذه تأكيداً بما قدم من دراسة لموضوع أصل الوضع اللغوي، عندما تحدث عن بناء الكلمة العربية، فإذا به

(١) نشوء اللغة العربية/١٥٨.

يعتبر أنها في الأصل ذات هجاء واحد، أي مقطع واحد: «ويسمي الحرفان اللذان ينشأ منهما معنى، أو إن شئت فقل ـ ويسمي الهجاء الواحد إذا أفاد معنى ـ (مادة)، أو (تركيا)، أو (أصلاً). أو (ترجمة)».

«وإذا زاد الهجاء حرفاً فصار هجاءين، أو ثلاثة، أو أربعة، سمي ما زاد أوله (تصديراً ـ préfixe) وما زاد في قلبه: (حشواً ـ infixe) وما زاد في آخره (كاسعاً ـ suffixe)[1] إلخ.

ويظهر نوع الزيادة لدى الكرملي إذا ما نظرنا إلى الكلمات المتماثلة في حرفين، والمختلفة بالحرف الثالث.

فكلمات مثل: (ثرم ـ جرم ـ حرم ـ خرم ـ شرم ـ صدم ـ عرم ـ غرم) كلمات متماثلة في الحرفين الأخيرين (رم)، مختلفة في الحرف الأول، الذي يسمى عنده (تصديراً).

وكلمات مثل: (رتم ـ رثم ـ رجم ـ ردم ـ رسم ـ رشم ـ رضم ـ رظم ـ رغم) متماثلة في أولها وثالثها، مختلفة في ثوانيها، وهو ما يسمى عنده (بالحشو).

وكلمات مثل: (نبأ ـ نبت ـ نبث ـ نبج ـ نبح ـ نبخ ـ نبذ ـ نبر ـ نبز ـ نبس ـ نبش ـ نبص ـ نبض ـ نبط ـ نبع ـ نبغ ـ نبق ـ نبل ـ نبك ـ نبه ـ نبا) ـ كلها كلمات مختلفات بالحرف الأخير، وهو (الكسع أو التذييل).

ثم ينتقل بهذه النظرة ليطبقها على اللغة اللاتينية، على أساس أن وضع الكلم مبني على محاكاة الطبيعة، وعلى الهجاء الواحد في أغلب الأحايين».

ومن ثم «قد يتفق مصطلح العرب ومصطلح أبناء الغرب إذا اتفق الخاطران أن في توهم صوت الطبيعة، ولا يكون هذا الأمر إلا إذا كان ثم هجاء واحد أو هجاءان اثنان لا أكثر. فمثال الهجاء الواحد قول العرب (ردّ)، ولا جرم أن أصله (رَدْ) بفتح فسكون، وهو في اللاتينية Reddere ومن المعلوم أن ere كاسعة تكسع بها كثير من أفعالهم، كما قد تكسع بهاتين الأخريين ire، كما في Finire أو

---

(١) نشوء اللغة العربية/٣، وقارن هذا بما سبق لدى جورجي زيدان.

are، كما في Amare إذن Reddere ليست إلا (رد) العربية، لا غير»[1].

وعلى هذا النحو كانت كلمة Regio بمعنى (الناحية) هي (رجا) العربية لنفس المعنى، وجمعها (أرجاء).

وقد تطور وضع الألفاظ من هجاء واحد أصلاً، إلى مضاعف من ثلاثي ورباعي، فيكون ثلاثياً إذا لم تتخيل الحركة في الشيء، ورباعياً إذا تخيلتها فيه، وعلى هذا النحو تطور الهجاء الواحد: (صرْ) إلى (صرّ)، وإلى (صرصر)، ثم تطور في اتجاه آخر: (صار) أو (صرى)، وبذلك عرف المضعف، والأجوف، والناقص، ثم المهموز... إلخ.

ومعنى ما تقدم أن الأب الكرملي لا يختلف عن سابقه في جوهر تفسيره لأصل وضع الكلمات اللغوية، وإن اختلف عنه في المصطلح، فهو يصف فكرته بمصطلح فونولوجي: (هجاء واحد)، أي: مقطع، على حين يصفها الأب مرمرجي بمصطلح شكلي: (ثنائية)، أي: أن الأصل مكون من حرفين.

ولا شك أن تغييراً أساسياً قد طرأ الآن على المصطلحات الصوتية، حتى لنجد مسافة كبيرة بين ما نأخذ به الآن، وما نادى به هؤلاء العلماء منذ قرن تقريباً. لكن الكرملي يبدو لنا أقرب إلى الدرس الصوتي من سابقه، فهو ينظر إلى الأصل اللغوي نظرة واقعية، لأن الإنسان لم ينطق أول ما نطق أصواتاً منفردة، وإنما نطق مقاطع واحدة فعلاً، أي: بناء مكوناً من صامت ومصوت، سواء أكان المصوت فتحة، أم كسرة، أم ضمة، وربما أتبعه بصامت، فتتكون الصورة المقطعية التي يتصورها الأب الكرملي، ويقدم لها أمثلة كثيرة فتعبيره بـ (الهجاء الواحد) وإن كان مجملاً، إلا أنه يشير إلى اعتباره العناصر الثلاثة المكونة لهذا الهجاء.

أما الأب مرمرجي فإنه يقول: (بالثنائية) على أساس شكلي، لأن الكلمات بين يديه تتكون من رمزين اثنين مكتوبين، بصرف النظر عما يلزمهما من مصوتات، هي في الحقيقة عناصر صوتية أساسية.

---

(١) السابق/٧.

## ملاحظات على ما تقدم

هذه المحاولات التي اجتهد أصحابها في دراسة اللغة وأصولها يختلط فيها - فيما نرى - ما هو من خصائص نشأة اللغة الإنسانية بما هو من خصائص نشأة اللغة العربية، فإن كان بعضهم يرى أن العربية هي اللغة الإنسانية الأولى فإنه يكون قد دفع القضية إلى مستوى آخر من التقدير لسنا هنا بصدد مناقشته.

أما أن (الثنائية)، أو (الآحادية) ثم (الثنائية)، هي سلوك المحاولة الإنسانية في اختراع اللغة، فذلك أمر مسلم به، ولا بدّ أن لهذا المسلك بقايا وآثاراً في كل لغة إنسانية، وهي متمثلة في التسميات القديمة، والعناصر الجامدة، كالضمائر الشخصية، والإشارية، والموصولة، وكأسماء الأعداد، وأكثر هذه العناصر يرجع إلى بنية آحادية أو ثنائية، إلى جانب بعض الصيغ الفعلية.

ولكن صدق هذه النظرة لا يمكن أن يشمل اللغة كلها، عربية أو غير عربية، لسبب بسيط يقوم على الإحصاء المجرد، ولنأخذ اللغة العربية مثالاً على ما نقول:

فإن عدد الأصول الثنائية التي يمكن استخراجها من تأليف الأصوات العربية هو في الواقع ($٢٨^٢$)، أي: (٧٨٤) صورة، ويدخل في هذا تكرار الصوت مع نفسه، وهو حاصل في بعض المفردات العربية التي استقصيناها فبلغت إحدى عشرة كلمة، ثلاثية البناء، ولا بأس بردها إلى أصل ثنائي، وهي:

(ببّ - ججّ - ددّ -ززّ - سسّ - صصّ - ققّ - ككّ - ننّ - ههّ - ووّ) وهي بالطبع لا تمثل تكرار كل أصوات الهجاء، على ما هو مقتضى المعادلة.

لكن هذه المعادلة لا تتحقق بكليتها في صورة ثنائيات ذات معنى لغوي لعاملين:

**الأول**: أن اللغة قد تحاشت مجموعة من التتابعات الصوتية، بحيث لم يرد منها مثال في اللسان العربي، لا في صورة ثنائية، ولا في صورة ثلاثية، ولا فيما هو أكثر من ذلك، وقد بلغت جملة هذه التتابعات المرفوضة اثنين وسبعين تتابعاً، طبقاً لإحصاءاتنا لمعجم (تاج العروس) باستخدام الكمبيوتر.

ومن أمثلة ذلك أن العربية لم يرد فيها في بناء الثلاثي:

١ ـ همزة + همزة.
٢ ـ ت + ظ.
٣ ـ ث + ذ/ث + ز/ث + س/ث + ص/ث + ض/ث + ظ.
٤ ـ ح + خ/ح + ع/ح/غ/ح + هـ.
٥ ـ خ + ح/خ + غ/خ + هـ.
٦ ـ د + ت.
٧ ـ ذ + ت/ذ + ث/ذ + د/ذ + ز/ذ + ص/ذ + ض/ذ + ظ.
٨ ـ ز + ث/ز + س/ز + ش/ز + ض/ز + ض/ز + ظ.
٩ ـ س + ث/س + ز/س + ش/س + ص/س + ض/س + ظ.
١٠ ـ ش + ض.
١١ ـ ص + ث/ص + س/ص + ش/ص + ض/ص + ظ.
١٢ ـ ض + ش/ض + ص.
١٣ ـ ط + ص/ط + ض/ط + ظ.
١٤ ـ ظ + ت/ظ + ث/ظ + خ/ظ + د/ظ + ذ/ظ + ز/ظ + س/ظ + ص/ظ + ض/ظ + ع/ظ + ق/ظ + ك.
١٥ ـ ع + همزة/ع + ح/ع + خ/ع + غ.
١٦ ـ غ + همزة/غ + ح/غ + خ/غ + ع.
١٧ ـ ق + ج/ق + ك.
١٨ ـ ك + ق.

١٩ ـ م + ب.
٢٠ ـ هـ + ح/هـ + خ[1].

هذه التتابعات لم ترد في بنية الثلاثي، وهي بنية مرنة تبلغ معادلتها (٢٨^٣)، أي: (٢١٩٥٢) صورة ثلاثية ممكنة، وقد بلغ عدد الجذور الثلاثية المستخدمة فعلاً في اللغة العربية (٧٥٩٧) جذوراً، أي حوالي ثلث الممكن رياضياً، فكيف بالثنائي الذي يبلغ الممكن منه رياضياً (٧٨٤) ثم لا نجد في اللغة من تتابعاته إلا بضع كلمات، أو عناصر قديمة؟.

**العامل الثاني**: إنه مع افتراض أن اللغة تقبل كل الممكن رياضياً من الثنائي، فإن قدراً ضئيلاً جداً من حجم المروي فعلاً من الثلاثي في اللغة هو الذي يقبل الرد إلى ثنائي على طريقة الأب مرمرجي، لا يتجاوز عشر اللغة الثلاثية، والباقي وهو تسعة أعشار اللغة لا ينضوي نظرياً تحت هذا التفسير.

فكيف، والثنائي المستعمل في اللغة قليل جداً، بحيث لا يساعد من الناحية العملية على اعتماده لتفسير أصول اللغة، فهو لم يتعد أكثر من سبع وثلاثين كلمة، ترجع كما يقرر الأب هنري فليش إلى أساس لغوي سحيق، ومن أمثلتها كلمتا (يد ودم)، وتتأرجحان في رأي الصرفيين بين الثنائية والثلاثية[2].

على أن في اللغة باباً يختلف فيه الرأي، فيعزوه بعض اللغويين إلى الثنائي، ويعزوه آخرون إلى الثلاثي، وهو باب الأفعال المعتلة، ولا سيما معتلة العين مثل: (قال وباع). ويذكر الأب فليش هذين الموقفين لدارسي النحو السامي:

**الأول**: موقف من يفترض أنها في حالتها الأولية الثنائية، فالمصوت الطويل في الأفعال التي يكون الصامت الثاني من أصلها واو أو ياء ـ إنما يأتي من إطالة المصوت القصير الداخلي في الثنائي: (قَلَ qala) فتصير: (قال: qaala) وكذلك: (قِلَ qila) تصير: (قيل ـ qiila)، (ويُقُلُ) تصير: (يقول). وبهذا دخلت في نظام الفعل الثلاثي.

---

(١) دراسة إحصائية لجذور معجم تاج العروس باستخدام الكمبيوتر ـ ط. جامعة الكويت.
(٢) العربية الفصحى/٥٢ تعريب وتقديم الدكتور عبد الصبور شاهين.

والثاني: موقف من يقول بأنها كانت منذ البدء ثلاثية، فالمصوتات الطويلة - هي نتيجة القلب أو الحذف.

والموقف الأول يبدو في نظر الأستاذ ف. ر. بلاك[1] طبيعياً أكثر من تاليه، ولكن الأب هنري فليش يميل إلى الفرض الثاني، حيث يلاحظ أن هذا الوضع الثلاثي المعتل موجود كذلك في اللغتين الجعزية والتجرية، وهما من لغات الحبشة.

ثم يقرر فليش بصفة عامة أن في اللغة العربية أصولاً ثنائية، وهي كذلك في أصولها السامية، ولكن لننظر إلى الأشياء من قريب، فالسامية المشتركة التي تفرع عنها كانت ذات أصول ثلاثية، وأكثر من ذلك، ففي المستوى الأعلى، وبقدر ما يمكن أن تبلغه المقارنة الداخلية لأبعد الأصول في اللغة الحامية السامية - لم يمكن التوصل إلى ما وراء البناء الثلاثي السابق معرفته، فيما يتصل ببناء الأصول (انظر: دراسة مقارنة لألفاظ الحامية - السامية وأصواتها، لكوهين).

والحالة الثانية إن وجدت - يمكن أن تعود إلى ما قبل التاريخ، وهو ما يستحيل الوصول إليه بوسائلنا، وليست اللغة الحامية السامية نقطة البداية المطلقة، إنها حركة في التطور اللغوي، فمن أي نظام خرجت؟ هل يبعد أن يكون أساس الحامية السامية في أصوله الأولى - آتياً من مصدر يتمثل في مجرد ثوابت اشتقاقية؟.

ويختتم فليش حديثه بقوله: «إن التحليل الداخلي للكلمة العربية أو السامية لتمييز الأصول الثنائية لمّا ينته إلى نتيجة مُرضية، ولعله من المحال أن يحدث هذا، وخلاصة القول أن مشكلة الثنائية لمّا تلق حلاًّ»[2].

وقد يعترض القول بفكرة الثنائية في الأفعال الصحيحة أن صورة الثنائي لا تأتي صحيحة المنطوق إلا في سياق رباعي مضاعف، كما في (رَعْ) عندما يصاغ منها: (رعرع) مثلاً. فأما أن تنطق مستقلة فإن رواية اللغة لم تأت بفعل ثنائي على هذا النحو، بل كل ما روي في المعاجم إنما يأتي مضعفاً مثل: مد، وشد.

(١) مؤلف كتاب دراسات في النحو السامي.

(٢) العربية الفصحى/٢٥١ وما بعدها.

ولم يأت في اللغة ثنائي إلا كان اسماً، أو حرفاً، أو أداة، فمن الأسماء: يد، ودم، وشفة، ورئة، ولثة، وأب، وحم، وأخ، وابن، ومن الحروف: لو، ولا، وما (النافية)، وهل، وبل، ومن الأدوات: كم، ومن، وما (الموصولة).. إلخ.

وليست هذه بالكلمات المخصبة التي تخدم قضية الثنائية، بل إن أكثر الكلمات الثنائية كما يقرر الدكتور محمود حجازي: «قد تطورت في اتجاه الثلاثي لإحداث ضرب من التوازن، ولكي تصح مماثلة لأكثر الكلمات العربية، وهي الكلمات الثلاثية»[1].

أما الدكتور رمضان عبد التواب فيعلق على مذهب الأب مرمرجي بقوله: «وقد خدعه ما آل إليه المضعف الثلاثي في بعض اللغات السامية، بعد أن سكنت أواخر كلماتها لسقوط الحركات الإعرابية وغيرها، فضاع التضعيف منها وصارت على حرفين، فظن هذا هو الأصل فيها... ونسي الأب مرمرجي أنه عند إسناد المضاعف إلى الضمائر في العبرية والسريانية - يظهر التضعيف»[2]. وهذا التضعيف احتفظت به العربية في جميع أصولها، فلم يرد فعل من مادة ثنائية إلا وهو ثلاثي الصورة، ولعل معجم (مقاييس اللغة) لابن فارس، من أحفل المعاجم بهذا النوع من الكلمات.

وحسبنا هنا أن نثبت رأي أستاذنا الدكتور إبراهيم أنيس في هذا الاتجاه الذي أخذ به بعض السلف، قال: «لقد غالى ابن جني في هذا، ومعه الثعالبي صاحب (فقه اللغة)، إذ جعلا مجرد الاشتراك في أصلين فقط من الأصول الثلاثة دليلاً على الاشتراك في معنى عام لبعض الكلمات، فيقرر أن المعنى العام (للتفرقة) يكون بصوتي (الفاء والراء)، والمعنى العام (للقطع) يكون (بالقاف والطاء)، إلى غير ذلك من تخيلات وتأملات، تشبه أحلام اليقظة، عند رجل اشتد ولعه وإعجابه باللغة العربية، فيتصور فيها ما ليس فيها، وأضفى عليها من

(١) علم اللغة العربية - الطبعة الأولى/٣٠٦.

(٢) فصول في فقه العربية - الطبعة الأولى/٢٦٦.

مظاهر السحر ما لا يصح في الأذهان، ولا تتصف به لغة من لغات البشر»[1].

وإذا كان حديث الدكتور أنيس هنا عن بعض القدماء من المفتونين باللسان العربي، فإنه صادق تمام الصدق على الأب أنستاس الكرملي.

ولعل من المفيد هنا أن نذكر تعقب الكرملي لما ذهب إليه القائلون بأن أصل لفظة (الحواريّ) حبشي، ومنهم الأب مرمرجي، الذي تقدم تحليله لهذه القضية في بداية حديثنا هذا. ويعزو الأب الكرملي القول بأصالة هذا الحرف في الحبشية، وبأنه مقترض منها في العربية ـ إلى العلامة الألماني (لودف)، في آخر القرن السابع عشر، وأخذ برأيه العلامة نولدكه وسواه من العلماء أقطاب المستشرقين.

ويبدو أن الأب مرمرجي قد نقل هذا الرأي عنهم، وأجهد نفسه في الاحتجاج له، موهماً قارئه أنه هو صاحب هذا الاجتهاد، ومقرراً أن: «الحواريون حبشية معناها: (الرسل)، دخلت العربية بدخول الحبشة إلى اليمن، وعن أهل نجران تلقاها عرب الحجاز»[2].

فإذا بالأب الكرملي يرد هذا الاستدلال على صاحبه، مؤكداً أن اللفظة عربية الأصل، وأن اليونانية أخذتها من العربية لتنشرها على ألسنة دعاة المسيحية في الحبشة، ومن ثم دخلت الكلمة إلى الحبشية[3].

هل الكلمة عربية؟... احتمال.. هل هي حبشية؟... احتمال آخر، ولا أمل في حسم الإجابة عن أحد هذين السؤالين ما دام تاريخ اللغات السامية غامضاً في أكثر نواحيه، وما دامت رمال الجزيرة العربية، وهي موطن الساميين لم تَجُد حتى الآن بما يصف ملامح هذا التاريخ البعيد.

وإذا كان المؤرخون يختلفون في تفسير الأحداث المعاصرة إلى حد التناقض، مع توفر الوثائق بين أيديهم، فإن مؤرخي اللغات أشد حيرة واختلافاً في تفسير ماض لا يجدون عنه ما يطمئنون إليه من الوثائق الصحيحة.

---

(1) من أسرار اللغة ـ الطبعة الرابعة/٦٧.

(2) المعجمية العربية/٣٤.

(3) انظر: نشوء اللغة العربية/١٤٥ وما بعدها.

# دَرْس
# في المَنهَج الوَصْفي

# المنهج اللغوي
# في كتاب سيبويه

لا تكاد حياة سيبويه تتجاوز على أرجح الأقوال أربعين سنة ونيفاً، فقد ولد (حوالي سنة ١٤٠) أو قبلها بقليل، وتوفي في حدود (سنة ١٨٠) هجرية[١]، ومعنى ذلك أنه ولد في أوائل خلافة بني العباس التي قامت على أنقاض الدولة الأموية عام ١٣٢ هـ، وتوفي في عهد الرشيد الذي دامت خلافته أربعة وعشرين عاماً (١٧٠ ـ ١٩٤ هـ) وكان هذا العهد هو العصر الذهبي الذي تألقت فيه العبقرية العربية في جميع ميادين المعرفة، التي انتهت إليها من حضارتي الفرس والرومان، بعد أن استوعبت الكثير من معارف الحضارة الإسلامية في التاريخ العربي البعيد والقريب.

وسيبويه هو اللقب المشهور لذلكم العالم الإمام، فأما اسمه فهو: عمرو بن عثمان بن قنبر، ويكنى أبا بشر، وأبا الحسن، وأبا عثمان، ولكن أياً من الاسم أو الكنى لم يعرف أو يشتهر، بل غطى عليها جميعاً لقب سيبويه، حتى لقد أصبح فيما بعد لقباً لكل متعمق في اللغة. دارس للنحو، متعصب له[٢]، وكثيراً ما نصيح في وجه المخطىء اللحان، فنقول له: «حرام عليك كسرت دماغ سيبويه»، فكأن اللقب قد أصبح علماً على الالتزام بقواعد اللغة الفصحى؛ معرفة وأداء.

---

(١) يذكر ابن النديم أنه توفي وله نيف وأربعون عاماً ـ بفارس ـ الفهرست/٥١ وكذلك انظر معجم الأدباء ١٦/١١٥.

(٢) كان هذا اللقب لثلاثة آخرين سواه، وهم: سيبويه علي بن محمد بن عبدالله الكوفي المغربي، وسيبويه، محمد بن عبد العزيز الأصبهاني، وسيبويه، ومحمد بن موسى بن عبد العزيز المصري، انظر بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي جـ ٢ تحقيق أبي الفضل إبراهيم.

وفد سيبويه إلى البصرة بعد أن قضى صدراً من نشأته في موطنه ببلاد فارس، في مدينة البيضاء، وهي أكبر مدينة في أصطخر، على ثمانية فراسخ من شيراز[1].

ويبدو أننا مضطرون إلى أن نؤخر تاريخ مقدمة البصرة، مع تسليمنا بأن مولده كان في حدود عام (١٤٠ هـ)، فلم يذكر أحد المراجع وتاريخ هذه الرحلة مع أسرته إليها. ويرى الأستاذ علي النجدي أن نشأته كانت بالبصرة[2]، وهي عبارة توحي بأنه جاء إليها وهو غلام صغير، لينشأ بها قريباً من مراكز السلطة والعلم، ولأن الدولة العباسية كانت قد فسحت المجال للفرس كيما يتولوا أرفع المناصب وأسناها على ما قال.

أما الرأي الذي نطمئن إليه فهو أن سيبويه قد وفد إلى البصرة بعد سن الرابعة عشر غالباً، لسببين جوهريين في نظرنا:

**أولهما:** أن أبا عمرو بن العلاء عاش بالبصرة حتى سنة ١٥٤ هـ ولم يثبت سماع سيبويه منه، ومن المؤكد أن سيبويه لو كان أدرك حياة أبي عمرو لما فاته مطلقاً أن يأخذ عنه، وإنما تلقى سيبويه عن تلاميذ أبي عمرو، وفي مقدمتهم الخليل بن أحمد، ويونس بن حبيب؛ وقد كانت البصرة في حياة أبي عمرو ولا تسمع إلا إليه، ولا تأخذ إلا منه، سواء في ذلك القراءة، أو النحو أو اللغة، ولم تتحدث كتب الطبقات في هذه الفترة من حياة البصرة إلا عن أبي عمرو، وسائر من عداه من الأعلام آخذون عنه ما داموا بصريين، وقد عاش أبو عمرو أربعاً وثمانين سنة (٧٠ ـ ١٥٤ هـ)، أي حتى بلغت سن سيبويه الرابعة عشر.

وأما ما ذكره ابن الجزري من أن سيبويه قرأ على أبي عمرو فقد ثبت أنه لم يقرأ عليه مباشرة، بل كانت قراءته على تلاميذ أبي عمرو[3].

---

(١) طبقات الزبيدي/٦٦، ومعجم الأدباء ١٦/١١٤ ـ ١٢٥.
(٢) سيبويه إمام النحاة/٧٨، وأيضاً: المدارس النحوية/٥٧.
(٣) انظر طبقات القراء ١/٦٠٠/٢٩٠، وكتابنا عن (أبي عمرو بن العلاء) رسالة تحت الطبع.

**وثانيهما**: إن الذين ترجموا لسيبويه يذكرون دائماً أنه بدأ طلبه للعلم بدراسة علوم الدين، ثم انصرف إلى علوم الأدب، ثم غلب عليه النحو حتى صار فيه الإمام الأعظم، قال القفطي: «كان سيبويه في أول أيامه صحب الفقهاء وأهل الحديث»[1]، وكان أهم من جلس إليهم في تلك الفترة حماد بن سلمة بن دينار، النحوي اللغوي المحدث. وكان حماد هذا إماماً فاضلاً، قيل ليونس بن حبيب النحوي: أيما أسن، أنت أو حماد بن سلمة؟.. قال هو أسن مني، ومنه تعلمت العربية[2].

وكان حماد يرى أن تعلم النحو شرط أساسي لتعلم الحديث، فيقول: «مثل الذي يطلب الحديث ولا يعرف النحو مثل الحمار، عليه مخلاة ولا شعير فيها».

حماد هذا جلس إليه سيبويه بالبصرة فأخذ عنه الحديث، ثم عدل عنه إلى مجلس الخليل ليأخذ النحو واللغة، ولم يذكر لحماد بالبصرة مجلس في حياة أبي عمرو بن العلاء، لأنه كان في فترة كبيرة من حياته يأخذ القراءة عن ابن كثير في مكة، ويروي عنه الحروف، كما أخذ عن عاصم بالكوفة، فلم يكن له إذن نشاط بالبصرة حين كان أبو عمرو متصدراً فيها، فلما مات أبو عمرو خلا الجو لحماد ليتصدر، ويأخذ عنه طلاب العلم، وقد توفي عام (١٦٧ هـ)[3]، أي أنه عاش بعد أبي عمرو ثلاث عشرة سنة، هي التي التقى به خلالها سيبويه، فكانت بينهما أحياناً مناقشات حكم فيها الخليل لحماد، العالم الكبير، وخطأ سيبويه الشاب الطموح، الذي يحاول أن يتخذ لنفسه موقفاً أمام الشيوخ الكبار.

وليس من الممكن أن نفترض لقاء سيبويه بحماد خارج البصرة، لأن أحداً لم يقل بانتقاله إلى الكوفة، أو إلى الحجاز، بل لقد بقي في البصرة منذ دخولها، إلى أن صار فيها الإمام، المقدَّم على من سواه، ثم تركها إلى بغداد، في رحلته المشهورة التي ناظر فيها الكسائي، وتروي كتب الطبقات قصة هذه المناظرة على الوجه التالي:

---

(١) إنباه الرواة ٢/٣٥٠، وكذلك طبقات الزبيدي/٦٦.

(٢) إنباه الرواة ١/٣٩٢.

(٣) المصدر السابق/٣٣٠ هامش.

جاء الكسائي في ناس من العرب، فقال لصاحبه سيبويه: تسألني، أو أسألك؟ فقال سيبويه: بل تسألني أنت.

قال الكسائي: كيف تقول: قد كنت أحسب أن العقرب أشد لسعة من الزنبور، فإذا هو هي، أو فإذا هو إياها بعينها؟.

ثم سأله عن مسائل أخرى من نفس القبيل: خرجت فإذا عبدالله القائم أو القائمَ؟.

فقال سيبويه في ذلك كله بالرفع، وأجاز الكسائي الرفع والنصب، فدفع سيبويه قوله.

فقال يحيى بن خالد، وقد كان وزيراً للرشيد: قد اختلفتما، وأنتما رئيسا بلديكما، فمن يحكم بينكما؟...

فقال الكسائي: الأعراب، وها هم أولاء بالباب، فأمر يحيى فأدخل منهم من كان حاضراً، فقالوا بقول الكسائي. فانقطع سيبويه واستكان، وانصرف الناس يتحدثون بهذه الهزيمة التي مني بها إمام البصرة، أمام منافسه، إمام أهل الكوفة[1].

ويبدو أن هؤلاء الأعراب المحكمين كانوا على صلة بأنصار الكسائي. وأنهم أعدوا من قبل ليسهموا في دعم موقفه عند المناظرة، وإلا فمن المؤكد أن إجابة سيبويه كانت تجري على النمط القرآني السليم الوارد في قوله تعالى: ﴿ فألقى عصاه فإذا هي ثعبانٌ مبين، ونزع يده فإذا هي بيضاء للناظرين ﴾، فالوجه القرآني هو بالرفع، على ما رأى سيبويه[2].

وبعد هذه المناظرة خرج سيبويه من بغداد محزوناً، كاسف البال، وقد اختار أن يرحل عن هذه الديار التي اهتزت صورته فيها، وكيد له حتى انهارت منزلته، وأزمع الرحيل إلى خراسان، راغباً في الهدوء والعطاء، في كنف طلحة بن

---

(١) إنباء الرواة ٢/٣٥٨ - ٣٥٩.

(٢) المدارس النحوية/٥٨.

طاهر بن الحسين، وطاهر هذا من أشهر قواد المأمون، ولي خراسان، ثم خلفه ابنه طلحة عليها[1].

وكأنما كان سيبويه يسير في طريق النهاية بهذه الرحلة الأخيرة فقد أصابه المرض في طريق خراسان، ومات (عام ١٨٠ هـ) على خلاف في سنة وفاته هذه، وفي مكانها.

ولكن سيبويه لم يمت، فسرعان ما بعث حياً يخاطب الأجيال بهذا الكتاب الذي ضمنه أفكاره وآراءه وآراء معاصريه وشيوخه في كل ما عنّ له من تراث العربية، فكان بحق أخلد كتاب في نحو اللغة وصرفها وأصواتها، يعتمد عليه الدارسون، مهما اختلف بهم الزمان والمكان.

---

(١) محاضرات تاريخ الأمم الإسلامية ـ الدولة العباسية/٢١٧ وما بعدها.

## سيبويه ومعرفة اللغة الفارسية[1]

وهذا الرأي الذي نقول به في تاريخ انتقال سيبويه إلى البصرة يرجح في نظرنا أن سيبويه كان يعرف الفارسية، معرفة متقنة، فقد أمضى عمراً في فارس، مسقط رأسه وموطن لغة أبويه، فتكلم الفارسية، كما حاول تعلم العربية، لغة الإسلام، ووسيلة الامتياز في المجتمع الجديد، ومن ثم نجد في كتابه إشارات إلى فروق في الأصوات، وفي الصيغ بين العربية والفارسية، ومن ذلك أنه عقد باباً موضوعه: (ما أعرب من الأعجمية)، فتناول فيه معالجة بعض الكلمات والصيغ بين اللغتين، قال:

«اعلم أنهم مما يغيرون من الحروف الأعجمية ما ليس من حروفهم البتة، فربما ألحقوه ببناء كلامهم، وربما لم يلحقوه، فأما ما ألحقوه ببناء كلامهم فدرّهم. ألحقوه ببناء هِجرَع، وبهرج ألحقوه بسلهب، ودينار ألحقوه بديماس، وديباج ألحقوه كذلك، وقالوا: إسحاق فألحقوه بإعصار، ويعقوب، فألحقوه بيربوع، وجورب، فألحقوه بفوعل، وقالوا: آجور، فألحقوه بعاقول، وقالوا: شُبارق، فألحقوه بعذافر، ورستاق، فألحقوه، بقرطاس. لما أرادوا أن يعربوه ألحقوه ببناء كلامهم، كما يلحقون الحروف بالحروف العربية.

وربما غيروا حاله عن حاله في الأعجمية، مع إلحاقهم بالعربية غير الحروف

(١) للدكتور عبد الوهاب عزام كلمة في هذا الموضوع في مجلة مجمع اللغة العربية ١٣/١٣ وقد تتبع فيها ما ورد في الكتاب متعلقاً بهذا الكتاب: وسجل بعض الملاحظات المفيدة، التي يزيد من قيمتها أنه من العلماء باللغة الفارسية، رحمه الله.

العربية، فأبدلوا مكان الحرف الذي هو العرب عربياً عربياً غيره، وغيروا الحركة، وأبدلوا مكان الزيادة... وإنما دعاهم إلى ذلك أن الأعجمية يغيرها دخولها العربية بإبدال حروفها، فحملهم هذا التغيير على أن أبدلوا وغيروا الحركة، كما يغيرون في الإضافة (يعني النسب) إذا قالوا: هنيّ، نحو زبانيّ وثقفيّ، وربما حذفوا كما يحذفون في الإضافة، ويزيدون كما يريدون فيما يبلغون به البناء، وما لا يبلغون به بناءهم، وذلك نحو: آجُرّ، وإبريسم وإسمعيل، وسراويل، وفيروز، والقهرمان. وقد فعلوا ذا بما ألحق ببنائهم وما لم يلحق من التغيير، والإبدال، والزيادة، والحذف لما يلزمه من التغيير.

وربما تركوا الاسم على حاله، إذا كانت حروفه من حروفهم، كان على بنائهم أو لم يكن، نحو: خراسان، وخُرَّم، والكركم.

وربما غيروا الحرف الذي ليس من حروفهم، ولم يغيروه عن بنائه في الفارسية، نحو فِرِنْد، وبقّم، وآجُرّ، وجربُز.

ويعقد بعد هذا الباب باباً بعنوان «باب إطراد الإبدال في الفارسية»، ويخصصه لمعالجة الإبدال في الأصوات، فيقرر أنهم: «يبدلون من الحرف الذي بين الكاف والجيم، الجيم لقربها منها، ولم يكن من إبدالها بُدٌّ، لأنها ليست من حروفهم. وذلك نحو: الجربز، والآجُرّ، والجورب، وربما أبدلوا القاف، لأنها قريبة أيضاً، قال بعضهم: قربز، وقالوا: كَرَبق، وقربق[1]... إلخ.. إلخ.

وهذا كلام خبير بالفارسية، عارف بما تتميز به العربية، في المفردات، وفي الصيغ، وفي الأصوات، ولا ريب أنه اكتسب هذه المعرفة من البيئة التي نشأ بها، وسلخ فيها من عمره أربعة عشر عاماً، أو زُهاءها، قبل أن يرحل مع أبويه إلى البصرة حيث بدأ حياة جديدة، ولا ينبغي أن نفترض أن صلته بلغته الأم قد انقطعت فور مجيئه إلى البصرة، فذلك فرض من السذاجة بمكان، وليس يصح في رأينا سوى أن صلته بها قد دامت طوال حياته، وإن كانت قصيرة.

---

(١) الكتاب ٢/٤١٢ - ٤١٣ ط. الأعلمي بيروت، وانظر كذلك «باب ما كان من الأعجمية على أربعة أحرف وقد أعرب» ٢/٢٣٧.

## الكتاب

وكتاب سيبويه هو (الكتاب)، تفرد بذلك اللقب، من دون كتب السلف في دراسات اللغة، برغم أنه الأثر الوحيد الذي تركه مؤلفه، لكنه يعدل في ميزان التأليف عشرات من الكتب الأمهات.

بل لقد كان هذا (الكتاب) بمثابة خزانة للكتب، احتواها بالقوة في ضميره وتمخض عنها الزمن بالفعل من بعد وفاة سيبويه، فإذا الأئمة كلهم تلاميذ في مدرسته، وإذا المؤلفون جميعاً لا يجدون إلا أن يناقشوه، ويفسروه، ويعلقوا عليه، ويصوبوه، ويخطئوه، ولكنهم مع ذلك يدورون في فلكه، حتى أصبح هو المصدر الفريد لعلمي النحو والصرف، كما تصورهما القدماء، بالإضافة إلى علم الأصوات.

ولقد عرضت في التاريخ شبهات توهن نسبة الكتاب إلى سيبويه، وتجعله شركة بينه وبين جماعة من الناس، بلغت عدتها واحداً وأربعين، وأن للخليل في الكتاب الأصول والمسائل.

وهي دعوى فندها الأستاذ علي النجدي تفنيداً حازماً، من حيث مصدرها، ومغزاها، قال: «فأنت من حيث نظرت إلى هذه القصة لا ترى إلا شكاً وغمطاً، وما أراك ملوماً ولا متحيزاً إذا عددتها من أمثلة المنافسة والعصبية في الصناعة، فليس لنحوي قديم ولا حديث كتاب يجاري كتاب سيبويه أو يدانيه، والبصريون والكوفيون في هذا سواء، شهد بذلك الأقدمون، وأيدتها مزايا الكتاب، ولا نجد نحن لردها أو تفنيدها سبباً، وإن يكن ثمت فرق بين البصريين والكوفيين في هذا المقام فللبصريين بالكتاب فخر واعتزاز، أنه كتاب إمامهم سيبويه»[1].

ويتعرض بعد ذلك الأستاذ النجدي لتفنيد دعوى: «أنه في الحقيقة كتاب الجامع لعيسى بن عمر، وأن سيبويه بسطه وحشى عليه من كلام الخليل وغيره»[2]. فهذا كله من أقوال الشانئين، ولم تستطع أية محاولة للنيل من جلال الكتاب وصاحبه أن تحقق هدفها، لأن تلك سنّة الله أن يذهب الزَّبد جفاء، وأن

(١) سيبويه ـ إمام النحاة/ ١٣٠.
(٢) السابق/ ١٣٠ ـ ١٣١.

يمكث في الأرض ما ينفع الناس.

والملاحظة الأولى للكتاب ترينا أن ليس له مدخل، ولا مقدمة، مما تعورف عليه في كتب القدماء والمحدثين، ويعزو النقاد هذا النقص إلى أن سيبويه لم يتمكن من ذلك، ربما لأن الموت احتضره قبل أن يعيد فيه نظره، ويصلح من ترتيبه، وربما لم ير أهمية لتلك المقدمة، بسبب حداثة التجربة التي بدأها، ولم يسبقه بها أحد من معاصريه.

بيد إن نظرنا في كتاب العين، الذي وضعه الخليل بن أحمد، أستاذ سيبويه يطلعنا على أن الرجل بدأ كتابه بمقدمة مألوفة النظام، فقال: «بسم الله الرحمن الرحيم، بحمد الله نبتدىء، ونستهدي، وعليه نتوكل، وهو حسبنا ونعم الوكيل. هذا ما ألفه الخليل بن أحمد البصري من حروف: أ ب ت ث، مع ما تكملت به، فكان مدار كلام العرب وألفاظهم»[1].

هذا النسق في بداية المؤلف غاب تماماً عن (الكتاب)، الذي بدأه سيبويه مباشرة بقوله: «هذا باب علم ما الكلم من العربية، فالكلم اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل، فالاسم رجل وفرس وحائط، وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء[2]، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع[3]، وما هو كائن لم ينقطع[4]، فأما بناء ما مضى فذهبَ، وسمع، ومَكث، وحُمد، وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمراً: اذهب، واقتل، واضرب، ومخبراً: يقتُل، ويذهب، ويضرب، ويقتل، ويُضربَ، وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت، فهذه الأمثلة التي أخذت من لفظ أحداث الأسماء، ولها أبنية كثيرة ستُبيَّنُ إن شاء الله. والأحداث نحو: الضرب، والقتل، والحمد، وأما ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل فنحو: ثم، وسوف، وواو القسم، ولام الإضافة، ونحو هذا»[5].

---

(١) معجم العين/١ تحقيق الدكتور عبدالله درويش.

(٢) أي من المصادر، فالمصدر عند سيبويه هو أساس الاشتقاق.

(٣) هو الأمر.

(٤) هو المضارع بالاستعمال المألوف لدينا، كما سيتضح من النص بعد ذلك.

(٥) الكتاب ١/٩/ط. الأعلمي.

وقد يكون سيبويه اكتفى بأن قدم في مستهل تأليفه الأمور التي تعد من مقدمات العلم، الذي كان مزمعاً تقعيد قواعده، فيكون هذا الكلام منه مقدمة مناسبة في رأيه، ثم استطرد إلى آخر الكتاب في عرض ما تراءى له من أبواب الحديث. وهو أمر حدث أيضاً في بعض متون النحو ومختصراته فيما بعد، تأسياً بصنيع سيبويه، وإن خالفه أصحاب كتب النحو في ترتيب الأبواب بعد ذلك، على ما سيتضح فيما بعد.

ويقع الكتاب في جزأين كبيرين، مطبوعين في المطبعة الأميرية ببولاق عام ١٣١٦ هـ وهي الطبعة الشائعة، وله طبعات أخرى في أوروبا، وفي بيروت وسائر المشرق، أحدثها ما توفر على إخراجه الأستاذ الجليل عبد السلام هارون شيخ المحققين، وقد أخرج بعض الأجزاء، ولعله ينتهي منه في القريب إن شاء الله.

## منهج الكتاب

المنهج في أبسط معانيه هو الخيط الذي يتخذه مؤلف معين ليسلك فيه موضوعات تفكيره أو دراسته، ويراد بكلمة (المنهج) عملياً الخطة التي أتبعها مؤلف الكتاب في علاج المشكلة التي اختارها موضوعاً له، وقيامها على أساس من المنطق، أو من الاستقراء، أو منهما معاً، كما يراد بها النظام الذي سلكه في علاج جزئيات الدراسة، من حيث استعمالُ المادة، وتقديم المناقشة أو تأخيرها، وإبداءُ الرأي الشخصي، وتقويمُ آراء الآخرين، وإصدارُ حكم نهائي، أو تعليقُ الموقف، من باب التحفظ والحيطة.

ويراد بالمنهج أيضاً النسق الذي رتب به المؤلف أجزاء المشكلة، وهل هو نسق منطقي يجعل المقدمات أولاً، تليها النتائج، أو هو نسق تاريخي يجعل الحوادث السابقة أولاً، تليها الأدنى سبقاً، أو هو نسق موضوعي يقدم الموضوعات العامة، التي يبدو أن لها تأثيراً فيما يجيء بعدها، ثم يعقب على ذلك بذكر المسائل الخاصة أو الفرعية.

وقد يأخذ الترتيب المنهجي بجانب من هذا النسق، لاعتبارات يراها

المؤلف، وهو يقدم في الغالب تسويغاً لمسلكه بين يَدَي مؤلفه، حتى لا يشتط قارىء في الحكم على مجهوده.

غير أن سيبويه ـ كما قلنا ـ لم يتمكن من وضع مقدمة لكتابه يشف فيها عن المنهج الذي سلكه في ترتيبه، ولذلك بقي منهج الكتاب لغزاً عصياً على الإدراك. حتى مضى بعض الباحثين إلى أن سيبويه لم يكن يعرف المنهج، وإنما هو قد أورد مسائل الكتاب متتابعة، بعضها في إثر بعض، دون أي نظام أو رباط يربط المقدم بالتالي، والأول بالآخر، أي: أن الكتاب في الحقيقة مجموعة من التأملات والدراسات المختلطة لا يحكمها نظام، ولا يسلك حباتها خيط[1].

ولو كان مؤلف الكتاب شخصاً آخر غير سيبويه، لجاز أن نسلم بهذا الرأي على ضعفه، أما والمؤلف (سيبويه) فمن الواجب أن ننزهه عن التخليط والاضطراب، فإن كل عبارة من عبارات الكتاب تنم عن أن صاحبها كان يحترم نفسه، ويحترم عقول الآخرين، وبعيد أن يفقد الإحساس المنهجي في عمل كبير كهذا، تصدى له وهو أعمق العلماء شعوراً بضرورته، وبحاجة الناس إليه، ثم مضى ينجزه حرفاً حرفاً، على وجه نادر في تآليف القدماء، فكيف يمكن أن يغفل عن البداهة الأولى في التأليف العلمي، ليمكن القول بأنه كان يحشد المسائل والموضوعات حشداً غير منطقي ولا موضوعي...؟.

لقد تناول الأستاذ النجدي هذه القضية في موضعين من دراسته، وحاول أن يلقي ضوءاً كاشفاً على طريقة سيبويه في علاجه للمسألة الواحدة، أو الباب الواحد، وكان ذلك أولاً في حديثه عن منهج سيبويه، قال:

«نَهج سيبويه في دراسة النحو منهج الفطرة والطبع، يدرس أساليب الكلام في الأمثلة والنصوص، ليكشف عن الرأي فيها صحة وخطأ، أو حسناً وقبحاً، أو كثرة وقلة، لا يكاد يعرف معرفاً، أو يلتزم مصطلحاً، أو يفرع فروعاً، أو يشترط شروطاً، على نحو ما نرى في الكتب التي صنفت لعهد ازدهار الفلسفة واستبحار العلوم.

(١) أجمل الأستاذ الدكتور شوقي ضيف الحديث في هذه النقطة، مكتفياً بتقرير أن منهج الكتاب محكم إحكاماً دقيقاً، ثم أفاض في الحديث عن موضوعات أخرى، متصلة بالمنهج التفصيلي في داخل الباب الواحد ـ انظر: المدارس النحوية/٦٠.

فهو في جملة الأمر يقدم مادة النحو الأولى موفورة العناصر، كاملة المشخصات، لا يكاد يعوزها إلا استخلاص الضوابط، وتصنيع الأصول على ما تقتضي الفلسفة المدروسة، والمنطق الموضوع، وفرق ما بينه وبين الكتب التي جاءت بعد عصره كفرق ما بين كتاب في الفتوى وكتاب في القانون، ذاك يجمع جزئيات يدرسها ويصنفها ويصدر أحكاماً فيها، والآخر يجمع كليات يصنفها ويشققها لتطبق على الجزئيات.

ومعلوم أن لكل باب في كتاب، بل لكل مسألة في باب مقتضيات خاصة، وطبيعة متميزة قليلاً أو كثيراً، وإذن فلا ينتظر أن يعالج سيبويه أبواب الكتاب، ولا مسائل الأبواب، علاجاً واحداً مطرداً، ومع ذلك يمكن أن يقال على الإجمال: إنه في تصنيف الكتاب كان يتجه إلى فكرة الباب كما تتمثل له، فيستحضرها ويضع المعالم لها، ويتعرف حاجتها من الأمثلة والنصوص، فيجمعها ويصنفها، ثم يعرضها جملة أو آحاداً، وينظر فيها تصعيداً وتصويباً، يحلل التراكيب، ويؤول الألفاظ، ويقدر المحذوف، ويستخلص المعنى المراد.

وفي خلال ذلك يوازن ويقيس، ويذكر ويعد، ويستفتي الذوق، ويستشهد الشواهد ويلتمس العلل، ويروي القراءات، وأقوال العلماء، إما لمجرد النص والاستيعاب، وإما للمناقشة وإعلان الرأي، وربما طاب له الحديث وأغراه البحث، فمضى ممعناً متدفقاً يستكثر من الأمثلة والنصوص، حتى تنقطع أو يدركك البهر، واللغة عنده دائماً وحدة متماسكة، يفسر بعضها بعضاً، ويقاس بعضها على بعض[1].

وهذا وصف دقيق لنظام سيبويه في علاج المسألة الواحدة، كيف عبر عن الفكرة الأساسية؟. وكيف برهن على رأيه فيها؟. وكيف استخدم كلام العرب، وهو المادة الخام، فوضعها موضع التحليل؟... وكيف استخرج أحياناً بعض القواعد، أو قرر بعض الاتجاهات؟..

ويقدم الأستاذ علي النجدي بعد ذلك مجموعة من الأمثلة والنصوص من (الكتاب) دليلاً على ما سبق أن قرره، منها مثلاً قوله:

---

(١) سيبويه إمام النحاة/١٥٨.

«تقول: جئتك أنك تريد المعروف، إنما تريد: لأنك تريد المعروف، ولكنك حذفت اللام ها هنا، كما تحذفها من المصدر إذا قلت:

وأغفر عُوراء الكريم ادخارَه     وأعرِض عن ذنب اللئيم تكرُّماً

وسألت الخليل عن قوله جلّ ذكره: ﴿ وأن هذه أمتكم أمةً واحدة، وأنا ربكم فاتقون ﴾، فقال: إنما هو على حذف اللام، كأنه قال: «ولأن هذه»، وقال: نظيرها: ﴿ لإيلاف قريش ﴾، لأنه إنما هو: ﴿ لذلك فليعبدوا ﴾، فإن حذفت اللام من (أن) فهو نصب، كما أنك لو حذفت اللام من ﴿ لإيلاف ﴾ كان نصباً، هذا قول الخليل، ولو قرأوها: ﴿ إن هذه أمتكم أمةً واحدة ﴾ كان جيداً، وقد قرىء، ولو قلت: جئتك إنك تحب المعروف ـ مبتدئاً، كان جيداً، وقال سبحانه وتعالى: ﴿ فدعا ربه أني مغلوبٌ فانتصرْ ﴾، وقال: ﴿ ولقد أرسلنا نوحاً إلى قومه أني لكم نذير مبين ﴾، إنما أراد: بأني مغلوب. . . .».

فكل ما في هذا النص لا يعدو أن يكون تقريراً لإمكانية في التعبير، وبياناً لوجهها، ثم إيراد لما يقابلها من كلام الله، وشعر العرب. وهي طريقة في علاج المادة اللغوية قريبة من الفطرة، ومناسبة لحاجة العصر الذي كان يعيش فيه سيبويه، وقد كانت حاجة تعليمية، تلتمس النموذج التعبيري وتحتذيه.

وأما منهج سيبويه في ترتيب أبواب الكتاب فيرى الأستاذ النجدي أن مداره «كان فكرة (العامل) أولاً وأخيراً، نظر في الجملة حين تكلم عن المسند والمسند إليه، فإذا هي فعلية وإسمية، فتكلم عن الفعل المذكور، وما حمل عليه في العمل، وعني بذلك المرفوع في حالة المماثلة، من الفاعل ونائبه، واسم كان وأخواتها، والمرفوع في أصله من منصوبات ظن وأخواتها، ثم تكلم عن الفعل المحذوف والفعل المذكور، وأنواع ما ينصبان من المفعولين، وعن استعمالات المصدر وما حمل عليه، أخذاً على عادته من التتبع والاستقراء، ثم تكلم عن عامل الجر، وطبق أعماله على التوابع، وصار من هنا إلى النوع الآخر من الجملة، وهو الجملة الإسمية، فتكلم عن الابتداء ونواسخه، واستطرد إلى الأدوات التي تجري على شبه منها في العمل.

وسيبويه يجزىء الموضوعات المتشعبة، ويفرد كل جزء بباب، فتكلم عن

الاستثناء في سبعة عشر باباً، وإنّ وأنّ في ثلاثة عشر، والترخيم في اثني عشر، وهو تشقيق مبالغ فيه، ويدل على إهدار الروابط الجامعة، ورعاية الفوارق اليسيرة، ولا نعرف لذلك فائدة، ولا نحسب أن بنا إليه حاجة إلا تشتيت الذهن، وتعويق الإحاطة والتحصيل[1].

وملاحظتنا على هذا الكلام أننا لا نتفق مع الأستاذ النجدي في تصويره أولاً للكتاب على أنه أشبه بكتب الفتوى، فمعنى ذلك أنه مهلهل النظام، يورد فتاواه ومسائله دون خيط يسلكها في وحدة منهجية، وإن كان الأستاذ قد حاول أن يخفف بعد ذلك من حدة هذه الفكرة، بما ذكره من أن فكرة العامل كانت هي المدار الذي دارت عليه خطته الكلية. ومن ناحية أخرى يبدو أننا نختلف مع الأستاذ النجدي في مفهوم (الباب)، فالباب كما نرى هو الموضوع المتكامل، الذي يضم جزئيات كثيرة، كباب الاستثناء مثلاً، فإذا كان سيبويه قد خص كل جزئية بعنوان مستقل أطلق عليه (باباً) فليس هذا سوى اختلاف تعبير نسبي تورط فيه بمقياسنا، وهو غير مانع من أن نلاحظ أنه ضم هذه الأجزاء كلها في موضع واحد فعلاً (في ثمانية عشر باباً)، ولم يقحم في حديثه في الاستثناء مسائل من أبواب أخرى، ولعل إحساسه بانفصال كل مسألة من مسائل الموضوع عن أختها، إلى جانب إحساسه بضرورة الدقة في التصنيف ـ هو ما دعاه إلى هذا الإسراف في الأبواب بعدد مسائل المشكلة الواحدة.

ويبدو أن السبب الجوهري في هذه التجزئة المسرفة أن سيبويه كان يعرف دوره كمنشىء لأول كتاب في نحو العربية، فعمد إلى الأمثلة التي تشير إلى قاعدة ما، يعرض الأمثلة ليستخرج القاعدة، بناءً على الأكثر، ثم يعمد إلى الأقل فيبينه خروجه على هذه القاعدة، وهو مسلك البصريين من قبله ومن بعده، وإمامهم في ذلك أبو عمرو بن العلاء[2].

وهو أيضاً طابع استقرائي وصفي، يبدأ بالمادة لينتهي إلى المقياس، بعكس الاتجاه الذي ساد بعد ذلك، حيث كان الباب يبدأ بالحكم أو المقياس، ثم تأتي

---

(١) سيبويه إمام النحاة/١٧٨.

(٢) من أسرار اللغة/١١.

المادة مصدقة له، وشاهداً عليه مع ما تيسر من العلل المتراكبة.

ولقد نجد لديه مسائل تستغرق عدداً من الصفحات، وهي في نظره (باب)، كما في علاجه (لظن وأخواتها)، ولقد نجد لديه مسائل تستغرق سطراً واحداً أو سطرين، وهي أيضاً (باب)، كما في قوله:

«هذا باب ما يجوز في الشعر من إيَّا ـ ولا يجوز في الكلام»، من ذلك قول الشاعر (رجز):

ـ إليك حتى بلغتْ إياكا ـ

وقال بعض اللصوص:

كـأنّـا يـومَ قُـرَّى إنمـ ـا نـقـتـل إيـانـا
قـتـلنـا مـنهـمْ كـلَّ فتىً ابيض حُسّـانـا[1]

ولسوف نجد فيما بعد أن بعض عناوين الأبواب عنده قد يبلغ صفحة أو زهاءها.

ولا ريب أن مشكلة المنهج في كتاب سيبويه تستحق حديثاً أكثر من هذا، إذ كانت هي المشكلة الرئيسية في تناول الكتاب، وكان غموضها في ثناياه داعية إلى القول بتشتته واضطرابه.

وأولى ملاحظاتنا عن الكتاب أنه مقسم إلى أقسام ثلاثة رئيسية، هي: النحو ـ والصرف ـ والأصوات.

وقد بدأ سيبويه بعلاج النحو، فاستوعب من المطبوع بين أيدينا الجزء الأول، وبعض الثاني، ثم ثنى بالصرف إلى ما يقرب من نهاية الجزء الثاني، ثم ختم الثاني بدراسة عن باب الإدغام، وما يحدث من التغيرات الصوتية نتيجة فشوه في الألسنة العربية، وكانت فرصة ليقدم لنا معارفه الصوتية الدقيقة، التي لم تضف القرون إليها إلا قليلاً نسبياً.

---

(١) الكتاب ٤٤٩/١، وقد ذكر الأستاذ راتب النفاخ نسبة البيتين إلى ذي الأصبع العدواني، نقلاً عن خزانة الأدب، انظر له: فهرس شواهد سيبويه/١٤٨.

وهذا تقسيم طبيعي، ذو طابع تعليمي، لأن التصنيف الحديث لعلم اللغة يضع الدراسة الصوتية أولاً، تليها الدراسة الصرفية، ثم النحوية أو التركيبية، إلخ.. لكن المشكلة التي كانت تواجه سيبويه ومن قبله من أئمة اللغة هي مشكلة الضبط الإعرابي، أعني مشكلة التراكيب، فقد كانت أكثر إلحاحاً من غيرها، ومن ثم بدأ بها الكتاب.

ولقد يبدو هذا الخط المنهجي متمشياً مع ما تنادي به مدرسة الجشطالت، ذات الاتجاه الكلي في التربية، حين تبدأ أولاً بالكل أو بالتركيب، ثم تنتهي إلى التحليل أو التجريد، وعليه يكون سيبويه متوافقاً مع تعاليم هذه المدرسة، وإن كان الأصل أن نقول: إن الاتجاه الكلي في المنهج ليس أمراً مستحدثاً، لأن سماته البارزة قد تقررت في عمل سيبويه، من قبل أن تولد المدرسة الجشطالتية بأحد عشر قرناً أو تزيد.

لكن الذي نؤكده هنا هو أن سيبويه كان متبعاً في الترتيب، لا مبتدعاً، فلا شك أن أستاذه، وسائر الأئمة على عهده، كانوا يعنون عناية فائقة بدرس النحو، ويعتبرونه أساس الفصحى، فنهج نهجهم، وسار على هديهم، وهذا أيضاً هو ما سارت عليه مدارس النحو من بعده.

ومسألة أخرى منهجية في هذا المقام هي مفهوم (النحو) لدى سيبويه؟ لقد وجدنا هذا المفهوم لدى الخالفين بعده يكاد ينحصر في كيفية ضبط أواخر الكلم، أي: في قصة الإعراب. فهل كان هذا هو ما يعنيه سيبويه من دراسته للنحو على هذا النحو؟..

الواقع أن طريقته في الدراسة كانت طريقة فذة، لم يقلده فيها، أو لم يستطع تقليده أحد ممن اشتغلوا بالنحو بعده. فقد كان يفهم من (النحو) ما نفهمه نحن الآن من (علم التراكيب) أو الـ Syntaxe، وهو مفهوم يدرس في إطاره فن التعبير، وعلاقات أجزاء الجملة بعضها ببعض، وعلاقات الجمل فيما بينها، ومن ثم وجدناه يعتمد في دراسته على تقديم نماذج التعبير المأثورة، كما سمعها من العرب، أو من شيوخه دون أن يلجأ إلى الأمثلة المصنوعة إلا لإيضاح الفكرة، أو تشخيص القاعدة، أو حيث لا يجد تعبيراً مأثوراً يرقى إلى مستوى الاحتجاج.

ووجدناه أيضاً يقدم إلينا مباحث في فن التعبير، لا تدخل الآن في نطاق النحو، بل هي من أبواب علم المعاني، كما يدرسه البلاغيون، مع أنها من وجهة النظر اللغوية الحديثة من صميم علم (النحو)، بل إن مباحث علم المعاني أشد اتصالاً بالدراسات اللغوية، منها بالدراسة البلاغية.

وسأنقل هنا نصاً واضح الدلالة على ما أقول، فقد بدأ سيبويه الكتاب بالحديث عن تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف، ثم عن أحوال أواخر الكلم: «وهي تجري على ثمانية مجار، على النصب والجر والرفع والجزم، والفتح والكسر والضم والوقف ـ أي السكون»، وبعد أن شرح مواضع كل حالة قدم لنا فكرة عن «المسند والمسند إليه»، وهي فكرة سريعة أعقبها قوله:

«هذا باب اللفظ للمعاني: اعلم أن من كلامهم اختلافَ اللفظين لاختلاف المعنيين واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين، وسترى ذلك إن شاء الله تعالى، فاختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين هو نحو: جلس وذهب، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، نحو: ذهب وانطلق، واتفاق اللفظين والمعنى مختلف قولك: وجدت عليه، من الموجدة، ووجدت، إذا أردت وُجدان الضالَّة، وأشباه ذلك كثير»[1].

فهو في هذا النص يتحدث عن الترادف والاشتراك اللفظي (وبعده بعدة أسطر).

«هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة ـ فمنه مستقيم حسن ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب. فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمس، وسآتيك غداً. وأما المحال فأن تنقض أول كلامك بآخره فتقول: أتيتك غداً وسآتيك أمس. وأما المستقيم الكذب فقولك: حملت الجبل، وشربت ماء البحر، ونحوه، وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه نحو قولك: قد زيداً رأيت، وكي زيدٌ يأتيك، وأشباه ذلك. وأما المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس»[2].

---

(1) الكتاب ١/١٥ ط الأعلمي.

(2) السابق ١/١٥ و١٦.

(وبعده مباشرةً).

وهذا باب ما يحتمل الشعرُ ـ اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام، من صرف ما لا ينصرف، يشبهونه بما ينصرف من الأسماء، لأنها أسماء كما أنها أسماء، وحذف ما لا يُحذَف، يشبهونه بما قد حذف واستعمل محذوفاً، كما قال العجاج:

(رجز):

قواطنا مكةَ من وُرْق الحَمِى

يريد: الحمام ـ وكما قال خفاف بن ندبة السلمي (كامل):

كنواحِ ريشِ حمامةٍ نجديةٍ ومسحتِ باللِّثتين عصفَ الإثمد

وكما قال (رجز):

دار لسُعدى إذهِ من هواكا

وقال: (وافر):

فطرتُ بمُنصُلي في يعملاتٍ دوامي الأيْدِ يخبطن السريحا

وكما قال النجاشي (طويل):

فلست بآتيه ولا استطيعُه ولاكِ اسقني، إن كان ماؤك ذا فضل

وكما قال مالك بن خُريم الهمداني (طويل):

فإن يك غثًّا أو سميناً فإنني سأجعل عينيه لنفسه مَقنَعاً

وقال الأعشى (كامل):

وأخو الغوانِ متى يشا يصرِمْنَهُ ويكنَّ أعداءً بُعَيد وداد

وربما مدوا مثل مساجد ومنابر، فيقولون: مساجيد، ومنابير، شبهوه بما جمع على غير واحدة في الكلام، كما قال الفرزدق (بسيط):

تنفي يداها الحصى في كلِّ هاجرةٍ نفيَ الدنانيرِ تنقادُ الصياريف

وقد يبلغون بالمعتل الأصلَ فيقولون: رادد، في رادّ، وضننوا، في ضنوا[1] وهكذا يستمر سيبويه في عرض ما تراءى له من الضرورات التي استعملها الشعراء، لغرض عمد إلى تحقيقه، هو أن يفهم قارئه أنه مقبل على دراسة كلام العرب، والكشف عن مقاييس هذا الكلام، ومن الضروري أن يفرق بين مستويين في هذا الكلام: مستوى النثر الذي يطرد فيه القياس، وتتحقق القاعدة النحوية، ومستوى الشعر، الذي يرتكب فيه من المخالفة، ما تدعو إليه الضرورة، وليس مما يؤخذ على الشاعر أن يستخدم الضرورة، ويستبيح قواعد النحو المطردة، بل لقد استعملت العرب هذه الضرورة، وأساغها لسانهم[2] فكل ما يلجأ إليه الشعراء من زيادة أو نقص، أو حذف، أو تقديم، أو تأخير، أو إبدال أو تغيير وجه من أوجه الإعراب إلى وجه آخر، أو تأنيث المذكر أو تذكير المؤنث ـ وهو جائز لهم، غير مرضي في أقوال غيرهم من الناشئين.

وما مضى في أول هذا النص نجده لدى دارسي علم المعاني، في مبحث الخبر، واحتماله الصدق والكذب، وقد تجنب الحديث فيه أئمة النحو بعد سيبويه، أما هو فقد قدمه على هذا النحو المنطقي البسيط.

وسيبويه لا يكف في مواضع كثيرة من الكتاب عن أن يتتبع الضرائر الشعرية، ويؤكد موقعها تأكيد الحريص، كأنما ليحصن القواعد المصطلح عليها، وليفسح المجال للمتعلمين والمتأدبين، وانظر إليه في موضع آخر يتحدث عن اختصاص بعض الحروف بالأفعال: «فمما لا يليه الفعل إلا مُظهراً: قد وسوف ولمّا، ونحوهن، فإن اضطر شاعر فقدم الاسم، وقد أوقع الفعل على شيء من سببه (أي متعلق به) ـ لم يكن حد الإعراب إلا النصب، وذلك نحو: لم زيداً أضربه، إذا اضطر شاعر فقدم، لم يكن إلا النصب في زيد، ليس غير، لو كان في شعر»[3].

---

(١) الكتاب ١٨/١ وما بعدها.

(٢) ارجع في هذا إلى كتاب الموشح للمرزباني، فقد تتبع مآخذ العلماء على الشعراء، وكلها من باب الضرورات التي لجأ إليها الفحول، سواء في ذلك الجاهليون والإسلاميون.

(٣) الكتاب ٦٥/١.

وفي موضع ثالث يجمع بين مسائل بلاغية وأخرى نحوية بأسلوبه التعليمي: (هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول، وذلك قولك: ضرب عبدُالله زيداً، فعبدالله ارتفع هنا كما ارتفع في (ذهب)، وشغلت (ضرب) به، كما شغلت به (ذهب)، وانتصب (زيد) لأنه مفعول به، تعدى إليه فعل الفاعل، وإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك: ضرب زيداً عبدُالله، لأنك إنما أردت به مؤخراً ما أردت به مقدماً، ولم ترد أن تَشغل الفعل بأولَ منه، وإن كان مؤخراً في اللفظ، فمن ثم كان حد اللفظ فيه أن يكون الفاعل مقدماً، وهو عربي جيد كثير، كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنَى، وإن كانا جميعاً يُهمانهم ويعنيانهم»[1].

وفي باب الأفعال التي تستعمل وتلغى يعلق على قول الشاعر ـ وهو (اللعين المنقري) ـ يهجو العجاج:

أبالأراجيز يا ابنَ اللؤم تُوعدني وفي الأراجيز خِلتُ اللؤمُ والخورُ

فيقول: (أنشدناه يونس مرفوعاً عنهم، وإنما كان التأخير أقوى لأنه إنما يجيء بالشك، بعد ما يُمضي كلامَه على اليقين، أو بعد ما يبتدىء وهو يريد اليقين، ثم يدركه الشك[2].

بل لقد نجده وقف أبواباً كاملة لعلاج مسائل هي من صميم علم المعاني الآن، ومن أمثلة ذلك حديثه: «باب من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعاً، لأنك تبتدئه لتنبه المخاطب، ثم تستفهم بعد، وذلك قولك: زيد كم مرة رأيته، وعبدالله هل لقيته... إلخ»[3].

وهنا يجيء دور مسألة منهجية: كيف قدم سيبويه هذا الحديث عن (المسند والمسند إليه) في أول كتابه؟.. ولم يكن منه ما كان ممن جاؤوا بعده حين قدموا

---

(١) الكتاب ٢٤/١.
(٢) السابق ٧٨/١.
(٣) السابق ٨١/١.

الحديث عن المعرب والمبني، وأحوال الإعراب، والمعارف، والنكرات، قبل الحديث عن المبتدأ والخبر؟.

ربما ظن بعض الباحثين أن هذا آية اضطرابه في المنهج، ولكن الرجل يقدم حجته من أول لحظة، يتدارك بها قارئه، كيلا يظن به الظنون، فيقول:

«واعلم أن الاسم أول أحواله الابتداء، وإنما يدخل الناصبُ والرافعُ، سوى الابتداء، والجارُ على المبتدأ، ألا ترى أن ما كان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ... فالابتداء أول، كما كان الواحد أول العدد، والنكرة قبل المعرفة»[1].

وإذن، فتصور سيبويه لمنهجه له بداية منطقية، يضع بمقتضاها الشيء في موضعه، وهو ما لم يلحظه من جاءوا بعده، فخالفوه بتقديم أبواب تأخرت عنده قليلاً أو كثيراً، لأنهم راعوا اعتبارات أخرى.

ولذلك وجدنا سيبويه يتعرض للمسألة من مسائل النحو بالإشارة العامة، مستهدفاً تسجيلها كيلا تضيع من الذاكرة، ثم يشقق المسألة عدة مسائل، فيجعل كلا منها في موضعها باباً مستقلاً، فيقول مثلاً: «هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره استغناء عنه، وسأمثله لك مُظهراً لتعلم ما أرادوا إن شاء الله تعالى»[2]، وينتهي بذلك الإشارة إلى الباب العام، لتبدأ عملية التشقيق، والتفريع إلى أبواب فرعية، وهو صنيع رجل يعي خطته وعياً كاملاً، فيضع كل مسألة في موضعها، بعد أن يضعها جميعاً تحت عنوان عام، في (باب) مستقل لم يتجاوز في الحقيقة سطراً واحداً.

* * *

لقد ناقشنا حتى الآن الخط المنهجي العام في الكتاب، وهو خط لاحظه جميع من ناقشوا مسألة ترتيب مواده، فالنحو أولاً، يليه الصرف، ثم الأصوات.

ولكن كيف رتب أبواب النحو مثلاً، في القسم الخاص به؟... هذا هو

(١) السابق ١/١٥.
(٢) الكتاب ١/١٦٣.

السؤال الذي يفرض نفسه، والذي طالعنا من قبل دراسة عنه من وجهة نظر الأستاذ علي النجدي، حيث جعل مدار الترتيب فكرة العامل التي سيطرت عليه. فهل كانت فكرة العامل هي حقاً الاعتبار الوحيد الذي حكم منهج سيبويه، وفرض عليه هذا الترتيب الذي يبدو معقداً..؟.

ذلكم هو السؤال الذي أهمتنا الإجابة عنه، ونستطيع أن نقرر ابتداءً أن فكرة العامل لم تكن هي الاعتبار الوحيد الذي حكم منهج سيبويه، وإن كانت فكرة بارزة في الترتيب، وهي واضحة من أول الكتاب، حيث قسم أبواب النحو إلى ما يخص العوامل، وما يخص المعمولات، وتحدث عن فكرة العامل صراحة من أول الكتاب.

وكان حديثه عن العوامل علاجاً لمسائل (عمل الفعل) في الفاعل، وفي المفعول، وفي التوابع، ومسائل (عمل اسم الفاعل)، ومسائل (عمل المصدر)، وذلك في مساحة كبيرة من الكتاب، في جزئه الأول.

وكان حديثه عن المعمولات بعد ذلك: حيث تناول المفاعيل، والمنصوبات بعامة، فدرس الحال وظرفي الزمان والمكان، والتوابع، وعالج فيها كذلك اسم إن، والمنادى، والاختصاص والترخيم، ولا النافية للجنس، والاستثناء.

غير أن اعتبار العامل ـ كما قلنا ـ لا يمكن أن يستبد بالمنهج إلى حد التفرد، وإنما وجدنا اعتبارات أخرى عديدة، تصير معه جنباً إلى جنب.

**أولها: اعتبار الإعراب والبناء:**

فسيبويه لم يعالج في كتابه أية مسألة من مسائل البناء، كباب مستقل، حتى فرغ من المعربات، اللهم ما خلا تعرضه للفعل الماضي في نطاق حديثه عن العوامل، وكذلك الأمر، وهو اعتبار لا يمكن إغفاله، أو تجاوزه.

ولذلك وجدناه يؤخر حديثه عن (لا النافية للجنس) حتى يقترب من النهاية، ويكاد يدخل إلى حديث البناء، فيكون علاجه لما يكون فيه الإعراب والبناء أشبه بالحكمة في الترتيب المنهجي، فالحالة وسط بين الإعراب والبناء، وكذلك (باب النداء) الذي سبق (لا النافية للجنس)، غير أن أحوال إعرابه أكثر

من أحوال بنائه، فقدمه قليلاً، وختم بباب الاستثناء، الذي وجد أكثر أدواته من المبنيات، حروفاً كن أو أفعالاً: (إلا، خلا، عدا حاشا، ليس لا يكون)، وليس فيها من المعربات إلا: (غير، سوى، سواء). وهكذا يكون دخوله إلى الحديث عن مسائل البناء دخولاً طبيعياً، لا مضطرباً، فيأتي حينئذٍ إلى دراسة الضمائر، وأسماء الشرط، والحروف المبنية مثل: (قد وسوف ولكن).

ويختم حديثه في النحو بدراسة الألف المقصورة والممدودة والجمع السالم، وهي لواحق تقترن بالأسماء، أشبه بالعمل الصرفي، فكانت مدخلاً إلى دراسة الصرف، وختاماً لدراسة النحو.

ويلاحظ في هذا الجزء الأخير الذي تناول فيه المبنيات أنه رتبه كذلك ترتيباً فنياً، فجعل ما يكون سابقاً في الجملة أولاً، كالضمائر، وأسماء الشرط، وحروف قد وسوف ولكن وغيرها. وجاء بعدها بما يكون لاحقاً، وهو ما ختم به الحديث، ليبدأ أول باب في الصرف قائم على أساس الإلحاق، وهو باب (الإضافة) أو النسب.

**وثانيها: كون الوجه الإعرابي واحداً أو متعدداً:**

ولا بد لنا هنا أن نستعرض الكتاب، لتتبع صدق هذه الملاحظة، أو بعبارة أدق: مدى صدقها داخل منهجه.

فهو قد بدأ الكتاب بالحديث عن أقسام الكلمة: (اسم وفعل وحرف). ثم تحدث عن مجاري أواخر الكلم، أو علامات ضبط الأواخر، وما يكون منها من التراكيب، ودخل مباشرة إلى الحديث عن المسند والمسند إليه. وتعرض لبعض المسائل البلاغية، ولبعض الضرورات الشعرية، على ما مضى. ثم تناول (باب الفاعل) وعلاقته بالفعل، والفاعل لا يكون إلا مرفوعاً تماماً كالمسند والمسند إليه، بمعنى المبتدأ والخبر، ما داما مبتدأ وخبراً فكلاهما ذو حالة إعرابية واحدة، هي الرفع.

وإذا كان قد تناول في باب الفاعل جانباً من المفعول به ونائب الفاعل، فهما ذوا حالة إعرابية واحدة أيضاً: هي النصب أو الرفع.

ويتحدث عن الفعل من حيث التعدي واللزوم وعن الأفعال التي لا يجوز فيها الاقتصار على الفاعل، وهي (ظن وأخواتها)، ومعمولاً ظن وأخواتها ليس فيها إلا النصب، ويشده هذا الحديث إلى بعض أحوال الجملة الإسمية، فالشيء بالشيء يذكر، وسيبويه ممن تتمثل فيهم نظرية تداعي المعاني بطريقة واضحة، وإن كان محترساً ألا يتورط في استطراد قد يفقده الموضوع الأصلي، فيعدل عنه مرجئاً الأمر إلى حين، وفي هذا المقام يتحدث عن الأخبار بالنكرة عن النكرة، وعن بعض نواسخ هذه الجملة.

وهنا يجيء إلى علاج المفعول به، في موضعه الأصلي، وقد جعله في إطار علاجه لبناء الاسم على الفعل (حالة المفعولية)، وأما بناء الفعل على الاسم (فحين يكون الاسم مبتدأ، والخبر جملة فعلية، أو هي حالة المسند والمسند إليه).

**ترتيب داخلي:**

والغريب أن سيبويه يلتزم في هذا كله تصنيفاً داخلياً يرتبط باعتبار ثالث، **هو أن هذه المسائل كلها في حالة الإثبات.**

ثم ينتقل إلى الاستفهام فيعالج جملته مع مختلف الأدوات، وأثر الفعل في الاسم المبني عليه، وهو يتناول أدوات الاستفهام على أنها قيود للجملة، ثم يعالج الأمر والنهي، وحروف الأمر والنهي، وهما حالتان خلاف الاستفهام، وهي كلها حالات خلاف الإثبات. وما يدخل في جمل الاستفهام أو الأمر أو النهي إنما يلتزم حالة إعرابية واحدة غالباً، فعلاً كان أو اسماً.

ولا زالت أبواب الحديث مقتصرة على كون العامل هو الفعل.

ويأتي بعد ذلك دور العوامل غير الأفعال، مما يشبه الفعل، كاسم الفاعل، والصفة المشبهة به، وعملها، وعمل المصدر، وهي كلها عوامل أصيلة في التأثير في المعمولات.

فإذا فرغ منها جاء إلى الصيغة الأخرى للفعل، وهي صيغة البناء المجهول، ويفسر كيف يكون الظرف أو الجار والمجرور نائبين عن الفاعل.

وحالة أخرى شبيهة بالفعل هي اسم الفعل.

والعامل كما نرى في كل هذه الأبواب مذكور، واضح المكانة في بناء الجملة، وهنا تتدخل كذلك ضرورة التصنيف الداخلي بناءً على اعتبار رابع، فيأخذ في الحديث عن سقوط هذه العوامل أو إضمارها، متى يضمر الفعل؟.. وما أثر هذا المضمر في أجزاء الجملة؟ ويدخل في ذلك أبواب التحذير والإغراء والأمر، والحذف الوارد في الأمثال.

ويرد بعد ذلك مسألة انتصاب المصدر بالفعل المحذوف، ولا بأس بأن يعالج أحوالاً أخرى للمصدر على سبيل الاستطراد، كالمصدر المبتدأ، والمصدر المنصوب، والنائب عن المصدر، وتثنية المصدر (أي تكراره) ورفعه.

وكل ذلك أحوال إعرابية واحدة في الموقع الواحد. وربما بدا لنا سؤال عن السبب الذي من أجله لم يتحدث سيبويه عن مسائل المصدر هذه في أثناء حديثه السابق عن المصدر؟..

والجواب بدهي ينحصر في أن المصدر هنا لك كان عاملاً، أما هنا فهو معمول أولاً، والعامل محذوف ثانياً، وهما اعتباران منهجيان يفرضان هذا الوضع الذي يبدو في ظاهره غير منهجي.

فإذا فرغ من هذا عاد إلى المنصوبات ليعالج نصب المصدر مفعولاً به، أو حالاً، وما جاء منه مضافاً معرفة. وتوكيداً، ومن الأسماء المنصوبة ما ليس مصدراً، فهو منصوب على الظرفية أو الحالية، أو التمييز.

ويلاحظ أن سيبويه حتى الآن لم يتعرض إلا لحالتين إعرابيتين هما: الرفع، والنصب، ويتحدث عن عواملها هذا الحديث المفصل وهنا يأتي دور عامل الجر، أو بعبارة أخرى: دور حالة الجر، فيبدأ بالحديث عن المواقع التي يرد فيها الجر على الاسم، كما يرد الرفع والنصب، فيعالج من التوابع: النعت والبدل، ويتبع ذلك بما يتوهم فيه الصفة، وهو حال، مثل: هذا عبدالله منطلقاً، ويجدها فرصة لعرض مسائل الخبر التي فاتته فيما سبق. ولعل العلاقة هنا هي كون الخبر في موقع الصفة، وتظهر هذه العلاقة في: (باب ما ينتصب خبره لأنه معرفة، وهي معرفة لا توصف، ولا تكون وصفاً، وذلك نحو: مررت بكلٍّ قائماً).

ثم يأتي التوكيد اللفظي الذي يكون بتثنية المؤكد، أي بتكراره، وهو موضع ترد عليه أحوال الإعراب الثلاثة: الرفع والنصب والجر.

والغريب أن سيبويه يستأنف مرة أخرى في هذا الموضع باباً بعنوان: (هذا باب الابتداء)، وكأنه عود على بدء فهو قد بدأ الكتاب بالحديث عن: (المسند والمسند إليه)، وهو يتحدث في الموضوع حديثاً جديداً، يخيل إلى قارئه أنه لم يتعرض للمشكلة ذاتها من قبل، فيبدأ بتعريف المبتدأ، ثم يستمر في عرض مسائله كما يراها، ويبدأ بنفس المثال: (عبدالله منطلق).

لكن مناسبة هذا الباب سرعان ما تتضح فهو قد عالج هنالك فكرة الإسناد بطريقة سريعة، متوقعاً أن يتعرض للموضوع تفصيلاً فيما بعد، وجاءت مناسبته هنا. أضف إلى ذلك أنه سوف يتحدث عن الخبر الذي قد يكون مرفوعاً على الأصل، وقد يكون منصوباً، إذا كان خبراً لكان أو إحدى أخواتها، وقد يكون جاراً ومجروراً، ومعنى ذلك أن الجر، وهو الحالة الإعرابية الثالثة، وقد برز في هذا الباب، فلزم الإتيان به في سياق جملة من الأبواب المشتركة بين حالات الإعراب الثلاثة.

وبعبارة مختصرة: لقد كان حديث سيبويه عن المسند والمسند إليه في أول الكتاب لمحة سريعة عن طبيعة الجملة التي يريد التصدي لتقعيد حالاتها، أما هنا فالحديث مسوق كمدخل لدراسة النواسخ ذات الحالات الإعرابية المختلفة، ومن ثم وجدناه يبدأ كلا البابين بنفس المثال: (عبدالله منطلق). فالمهم عنده هو فكرة الباب، لا تنويع الأمثلة.

ويلي ذلك باب (كم) الابتدائية والخبرية، فهي تجمع بين الرفع والنصب، باختلاف مواقعها.

وقال القول نفسه في (باب النداء) الذي يجمع بين حالات الرفع والنصب باختلاف أقسامه، وقد يرد في جملته مضاف إليه مجرور في حالة المنادى المضاف، ويتصل بالنداء (الندبة، والترخيم). أما (اسم لا ـ النافية للجنس)، وهي تعمل عمل (إن) ـ فيجمع بين الرفع الموقعي، والنصب الشكلي.

وكذلك (باب الاستثناء) الذي يجمع بين حالات الرفع والنصب والجر: الرفع في حالتي: البدل من المرفوع، والتفريغ في مثل: ما قام إلا محمد، والنصب في حالات: الاستثناء التام الموجب، والبدل من المنصوب، والتفريغ في مثل: ما رأيت إلا محمداً، والجر في حالات: البدل من المجرور، والتفريغ في مثل: ما مررت إلا بمحمد والإضافة إلى (غير، وسوى)، والجر بخلاً وعدا وحاشا... وهكذا.

وهنا أيضاً ينتهي حديث سيبويه عن المظهر من الأسماء، وما يعرض له من حالات فصلنا القول في نظامها عنده، ثم يبدأ الحديث عن المضمرات، والمظهر والمضمر يمثلان اعتباراً آخر في منهج سيبويه، أي:

إنه يؤخر الحديث عن المضمر حتى يفرغ من المظهر.

وهو يؤخر الحديث عن المبني حتى يستوفي الحديث عن المعرب..

ويدلنا على أنه كان يهتم بالحالة الإعرابية أكثر من اهتمامه بمجاري أواخر الكلم، وهي ما نعرفه الآن بضبط أواخر الكلم ـ أنه حين جاء إلى الحديث عن المضمرات افتتح كلامه بقوله:

«هذا باب مجرى علامات المضمرين وما يجوز فيهنّ، وسنبين ذلك إن شاء الله[1]»، وهو يقصد بكلمة (مجرى) شكل الآخر في حالتي البناء والإعراب، ويقصد بكلمة (علامات): لفظ الضمائر نفسها، فهي في مصطلحه (علامات) على المتكلم أو المخاطب أو الغائب. وربما أوردنا نص حديثه في علاجنا للغة سيبويه ومصطلحاته.

لم يمنع سيبويه من التعرض لشكل الضمير اهتمامه أولاً بالموضوع، وهو يتدرج في حديثه عن الضمائر، فيبدأ بالمضمر المرفوع، ثم المنصوب، ثم المجرور، ثم ما يجتمع فيه النصب والجر، ثم ما تجتمع فيه الأحوال الثلاثة.

---

(١) الكتاب ١/٤٤٣.

ويأتي بعد ذلك بمسائل تابعة للضمائر، كوقوعها وصفاً، ويعني بالوصف هنا ما نعرفه من أسلوب التوكيد مثل: (مررت بك أنت)، وكوقوعها بدلاً، أو فضلة.

ويستطرد في الحديث عن (أيّ) التي هي بمنزلة الضمير الموصول (من)، وفيها الأحوال الإعرابية الثلاثة.

فإذا فرغ من (أي) تحدث عن (مَن) وصلتها. وبذلك ينتهي الحديث عن الأسماء وما لابسها، ليبدأ الحديث عن الأفعال، وأهمها الفعل المضارع، لكونه معرباً في أكثر حالاته، ولا يبنى إلا إذا لحقته (مباشرة) نوناً التوكيد، أو نون النسوة، فكان طبيعياً أن يبدأ به، ليعالج حالاته: مرفوعاً، ومنصوباً بأدوات النصب، ومجزوماً بأدوات الجزم.

وهو في علاجه للأدوات يتدرج: من الناصب فقط، إلى ما ينصب في حالة، ولا ينصب في حالة أخرى، مثل: حتى، الفاء، الواو، أو.

ثم يتناول الجوازم تفصيلاً، شرطية، وغير شرطية.

ثم يعالج دخول الحروف الجارة على أدوات الجزم مثل: (على أي دابة أُجمَلْ أركبه) ثم الجزاء والقسم، ثم الجزم في جواب الأمر، واستخدام الأفعال في القسم.

ثم يعالج الحروف الخاصة بالأفعال، والخاصة بالأسماء، والمشتركة بينهما، وبهذه المناسبة يتعرض للحديث عن (إن وأن) مثقلة ومخففة، من حيث كانت في هذه الحالة يليها الفعل في الظاهر، ثم أو، وأم.

وبذلك يكون سيبويه قد أكمل الحديث عن الأحوال التي تعرض للاسم المنصرف، أو المتمكن، وحالة التمكن هي الحالة الأصلية للاسم، كما يكون استوفى الحديث عن الفعل، فيجد بذكائه المنهجي أن الوقت قد حان للحديث عن الاسم غير المتمكن، أو الذي لا ينصرف.

وربما خطر للذهن أن موضع الحديث عن ما لا ينصرف قد تأخر، فقد كان حقه أن يجيء قبل الفعل، فلماذا أخره سيبويه إلى هذا الموضع؟.

والجواب عن ذلك في غاية البساطة، فإن من أسباب منع الصرف، أو عدم التمكن في الاسم شبهه بالفعل، ولذلك كان أول الأسباب التي تحدث عنها سيبويه في هذا الباب، فقال:

«هذا باب ما ينصرف وما لا ينصرف، هذا باب أفعل: اعلم أن أفعل إذا كان صفة لم ينصرف في معرفة ولا نكرة، وذلك لأنها أشبهت الأفعال، نحو: أذهبُ وأعلمُ قلت: فما باله لا ينصرف إذا كان صفة وهو نكرةٌ؟ (وهذا السؤال للخليل)، فقال: لأن الصفات أقرب إلى الأفعال، فاستثقلوا التنوين فيه، كما استثقلوه في الأفعال، وأرادوا أن يكون في الاستثقال كالفعل، إذا كان مثله في البناء والزيادة، وضارعه، وذلك نحو: أخضر وأحمر وأسود وأبيض وآدر، فإذا حقرت (أي صغرت هذه الصفة) قلت: أخيضر وأحيمر، فهو على حاله قبل أن تحقره، من قبل أن الزيادة التي أشبه بها الفعل مع البناء ثابتة وأشبه هذا من الفعل: ما أميلح زيداً، كما أشبه أحمر أذهب»[1].

وهو كلام بالغ الإبانة عن العلاقة المنهجية بين هذا الباب، وسابقه، كعلاقة التابع بالمتبوع، فإذا استطرد منه سيبويه إلى الحديث عن بقية أمثلة الباب، كان حديثه طبيعياً، حتى لو لمحنا أحياناً مفارقة بين البابين في بعض المفردات، ثم يلحق سيبويه به الظروف المهمة، غير المتمكنة، أي: التي لا تنصرف.

ويعتبر باب ما لا ينصرف عند سيبويه النهاية الحقيقية لأبواب النحو الأساسية في الكتاب، إلا أنه يجيء بعده بفصل من الفصول الغريبة في موضعها، أقرب في الظاهر إلى أن يكون متصلاً بدراسة الأصوات. ولكن المتأمل في حديثه يرى أنه في موضعه المنهجي تماماً، لأنه بمثابة اللواحق التي تلي الأصول، إيذاناً بقرب الختام.

واستمع إليه يقول: «هذا باب إرادة اللفظ بالحرف الواحد، قال الخليل يوماً وسأل أصحابه: كيف تقولون إذا أردتم أن تلفظوا بالكاف التي في (لك)، والكاف التي في (مالك)، والباء التي في (ضرب)؟. فقيل له: نقول: باء كاف. فقال: إنما جئتم بالاسم، ولم تلفظوا بالحرف، وقال: أقول: كَهْ وبه.

---

(١) الكتاب ٢/٣.

فقلنا: لِمَ ألحقت الهاء؟. فقال: رأيتهم قالوا: عهْ، فألحقوا هاء، حتى صيروها يستطاع الكلام بها، لأنه لا يلفظ بحرف، فإن وصلت قلت: كَ و بَ فاعلم يا فتى، كما قالوا: ع يا فتى، فهذه طريقة كل حرف كان متحركاً، وقد يجوز أن يكون الألف هنا بمنزلة الهاء، لقربها منها، وشبهها بها، فتقول: باوكا، كما تقول: أنا، وسمعت من العرب من يقول: ألاتا، بلى فا، فإنما أرادوا، ألا تفعل، وبلى فافعل، ولكنه قطع، كما كان قاطعاً بالألف في أنا، وشركت الألف الهاء كشركتها في قوله: أنا، بينوها بالألف كبيانهم بالهاء في: هِيَه، وهنّه، وبغلتيهْ، قال الراجز:

بالخير خيراتٌ وإن شرًّا فا ولا أريد الشر إلا أن تا

يريد: إن شراً فشر، ولا يريد الشر إلا أن تشاء. ثم قال (الخليل): كيف تلفظون بالحرف الساكن، نحو: ياء (غلامي)، وباء (اضربْ)، ودال (قدْ)؟. فأجابوا بنحو مما أجابوا في المرة الأولى. فقال: أقول أبْ وأيْ، وأدْ. فالحق ألفاً موصولة»[1].

وهذا الحديث الذي يصور لنا كيف كان القدماء يتذوقون نطق الأصوات لم يأت به سيبويه لهذا الغرض الظاهري، بل إنما يسوقه لغرض آخر هو أن يفسر كيف يمكن التسمية بالحرف الواحد، وما الواجب الذي ترتد إليه سائر المقاييس في هذا الباب؟.

لكن أسلوب الرجل عذب، يعتمد على قصة واقعية، تفيد إلى جانب معلوماتها الموضوعية تمهيداً لما يليها من القضايا الأساسية.

ثم يلي ذلك علاج لمشكلة التسمية بالتركيب، وأحوالها الإعرابية. وبذلك ينتهي درس النحو عند سيبويه ليبدأ الصرف، شاغلاً أكثر الجزء الثاني الذي في ختامه باب عن الأصوات.

---

(١) الكتاب ٢ / ٧٠ ـ وهذا الذي ذهب إليه الخليل من أن الحرف لا يستطاع نطقه إلا متصلاً بهاء، أو ألف ـ يعتبر خطأ من وجهة النظر الحديثة، التي ترى إمكان النطق بالصوت مجرداً، بل وتشترط هذا التجريد في كل تجربة صوتية، ولكن ملاحظة الخليل تفصل فصلاً علمياً بين الصوت ولقبه، وهي ملاحظة تفيد المربين والمتعلمين على حد سواء.

وهكذا وجدنا أن المنهج عند سيبويه لا يحكمه اعتبار واحد، أو اعتباران، وإنما هو يخضع لجملة اعتبارات تتداخل في هيئة دائرة متحدة المركز، ولكن تختلف أقطارها، ويمكن تلخيص هذه الدوائر على النحو التالي:

**أولاً**: دائرة العامل النحوي ومعمولاته.
**ثانياً**: دائرة الإعراب والبناء.
**ثالثاً**: دائرة وحدة الوجه الإعرابي أو تعدده.
**رابعاً**: دائرة الإثبات وغيره.
**خامساً**: دائرة كون العامل فعلاً، أو غير فعل.
**سادساً**: دائرة كون العامل مذكوراً أو محذوفاً، وهاتان الأخيرتان متصلتان بالدائرة الأولى.
**سابعاً**: دائرة كون العنصر اسماً أو فعلاً.
**ثامناً**: دائرة كون الاسم مظهراً أو مضمراً.
**تاسعاً**: دائرة كون الاسم متمكناً أو غير متمكن.

وكل هذه الدوائر مركزها واحداً هو موضوع الدراسة، أعني (النحو) الذي شرع سيبويه في تقعيد مسائله لأول مرة في تاريخ الثقافة العربية، بل لأول مرة في تاريخ اللغات السامية.

ولا شك أن منهجاً تراعى في صياغته كل هذه الاعتبارات هو منهج معقد، ولا شك أيضاً في أن محاولتنا هذه للكشف عن منهج سيبويه قد أغفلت اعتبارات أخرى، ربما زادت الصورة تفصيلاً وإيضاحاً، حين تفسر، ولكنها لن تجعل الصورة أقل تعقيداً مما هي عليه الآن. وليس يؤثر على منهجية الكتاب أن تجد بعض مسائل تخص باباً متأخراً متناثرة في ثنايا باب متقدم، كما نلاحظ مثلاً في حديثه في أول الكتاب عن تعدي الفعل إلى المفعول، ثم استطراده إلى الحديث عن عمله في الحال في «باب ما يعمل فيه الفعل فينتصب»، على الرغم من أن (باب الحال) سوف يأتي متأخراً بعد ذلك في عبارته عنه بقوله: «باب ما ينتصب من الأسماء التي ليست بصفة ولا مصادر، لأنه يقع فيه الأمر فينتصب لأنه مفعول

فيه»[1] ثم ما يلي ذلك من الأبواب التي شغلت جزءاً كبيراً، ومتفرقاً.

بل إن هذا المنهج في التعرض لمسائل باب واحد على نحو متفرق هكذا ـ من خصائص منهج سيبويه، فيما يختص بالأبواب الفرعية: حيث يذكر في الأبواب الأصلية ما يتصل بها من مسائل الأبواب الفرعية وأمثلتها، فهو يدرس الموضوعات في ضوء فكرة (العمدة والفضلة)، على نحو استطرادي، لا يخل بما سبق ذكره من اعتبارات أو دوائر.

ولم يكن في الإمكان أن يكون الكتاب من الناحية المنهجية خيراً مما كان، وحسبه أنه بقي تجربة فريدة في مجال الثقافة العربية، لم تطاولها تجربة أخرى لاحقة في أي عصر من العصور.

وعلى أية حال فإن قيمة الرجل تعظم في نظرنا كلما خطونا في دراسة كتابه الكبير خطوات وئيدة، للاستطلاع، أو الفهم، أو البحث، أو الاستنباط، وهذه كلها مراحل لا بدّ منها لمن يريد معرفة الكتاب، وتقويم الرجل.

ولعل معاودة النظر في الكتاب من زوايا أخرى تضيف إلى ما قلنا حتى الآن أبعاداً جديدة تعيننا على فهم هذا المصدر الأصيل بين مصادر الدراسات اللغوية.

## أسلوب الكتاب

ولسوف نحاول أن نقدم صورة تقريبية بقدر الإمكان لأسلوب سيبويه، معتمدين على عرض النماذج طبقاً للموضوعات التالية:

١ ـ طريقة تسمية الأبواب.

٢ ـ المصطلحات والتعبيرات الخاصة به وتطورها من خلال أبواب الكتاب.

٣ ـ طريقته في التعليل.

ولقد سبق أن أوردنا من النماذج والأفكار ما يمس هذه الموضوعات من قريب أو بعيد، فتستطيع أن تقرن النظير إلى النظير، في محاولة لإكمال فكرتك عن الموضوع الواحد.

---

(١) الكتاب ١/٢٢٨.

## أولاً: طريقته في تسمية الأبواب

ألّف سيبويه الكتاب، ولم يكن التعبير الاصطلاحي عن أفكار النحو وموضوعاته قد استقر بعد، والمفروض أن أي اصطلاح علمي لا يستطيع أن يستقر في لغة الباحثين والدارسين إلا بعد أن تصقله الألسن والأقلام، بكثرة الاستعمال، فإما قبلته الأذواق، وإما رفضته لتضع مكانه اصطلاحاً جديداً.

وهذا هو الذي حدث من سيبويه ومن جاؤوا بعده، فهو قد وضع للأبواب عناوين ذات مفهوم مناسب للتعبير عن مضمونها، على الأقل من وجهة نظره، وربما كان تعبيره مقتبساً من لغة معاصريه من الشيوخ، والأقرن، لكن الملاحظ أن هذه العناوين التي وضعها سيبويه لم يعد أكثرها مستعملاً الآن في كتب النحو التقليدي، إما لأن العنوان قد اختصر، وإما لأنه قد غُير، وإما لأنه قد أسقط باندماجه في عنوان آخر.

وعلى أية حال فإن من جاؤوا بعد سيبويه لم يظهر جهدهم إلا في مجالين: مجال العناوين، ومجال ترتيب الأبواب[1]، وهما المجالان اللذان يلفت الاختلاف فيهما نظر الباحث.

وليس ممكناً استعراض كل عناوين الأبواب في الكتاب، فلذلك مجاله، لكنا نلمس بعضها مما يكون ذا دلالة على ما نقول، ولقد يبدو عادياً أن نجد في الكتاب عناوين مثل: «باب المسند والمسند إليه ـ باب الفاعل ـ باب المفعول ـ باب تخبر فيه عن النكرة بنكرة ـ باب الجر ـ باب الاستثناء ـ باب النداء ـ باب الندبة ـ باب حتى ـ باب الجزاء ـ باب إن وأن ـ باب نفي الفعل»، فهذه كلها مألوفة لنا، لوضوح فكرتها في أذهاننا، بالرغم من أن بعضها قد أصبح جزءاً من باب مثل: باب حتى (الذي اندرج في نواصب المضارع) وباب الجزاء (الذي أصبح ضمن باب جزم المضارع) أو على الأقل ضمن باب أدوات الشرط على فرض استقلالها.

لكن الذي يدهشنا أن يجعل سيبويه عنوان باب من هذه الأبواب على نحو

---

(١) قارن في هذا الصدد ما ورد في كتاب سيبويه، كما عرضناه آنفاً، وما ورد في المفصل للزمخشري، ثم ما ورد في ألفية ابن مالك باعتبارها تعبيراً عن التبويب الذي استقر عليه النحو العربي، لنجد البون شاسعاً بين المحاولات الثلاثة.

تنقطع في قراءته الأنفاس، ومن ذلك أنه قال:

«هذا باب الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول، والمفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل، ولا تعدى فعله إلى مفعول آخر، وما يعمل من أسماء الفاعلين والمفعولين عمل الفعل الذي يتعدى إلى مفعول، وما يعمل من المصادر ذلك العمل، وما يجري من الصفات التي لم تبلغ أن تكون في القوة كأسماء الفاعلين والمفعولين التي تجري مجرى الفعل المتعدي إلى مفعول مجراها، وما أجري مجرى الفعل وليس بفعل ولم يقو قوته، وما جرى من الأسماء التي ليست بأسماء الفاعلين التي ذكرت لك، ولا الصفات التي هي من لفظ أحداث الأسماء، ويكون لأحداثها أمثلة لما مضى، وما لم يمض، وهي التي لم تبلغ أن تكون في القوة كأسماء الفاعلين والمفعولين التي تريد بها ما تريد بالفعل المتعدي إلى مفعول مجراها، وليست لها قوة أسماء الفاعلين التي ذكرت لك، ولا هذه الصفات، كما أنه لا يقوي قوة الفعل ما جرى مجراه وليس بفعل»[1].

أي عنوان هذا الذي يشغل هذه المساحة؟! لقد يخفف من صعوبته أنه قسمه بعد ذلك إلى أبواب فرعية عديدة، ولكن يبقى هذا العنوان الوصفي الجامع أشبه بفهرس لهذه المجموعة من الأبواب، التي يكل الذهن في فهم المراد من عباراتها، ما لم يقرأ شيئاً من كل باب.

ويلاحظ أن سيبويه لم يستعمل كلمة (فصل) عنواناً على الموضوع الفرعي، أو جزء المشكلة، على ما يجري عليه تصنيفنا الحديث، فأغلب الظن أنه لم يكن يتصور مشكلته على نحو تنازلي كما نفعل نحن الآن: الإطار العام، يليه الأقسام الكبيرة، ثم الأجزاء الصغيرة.. وهكذا.. وإنما كان يتصور المشكلة العامة على أنها أشبه بقصر كبير، ذي أبواب كثيرة، يؤدي كل باب منها إلى جزء من المبنى الكبير. فالباب عنده وسيلة للدخول إلى المسألة المختلفة، وسيلة إلى التنويع في شكل تصنيف بسيط، ولذلك فقد يتناول في الباب مثالاً وحيداً. وقد يعرض لمسألة واسعة الامتداد، ومع ذلك فالباب هو الباب، مجرد مدخل إلى مناقشة جانب من جوانب المشكلة.

---

(١) الكتاب ١/٢٣.

ومن العناوين المطولة أيضاً قوله:

«هذا باب ما ينتصب فيه المصدر، كان فيه الألف واللام أو لم يكن فيه، على إضمار الفعل المتروك إظهاره، لأنه يصير في الإخبار والاستفهام بدلاً من اللفظ بالفعل، كما كان الحذر بدلاً من أحذرْ في الأمر»[1]، ومراده بهذا كله المصدر المنصوب مفعولاً مطلقاً، مع حذف فعله مثل: ما أنت إلا سيراً، أي: تسير سيراً.

واقرأ هذا العنوان أيضاً:

(هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد، فمن ثم ذكر على حدته، ولم يذكر مع الأول، ولا يجوز فيه الاقتصار على الفاعل، كما لم يجز في ظننت الاقتصار على المفعول الأول، لأن حالك في الاحتياج إلى الآخر هنا كحالك في الاحتياج إليه ثمت، وسنبيّن لك إن شاء الله»[2].

فهذا عنوان وصفي، لا رمزي، يكاد يخاطب أبسط الناس معرفة، ليفهمه مراد المؤلف، ويستنطقه بمضمون الباب، الذي هو (كان وأخواتها)، وهي طريقة تعليمية تتميز بها أكثر العناوين عند سيبويه، وبخاصةً المطولة منها.

ولقد تبدو ضرورة قراءة الباب لازمة لفهم عنوانه، حين يوقع العنوان المرء في حيرة لا يدري معها المراد منه، برغم أنه مكون من كلمات عربية، فإذا فهم الباب أدرك أن كلمة واحدة في النحو التقليدي الذي شاع بعدئذٍ أصبحت تحل محل هذا الإسراف في التعبير، وتغني عنه، قال:

«هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يُفعل به، وما كان نحو ذلك»[1] والمقصود بهذا كله (باب التنازع)، على ما عليه تسمية الباب في كتب النحو المعروفة، ومن أمثلته: (ضربت وضربني زيد).

---

(١) الكتاب ١/١٩٧.

(٢) السابق ١/٣٠. ويلاحظ أن نصوص العناوين هنا تبعاً لطبعة بولاق.

(١) السابق ١/٥٠.

قال سيبويه: «تحمل الاسم على الفعل الذي يليه، فالعامل في اللفظ أحد الفعلين، وأما في المعنى فقد يُعلم أن الأول قد وقع، إلا أنه لا يعمل في اسم واحد رفع ونصب»[1].

ويبدو أن تسمية هذا الباب هي من وضع النحاة بعده، إذ أنه لم يستعمل شيئاً من مادة (التنازع) في الباب كله.

ومن هذا النوع كذلك عنوانه: «هذا باب ما يكون فيه الاسم مبنياً على الفعل قدم أو أخر، وما يكون فيه الفعل مبنياً على الاسم»[2] يريد ما سمي من بعد ذلك (باب الاشتغال)، ونرجح أن هذه التسمية الأخيرة مأخوذة من بيان سيبويه ومناقشته لأمثلة الباب، لكن استصفاء العنوان على النحو المستعمل كان مهمة من جاءوا بعده، وقد شغل هذا الباب بمسائله المتفرعة صفحات تزيد على خمس عشرة.

وقد يكون العنوان ذا منطوق يختلف عن مفهومه، فقوله: (باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول) - لا يريد به الفاعل، بل هو باب (المفعول به) لكنه ألحقه بباب الفاعل، حيث كان هو مدار الجملة بفعلها ومفاعيلها.

وحسبي أن أقدم هنا هذا الفهرس الذي يضم تسميات الأبواب المهمة عند سيبويه ونظائرها في النحو التقليدي، لندرك من أول وهلة مدى ما بينهما من اتفاق واختلاف:

| | |
|---|---|
| * هذا باب علم ما الكلم من العربية | أقسام الكلمة |
| * باب مجاري أواخر الكلم من العربية | علامات الإعراب |
| * باب الفاعل | باب الفاعل |
| * باب المفعول الذي تعداه فعله إلى مفعول | ما ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر |

---

(١) نفس الموضع.

(٢) السابق ١/٥٥.

| | |
|---|---|
| * باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد... إلخ. | كان وأخواتها. |
| * باب ما أجري مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز إلخ.. | ما يعمل عمل ليس. |
| * باب ما تجريه على الموضع، لا على الاسم الذي قبله. | العطف على المحل. |
| * باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل، ولم يتمكن تمكنه. | التعجب. |
| * باب الأفعال التي تستعمل وتلغى | ظن وأخواتها |
| * باب من الفعل يستعمل في الاسم، ثم تبدل مكان ذلك الاسم اسماً آخر فيعمل فيه كل عمل في الأول. | البدل |
| * باب من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى، فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في (يفعل) كان منوناً نكرة. | عمل اسم الفاعل |
| * باب من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع. | اعمال المصدر |
| * باب الصفة المشبهة بالفاعل فيما عملت فيه. | الصفة المشبهة باسم الفاعل |
| * باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى. | سقوط الأدوات مع الأفعال توسعاً وفيه بعض أساليب المجاز بالحذف. |
| * باب وقوع الأسماء ظروفاً وتصحيح اللفظ على المعنى. | ظرفا الزمان والمكان |
| * باب ما يكون من المصادر مفعولاً | المفعول المطلق |
| * باب من الفعل سمي الفعل فيه بأسماء لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث. | اسم الفعل |
| * باب ما جرى من الأمر والنهي على إضمار الفعل | حذف الفعل في حالتي |

| | |
|---|---|
| المستعمل إظهاره، إذا علمت أن الرجل مستغن عن لفظك بالفعل. | والنهي |
| * باب ما جرى منه على الأمر والتحذير. | التحذير |
| * باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم. | المفعول معه |
| * باب ما ينصب من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره. | المصدر النائب عن فعل الأمر |
| * باب ما ينتصب من المصادر لأنه عذر. | المفعول لأجله |
| * باب ما ينتصب من الأماكن والوقت. | ظرفا المكان والزمان |
| * باب ما اشترك بين الاسمين في الحرف الجار فجريا عليه كما اشترك بينهما في النعت فجريا على المنعوت. | العطف |
| * باب البدل من المبدل منه. | البدل |
| * باب ما تجري عليه صفة ما كان من سببه، وصفة ما التبس به أو بشيء من سببه كمجرى صفته التي خلصت له. | النعت السببي |
| * باب ما ينتصب في التعظيم والمدح. | النعت المقطوع |
| * باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده. | إن وأخواتها |
| * باب النداء. | باب النداء |
| * باب الندبة. | باب الندبة |
| * باب الترخيم. | باب الترخيم |
| * باب النفي بلا ولا تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين. | لا التي لنفي الجنس |
| * باب الاستثناء. | باب الاستثناء |
| * باب الإضافة وهو باب النسبة. | باب النسب |
| * باب التصغير. | باب التصغير |
| * باب نظائر ضربته ضربة، ورميته رمية. | اسم المرة |

* باب ما عالجت به.　　　　　　　　　　اسم الآلة[1]

وهكذا نجد أن تسمية سيبويه للأبواب متميزة في أغلب الأحوال، وأن النحاة من بعده لم يحافظوا على حروفها، بقدر ما التزموا آراءها، وأكثر ما قدموا من تعديل لهذه التسميات هو اختصارها تيسيراً على المتعلمين، فأما ما كان منها مختصراً فقد أبقوه على حاله، ولسوف تتضح مسألة تقيد النحاة بعد سيبويه بمصطلحاته ولغته، أو عدم تقيدهم بها فيما يلي من الحديث.

---

(1) للزميل الاستاذ الدكتور أحمد الجندي فضل في هذه المقابلات، وقد أطلعني على ما لديه قبل كتابة هذه النقطة.

## ثانياً: مصطلحات الكتاب وطريقة تعبيره
## وتطورها من خلال أبواب الكتاب

لا شك أن ما قدمناه حتى الآن من حديث عن الكتاب قد كشف عن الطابع الخاص الذي تميز به أسلوب سيبويه. وهو أسلوب متين البناء، تغلب عليه الصحة النحوية، وإن قلت فيه اللمحات البيانية. وللمؤلف عذره في ذلك، فهو قد وضع كتابه على نهج تعليمي، ولذلك التزام فيه أداء المعلمين، الذين يحاولون إفهام مخاطبيهم.

أضف إلى ذلك أن سيبويه برغم علمه المحيط، ودرايته الكاملة بتصاريف اللسان العربي، ووجوه بيانه لم يكن - فيما يبدو لنا - ممن يميلون إلى استعراض قدرتهم البيانية، بل كان يحب المساواة في التعبير، فهو يستعمل كلمات بقدر ما في ذهنه من أفكار، لا يتزيد، ولا يطنب، ولا يختصر، فهو لا يكتب خطبة أو مقالة، وليس كتابه وصفاً لمنظر شاعري، أو دراسة تأملية. وتلك ميزة يلاحظها كل من جلس إلى مائدة الكتاب، يتناول منها فكرة، أو يلتهم منها باباً - لو أطاق.

ومع ذلك فقد نصادف في الكتاب تعبيرات يعيينا أن نجني منها ثمرة، بجانب أخرى تعرض مضمونها على القارىء المتصفح واضحة جلية، واقرأ معي هذه العبارة في حديث سيبويه عن: (المفعول الذي تعداه فعله إلى مفعول)، قال:

«واعلم أن المفعول الذي لا يتعداه فعله إلى مفعول يتعدى إلى كل شيء تعدى إليه فعل الفاعل الذي لا يتعداه فعله إلى مفعول»، وترجمة هذه العبارة بلغتنا المعاصرة: واعلم أن نائب الفاعل الذي يكتفي به فعله مثل: «ضُرِبَ محمد» يتعدى فعله إلى كل شيء تعدى إليه الفعل المبني للمعلوم من نفس النوع، فكما تقول: ضرب علي محمداً للضرب الشديد، تقول: ضرب محمدٌ الضربَ الشديد.

هكذا بكل بساطة. غير أن التباس المعنى باستخدام كلمة (مفعول) بمعنى (نائب الفاعل)، وإسناد التعدي إلى المفعول لا إلى الفعل، وكثرة الضمائر التي تحتاج إلى تفسير عائدها - كل ذلك أسهم في تعقيد الجملة على النحو المتقدم.

وخذ كذلك هذا التعبير، قال سيبويه:

«واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض. فالأفعال أثقل من الأسماء، لأن الأسماء هي الأولى، وهي أشد تمكناً، فمن ثَمَّ لم يلحقها تنوين، ولحقها الجزم والسكون، وإنما هي من الأسماء» فالكلام حتى الآن غامض يحتاج إلى بيان، ولكنه يتضح حين يفسره ما يجيء بعد، وهو قوله:

«ألا ترى أن الفعل لا بدّ له من الاسم، وإلا لم يكن كلاماً، والاسم قد يستغني عن الفعل، تقول: الله إلّهنا، وعبدالله أخونا». فقد وضح بهذا مراده من قوله: وإنما هي من الأسماء، أي: أن الأفعال مشتقة من الأسماء.

ومن تعبيراته الخاصة التي لم توجد عند غيره من مؤلفي النحو قوله: «اعلم أنهم مما يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك» وهو يريد بعبارة (مما يحذفون): (ربما يحذفون)، على ما ذكره السيرافي، وأشار إليه الأستاذ علي النجدي[1]، وهو تعبير يجيء في سياقه سلساً طيعاً، يكاد ينفرد به سيبويه من دون المؤلفين بعده.

ومن المصطلحات الخاصة عنده، ولم يستخدمها النحاة من بعده إلا قليلاً أن نجده يستخدم (كلمة الوقف) بمعنى السكون، وكلمة (الإجراء) بمعنى التنوين، (والمتمكن)، أي: المعرب، (وغير المتمكن) أي: المبني، ويقول: إن (منذ) بمنزلة (من) في الأيام، يقصد ظرف الزمان، وهو يستعمل (الواجب) بمعنى المثبت، ويستعمل كلمة (التثنية) بمعنى التكرار، ومنه (تثنية المستثنى)، و(الالتباس) عنده هو التعلق، و(البيان) هو الإظهار، والتحقيق عكس (الإدغام).

وقد يصف المعرفة بأنه: (معروف، ومن ذلك العلم) ويجعل الضمير المؤكد في مثل (مررت بك أنت) وصفاً، كما يطلق عبارة (الوصف) على أكثر التوابع، وهو يصف (أنْ) بأنها اسم، وما عملت فيه صلة لها، قال: «ومثله في السعة:

---

(١) سيبويه ـ إمام النحاة/١٥٥.

أنت أكرم علي من أن أضربك. . إنما تريد: أنت أكرم علي من صاحب الضرب. . . لأن قولك: أن أضربك. . . هو الضرب لأنْ أنْ اسم، وأضربك من صلته»[1].

وهو يكرر نفس التعبير في قوله:

«هذا باب إن وأن: أما أنَّ فهي اسم، وما عملت فيه صلة لها، كما أن الفعل صلة لأنْ الخفيفة، وتكون أن اسماً، ألا ترى أنك تقول: قد عرفت أنك منطلق، فأنك في موضع اسم منصوب، كأنك قلت: قد عرف ذاك»[2].

ولا ريب أن مراد سيبويه من وصف هذين الحرفين بأنهما اسم - مفهوم على أنهما تسبكان مع ما بعدهما بمصدر، هو اسم، فكلتاهما دليل على هذا الاسم، ووسيلة إلى سبكه، ولكن هذا التعبير لم يستعمل عند غيره من النحاة، بل ظل من خصائص أسلوب الكتاب.

وقد سبق أنه يسمي نائب الفاعل: المفعول، لكن الغريب أنه حين يتحدث عن اسم كان وخبرها يجعلهما فاعلاً ومفعولاً، فيقول:

«هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد».

وقد علمنا أن هذا الفعل سمي فيما بعد بالناسخ، وأن الفاعل والمفعول في جملته هما اسمه وخبره، بعيداً جداً عن عبارة سيبويه.

وهو يستخدم كلمة (بنات) عبارة عن معنى (ذوات)، (فبنات الثلاثة) هي الكلمات ذوات الثلاثة الأحرف. كما يستخدم كلمة (الإضافة) بمعنى (النسب) وقد تخصص كل منهما للدلالة على باب نحوي مستقل، فيما بعد.

وعبر عن حروف الجر بأنها (حروف الإضافة)، وجعلها شاملة لمجموعة من الكلمات ليست بالحروف، فقال:

---

(1) الكتاب ١/١٣١.
(2) السابق ١/٥٣٩.

«هذا باب الجر ـ والجر إنما يكون في كل اسم مضاف إليه، واعلم أن المضاف إليه ينجرُّ بثلاثة أشياء: بشيء ليس باسم ولا ظرف، وبشيء يكون ظرفاً، وباسم لا يكون ظرفاً، فأما الذي ليس باسم ولا ظرف فقولك: مررت بعبدالله، وهذا لعبدالله. . . وأما الحروف التي تكون ظرفاً فنحو: خلف، وأمام، وقدام، ووراء، وفوق، وتحت، وعند، وقبل، ومع، وعلى، لأنك تقول: من عليك، كما تقول: من فوقك، وذهب من معه. و (عن) أيضاً ظرف بمنزلة ذات اليمين، والناحية، ألا ترى أنك تقول: من عن يمينك، كما تقول: من ناحية كذا. . وكذلك سائر هذه الحروف، وهذه الظروف أسماء، ولكنها صارت مواضع للأشياء، وأما الأسماء فنحو: مثل وغير وكل وبعض. . . إلخ[1].

وهذا مثال آخر من حديثه يتمثل فيه طابعه الخاص في التعبير، وقد سبقت الإشارة إليه، قال: «هذا باب علامات المضمرين المرفوعين: اعلم أن المضمر المرفوع إذا حدث عن نفسه فإن علامته (أنا). . وإن حدث عن نفسه وعن آخرين قال: (نحن)، ولا يقع (أنا) في موضع التاء في (فعلتُ)، لا يجوز أن تقول: فعل أنا، لأنهم استغنوا بالتاء عن أنا، ولا يقع (نحن) في موضع (نا) التي في (فعلنا) لا يقول: فعل نحن، وأما المضمر المخاطب فعلامته إن كان واحداً: (أنت) وإن خاطبت اثنين فعلامتهما: (أنتما)، وإن خاطبت جميعاً فعلامتهم: (أنتم). . . إلخ»[2].

ويمضي في البسط والتمثيل على هذا النحو مستخدماً كلماته الخاصة، سالكاً سبيلاً لم يستطع أن يلتزمها لاحقوه.

ولا ريب أن هذا النص يكشف لنا لغة سيبويه الخاصة التي تميز بها كرائد على طريق الدرس النحوي، يحاول أن ينصب الصُّوَى والأعلام، وإن اضطربت في يده أحياناً الكلمات، أو اختلفت بينه وبين الآخرين التعبيرات.

لقد تناول الأستاذ علي النجدي أسلوب سيبويه في الكتاب بالوصف فذكر «أنه يؤثر الانصباب والاسترسال، وأن كلمات عبارته متلاحمة مستوية، لا قلق

---

(١) الكتاب ١/٢٤٣ ـ ٢٤٤.

(٢) السابق ١/٤٤٣.

فيها ولا نتوء، وفقراتها متواصلة يجذب بعضها بعضاً، وتأخذ فيها الهوادي بالتوالي، فإذا هي تمر بين يديك في أكثر الأمر تباعاً متداركة، لا تكاد تتقطع أو تنقسم، حتى تتم مسائل الباب كله، أو مرحلة من مراحله».

ثم ذكر أن «عبارة الكتاب تتفاوت وضوحاً وغموضاً، فربما وضحت حتى تصير كفلق الصبح سفوراً وإشراقاً، تستبق إلى الفهم ألفاظه ومعانيه، وربما غمت واستغفلت حتى تكون كالأحاجي والطلّسمات، يحار فيها الفهم، ويرتد عنها القارىء عجزاً وكلالاً، وبين هذين الحدين مراتب من الوضوح والغموض لا تكاد تحصى كثرة[1].

وإنما كانت لسيبويه هذه الدرجة في التعبير القادر المتنوع نظراً لرحابة الكتاب، وترامي أطرافه، فقد جرب في صياغته كل مستوى، واستخدم كل فن، لكنه لم يحاول أن يخرج على النهج التعليمي في أسلوبه مراعاة لمستوى المتعلمين، الآخذين عنه، أو القارئين لكتابه.

ونحب أن نقرر هنا مع الأستاذ النجدي أن الكتاب كان صعباً حتى على بعض القدماء، فقد كانوا يستهلون دراسته، ويستصعبون عبارته، فكان المبرد يقول لمن أراد أن يقرأه عليه: (هل ركبت البحر؟).

لكن الكتاب قد كتب بلغة عصره، ولا شك أنهم كانوا يفهمونه على عهد مؤلفه، إذ كانوا يألفون هذه الصيغة، فلما دار الزمن بالناس دورة استغربوا ما فيه، واحتاجوا إلى شروح له، وتعليقات عليه، وهوامش وتقريرات، فلكل عصر لغته التي يتعامل بها أهلوه.

وإذا كنا قد تعرضنا فيما مضى للحديث عن تعبيرات سيبويه ومصطلحاته الخاصة به، فقد أورد الأستاذ النجدي مجموعة من المصطلحات يعزوها إلى سيبويه ومن سبقه من النحاة الأولين، فمنها ما شاع وبقي على ما كان عليه في لغتهم، ومنها ما ضاع فلم يبق له أثر.

ومن النوع الأول: الاسم والفعل والحرف، والتنوين والحال، والاستثناء،

---

(١) سيبويه إمام النحاة/١٥٤.

والنداء، والترخيم، والندبة واسم الفاعل، والصفة المشبهة به، وغيرها.

ومن التي لم يكتب لها البقاء تسمية أنواع الإعراب والبناء بمجاري أواخر الكلم، وتسمية الصلة بالحشو، وأسماء الأفعال بالحروف التي للأمر والنهي وليست بفعل، وفك الإدغام بالبيان.

ولعل ما تقدم من أمثلة ونظائرها في النحو التقليدي يقدم بعض التيسير للدارسين حين يتناولون الكتاب، فيصادفون فيه مثل هذه الصعوبات، أو المصطلحات التي لم يألفوها في لغة التأليف.

* * *

ويبقى أن نشير في ختام هذا الحديث إلى جانب واضح في كتابة سيبويه وهو تطور تعبيره وتنوعه، خلال مضيه في عرض أبواب الكتاب. فقد رأيناه مثلاً يعبر في أول الكتاب عن أقسام الفعل بطريقة تعليمية: (ما مضى، وما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع)، وهي تعبيرات تصف الفعل من حيث الزمان بطريقة غير دقيقة، فإذا مضى في أبواب الكتاب اختار تعبيراً عن الأول: (الماضي)، وعن الثاني: (الأمر)، وعن الثالث: (المضارع).

وعلى الرغم من أن مصطلح (الماضي) موضوع على أساس الزمن، فإن مصطلح (المضارع)، موضوع على أساس شكلي، إذ هو يعني ما ضارع في مصوقاته مصوتات الاسم، وهو اعتبار شكلي يتصل بالتشابه بين حركات كل صيغة وسكناتها. وكان سيبويه جديراً، لو التفت إلى هذا الاعتبار الذي لم يتورط في مخالفته في بدء الكتاب - ألا يقع في هذا الالتباس، ولكن الاعتبار الشكلي غلبه، وهو الذي ساد بعدُ في كل المدارس النحوية، فالتزمه النحاة دون أن يلحظوا ضعف أساسه[1].

ومن دلائل تطور تعبيره أنه يعبر عن حروف الجر بحروف الإضافة في موضع، ثم يعبر عنها بتعبيرها الشائع (حروف الجر) في مواضع أخرى.

---

(١) انظر في دراسة هذه الملاحظة مقدمتنا لكتاب (العربية الفصحى) تأليف المستشرق هنري فليش وتعريبنا، نشر المطبعة الكاثوليكية - بيروت ١٩٦٦.

ويقول الأستاذ النجدي: «ومن أمثلة تحرر سيبويه من التزام المصطلحات النحوية بلفظ واحد أنه يسمي (التنوين): تنويناً. في قوله عن زيادة المثنى: (وتكون الزيادة الثانية نوناً، كأنها عوض لما منع من الحركة والتنوين)، ويسميه نوناً في قوله: «وتقول: هذا ضارب عبدالله وزيداً يمر به، إن حملته على المنصوب، فإن حملته على المبتدأ ـ وهو هذا ـ رفعت، فإن أبقيت النون، فأنت تريد معناها، فهو بتلك المنزلة.

ويعود في الباب نفسه فيسميه تنويناً، إذ يقول: «وتقول: هذا ضارب القوم حتى زيداً يضربه، إذا أردت معنى التنوين»[1].

ويعتبر باب التصغير أوضح الأمثلة لتحرر سيبويه من قيد الاصطلاح، فقد سماه في العنوان العام بالتصغير فقال: (باب التصغير)، والتزم هذه التسمية في أربعة من عنوانات الفروع، ولكنه جعل في البقية يسميه التحقير كثيراً، والتصغير قليلاً[2].

ولسوف يأتي في نهاية هذا الكتاب مناقشة حول ما أسماه سيبويه (الحروف المشْربة)، فيبدو لنا هذا المصطلح غامضاً، إلى أن ينكشف غموضه عن أنه تعبير مرحلي أراد به سيبويه معنى (الحروف المجهورة)، وهو التعبير الذي استقر عليه استعماله في (باب الإدغام)، في مقابل (الحروف المهموسة).

فالأستاذ النجدي يرى هذا التنوع في المصطلحات تحرراً من التزامها، وأغلب الظن أن سيبويه، شأن أي رائد في ميدان، لم يكن هدفه أن يتحرر، بقدر ما كان يهدف إلى التعبير الواضح المفهوم، فكأنه كان يضع بين يدي الدارسين جميع إمكانات التعبير عن الحقيقة النحوية، التي كانت هدفه الأول والأخير.

---

(١) سيبويه إمام النحاة/١٦٨.

(٢) السابق.

## ثالثاً: طريقته في التعليل

والتعليل من بين السمات التي يتميز بها أسلوب النحو العربي، وقد اختلف النقاد ما بين مسوِّغ له، يرى ضرورة أن يوضع بإزاء كل قاعدة أو حكم السببُ في كونه، وآخرَ رافضٍ له، يرى أنه أمارة تدخل المنطق والفلسفة في المنهج النحوي، الذي ينبغي أن يكون لغوياً وصفياً. ولا شك أن للظواهر اللغوية استقلالها، غير أن الدراسات الإنسانية تتساعد، وتتداخل مناهجها، ومن ثم كان من المألوف استخدام قدر من المنطق في الدراسة اللغوية، يعين على تفسير الظواهر، لأن التجريد عملية شاقة جداً في هذا الجانب من النشاط العقلي.

وعودة إلى كتاب سيبويه لنبحث فيه عن طريقة مؤلفه في تعليل الأحكام النحوية، ولنقرر ابتداءً أن سيبويه قد عاش - كما سبق أن قلنا - في أوائل الدولة العباسية، التي اهتمت بنقل العلوم والمعارف الأجنبية إلى مجال الثقافة العربية عن طريق الترجمة. ولقد نظن أن سيبويه تأثر بما نقله المترجمون من هذه الثقافات، وبخاصة قواعد المنطق الأرسطي، فجرى في عرض أفكاره النحوية على منهج التعليل لما يقدم من أحكام[1]، وهذا القول غير سليم في نظرنا، فإذا كانت المعارف الإغريقية قد أثرت في العقل العربي، وهو حق لا شك فيه، فإن ذلك التأثير ما كان ليتم إلا بعد أن ينصهر هذا العقل بالمعارف الجديدة، ويتم له تمثلها، ثم تظهر بعد ذلك في أعمال المفكرين والأدباء مختلطة بنتاج عقولهم، فأما على عهد سيبويه فإن العقل العربي لم يكن يعتمد إلا على ثقافته الخالصة، وما جلبه الموالي إلى عواصم الإسلام من موروثات ثقافاتهم القديمة، وسيبويه الذي وفد إلى البصرة في صدر شبابه لم يكن يحمل معه إلا قدراً زهيداً من المعرفة السطحية، غطى على جوهره اهتمامه بالقرآن، وحفظه، وبتحصيل الثقافة العربية. أما شيوخ سيبويه فليس فيهم متفلسف أو متمنطق، حتى يقال: إنه نقل إليه منطق أرسطو، فلسفة اليونان.

وها هو ذا الخليل بن أحمد، يسأل عن العلل التي يعتل بها في النحو، أهي

(١) انظر كتاب «اللغة بين المعيارية والوصفية» للدكتور تمام حسان ص ٣٦، وكتابه أيضاً: «مناهج البحث في اللغة» ١٧ - ٢٣.

عن العرب، أم هي من اختراعه؟.. فيقول: «إن العرب قد نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقامت في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، وعللت أنا بما عندي أنه علة، لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست، وإن لم يكن هناك علة غير ما ذكرت فالذي ذكرته محتمل أنه علة، فإن سنحت لغيري علة لما عللته من النحو، هي أليق مما ذكرت بالمعلول - فليأت بها»[1].

وهي شهادة تؤكد أن العلل النحوية التي جاءت على لسان الأئمة الأوائل - إنما كانت اجتهاداً شخصياً منهم، وصورة لنشاطهم العقلي الخالص، الذي صور لهم وجوه الحكمة فيما اختارت العرب من وجوه الكلام.

ولا ريب أن التعليلات النحوية في ذلك العصر المتقدم لم تكن بلغت هذا الحد من التنويع، على نحو ما ذكره السيوطي في الاقتراح، على الرغم من كون أكثرها مستقى من طباع اللغة، وسنن العرب في كلامهم، كعلة السماع، والتشبيه والاستغناء والاستثقال، والفرق، والتوكيد، والتعويض، والنظير، والنقيض، والحمل على المعنى، والمشاكلة، والمعادلة، والمجاورة، والوجوب، والجواز، والتغليب، والاختصار، والتخفيف، ودلالة الحال، والإشعار.. إلخ.

فكل ذلك قد تم تصنيفه بعد أن نضج النحو حتى احترق، على أثافي المتأخرين، وبتأثير ثقافتهم.

وكل ما قدمه سيبويه من علل لبعض الأحكام ليس إلا مظهراً من مظاهر نشاطه العقلي المتدفق، يتناسب مع خطورة الموضوع الذي تصدى له، أو بالحري: خطورة الرسالة التي يريد إبلاغها، فهو قدر بسيط من المنطق الشخصي، إن صح التعبير، يشترك في أدائه أصحاب العقول المفكرة، سواء تلقوا تعاليم المنطق الأرسطي، أو لم يتلقوها، وسواء في ذلك الخليل وسيبويه.

ونحن نسوق هذا الرأي في مقابل ما قرره الأستاذ الدكتور تمام حسان حين حمل منهج سيبويه في التعليل على مناهج الفقهاء والأصوليين، وحمل منهج هؤلاء

(١) الاقتراح للسيوطي ٦٨.

على منهج أرسطو، يقول في كتابه المذكور:

«والأقرب إلى الصواب أن قياس حكم على حكم للاشتراك في العلة هو أشبه باستخراج الأحكام الفقهية، منه بمنهج دراسة اللغة، فللأصوليين أن يتكلموا عن الأصل والفرع، والعلة والحكم، لأن نشاطهم كله يقوم على المضاهاة والأقيسة المنطقية. أما اللغة، ومنشؤها العرف، فإنها تبعد عن القياس بُعد العرف عنه».

ثم يسوق بعد هذا نصين لسيبويه يدلل بهما على تورط سيبويه في الأقيسة المنطقية: نصاً قاس فيه عمل الأسماء المشتقة على الأفعال من حيث:

١ ـ إنها عاملة عمل الأفعال.

٢ ـ وإن الفاعل بعدها ضمير مستتر.

٣ ـ وإنها تعمل النصب فيما تقدم وما تأخر من المفعولين بحسب الجملة.

ونصاً قاس فيه عمل الحروف الخمسة: (إن وأخواتها) على عمل الفعل، فهذا القياس في رأيه آية التأثر بالمنطق الأرسطي[١].

وإذا كان من الواضح أن النحاة بعد سيبويه قد تأثروا كثيراً بهذا المنطق فيما تقدموا في أقيسة وتعليلات مسرفة، فإن هذا الكلام لا يصدق على سيبويه في رأينا، لأنه جاء في وقت مبكر لم تتغلل فيه تأثيرات الفلسفة في عقول الأئمة الأولين.

ويرى الدكتور تمام أن التعليل في دراسة اللغة هو المسؤول عن خلق (نظرية العامل)، فالفاعل مرفوع بعلة وجود الفعل، والمبتدأ مرفوع بعلة الابتداء، وهلم جرا.

والواقع أن نظرية العامل هذه تظهر عند سيبويه من أول لحظة، وقبل أن يستخدم أية علة ظاهرة أو خفية، ففي حديثه عن (مجاري أواخر الكلم من العربية) يقول: «وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه

(١) اللغة بين المعيارية والوصفية/ ٤٠ ـ ٤١.

الأربعة لما يحدث فيه العامل - وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه - وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء»[1].

وأغلب الظن أن فكرة العامل هذه منحدرة إلى سيبويه من شيوخه، وفي مقدمتهم الخليل، لأنها تأتي في حديثه من أول لحظة، كأنها فكرة نهائية مقررة، لم يضطرب في التعبير عنها، كما حدث بالنسبة إلى أفكار أخرى كان تعبيره عنها ذاتياً متغيراً.

فهل يمكن إذا ما صعدنا مع هؤلاء الشيوخ جيلاً أو جيلين أن نزعم أنهم قد تأثروا بفلسفة أو منطق لم يعاصروا ترجمتها، بجرد الترجمة، حتى نزعم أنهم بذلك خلقوا فكرة العامل..؟ أخشى أن نكون بذلك قد سلبنا هؤلاء الأعلام حقهم في العرفان بمآثرهم، وهو تنكر لا يحمده لنا حتى الأعداء الشانئون.

إن رأينا هذا لا يعني أننا نتجاهل التعليلات الفجة التي قدمها النحاة بعد سيبويه، متأثرين فعلاً بالمنطق، مسرفين أيما إسراف في افتعال الأقيسة، حتى أصبح النحو في كتبهم ضرباً من الرياضة الفلسفية، تتوه في مسائلها المعاني النحوية، فهذا الضرب من التعليل هو الذي استثار رجلاً من المتقدمين (كابن مضاء) ليضع كتاباً بعنوان «الرد على النحاة»[2]، يدعو فيه إلى إلغاء هذه التعليلات والأقيسة، ومضى في دعوته هذه إلى حد أن طالب بإلغاء (نظرية العامل)، حين وجد أن القول بها هو الذي أنتج هذا الزحام من الأقيسة والتعليلات التي شوهت نحو اللغة.

وهذا الضرب من التعليل هو الذي يثير اللغويين المعاصرين ليقفوا منددين باتجاهات القدماء، ونحن حريصون على التمييز بين فريقين منهم: ندافع عن سيبويه ومَنْ تقدمه، لأنهم كانوا عرباً، ثقافةً ولساناً وفكراً، ونترك الآخرين تنوشهم الأقلام الناقدة، بقدر ما خلطوا اللغة بالفلسفة والمنطق.

على أنني لم أعثر في قراءاتي حتى الآن على حل يمكن أن يغني عن القول

---

(١) الكتاب ١/١٠.

(٢) نشره الأستاذ الدكتور شوقي ضيف محققاً، ودارت حوله جملة بحوث لغوية حديثة.

بوجود عامل في الجملة العربية، لقد كان من الممكن أن نستغني عن القول بالعامل لو أن أجزاء الجملة عندنا لم تكن متغيرة، شأن اللغات الأجنبية، كالإنجليزية والفرنسية.

وأما ربط التغير بالوظيفة، كما يقترح بعضهم، فليس حلاً نهائياً، لأن الشكل الواحد قد ينتج عن وظائف كثيرة، يغني عنها جداً القول بالعامل، أي: أن فكرة العامل، لو لم تكن حقيقة لغوية، فهي ضرورة تصنيفية، تختصر كثيراً من الإضراب والأنواع التي ربما أسفر عنها اعتبار الوظيفة في تفسير التغيرات الشكلية[1].

ولست أريد أن أستطرد في الحديث أكثر من هذا، فلذلك مجال آخر، غير أن الشيء يذكر، وموضوعنا الأساسي وهو (طريقة سيبويه في التعليل) قد تولاه الأستاذ الدكتور شوقي ضيف في كتابه عن «المدارس النحوية» حين قرر أن التعليلات تكثر في كتاب سيبويه كثرة مفرطة، سواء للقواعد المطردة، أو للأمثلة الشاذة، فهو يقول في فواتح كتابه: «وليس شيء يضطرون العرب - إليه وهم يحاولون به وجهاً»، فهو لا يعلل فقط لما كثر في ألسنتهم، واستنبطت على أساسه القواعد، بل يعلل أيضاً لما يخرج على تلك القواعد، وكأنما لا يوجد أسلوب، ولا توجد قاعدة بدون علة.

ثم يسوق الدكتور شوقي ضيف أمثلة من علل سيبويه: فالأفعال ثلاثة أقسام، قسم منها ضارع الاسم مضارعة تامة فأعرب، وهو الفعل المضارع، وقسم ضارعها أو شابهها ناقصة فبني على الفتح، وهو الماضي، وقسم ثالث بقي على أصله من السكون، وهو فعل الأمر، وكذلك: دخول التنوين على الأسماء المتمكنة دون الأفعال المضارعة فضلاً عن غيرها، بسبب خفته وثقلها[2].

ونلاحظ هنا أن الخفة والثقل لا يصلحان من الناحية اللغوية أساساً يفسر التغيرات النحوية في الكلام، لأن كليهما أمر نسبي يختلف باختلاف المتكلمين،

---

(١) للأستاذ الدكتور تمام حسان بحث عن «القرائن النحوية وإطراح العامل» يصلح من الناحية النظرية أن يفسر التغيرات الإعرابية، ولكنه من الناحية التعليمية صعب التناول، عسير التطبيق.

(٢) المدارس النحوية/٨٥.

فهي علة غير ناضجة، لكنها استخدمت كثيراً بعد سيبويه في أغلب المسائل التي عسر تعليلها على أذهان المتأخرين.

ويستطرد الدكتور شوقي قائلاً: إن سيبويه قد ثبّت بهذا جذور التعليل في النحو والصرف. ومدها في جميع قواعدهما ومسائلهما[1].

والواقع أنه مهما كان القدر الذي استخدمه سيبويه من التعليلات كبيراً فإنه يمتاز ببساطة ملحوظة في كثير من الأحيان، وانظر إليه في قوله تعليلاً للفرق بين الأفعال والأسماء:

«ويبين لك أنها ليست أسماء أنك لو وضعتها مواضع الأسماء لم يجز ذلك، ألا ترى أنك لو قلت: إن يضرب يأتينا، وأشباه هذا لم يكن كلاماً...؟»[2].

فهذا تعليل بسيط جداً، يحكم الذوق، ويرجع إلى الاستعمال، وهو ذو منطق واقعي غلاب يصعب الانصراف عنه.

وكذلك نجد أن استعماله للقياس استعمال بسيط في قوله: «ولم يسكنوا آخر فعلَ ـ يعني الفعل الماضي ـ لأن فيها بعض ما في المضارعة»، أي: أن الفعل الماضي إنما حرك آخره لوجود شبه قليل بينه وبين الاسم الذي حركه تمكنه، كما حرك المضارع شبهه به.

أما علة الإسكان في الأمر أو الوقف فهي كما قال: «والوقف قولهم: اضربه في الأمر، لم يحركوها لأنها لا وصف بها، ولا تقع موقع المضارعة»[3].

فهذه جملة من الظواهر تتحكم فيها علة واحدة بسيطة كما نرى، وهي ليست بالعلة التي لا يمكن الاستغناء عنها، لكنه منطق العصر المتقدم.

ولسيبويه لغته الخاصة في صوغ العلة، ندركها مثلاً في قوله: «واعلم أن التثنية إذا لحقت الأفعال المضارعة علامة للفاعلين لحقها ألف ونون، ولم تكن

---

(١) السابق ٨٦.
(٢) الكتاب ١/١٠.
(٣) الكتاب ١/١١.

الألف حرف الإعراب ـ أي: كما كانت في المثنى المرفوع ـ لأنك لم ترد أن تثنى (يفعلُ) هذا البناء فتضم إليه (يفعلا) آخر، ولكنك إنما ألحقته هذا علامة للفاعلين، ولم تكن منونة، ولا تلزمها الحركة، لأنه يدركها الجزم والسكون»[1].

فهو يضعنا أمام التجربة، ليقنعنا بحديثه، فليس منا من يفكر أو يتصور ثنائية الحدث الواحد حتى تجوز تثنية الفعل الدال عليه، ولذلك كانت الألف في (يفعلان) ضميراً لتثنية الفاعل، لا علامة للتثنية في الفعل.

وقد يترك سيبويه لقارئه حرية الحكم بسلامة فكرته، بناءً على استشعاره وجود الفائدة في التركيب أو عدمها، واسمع إليه يقول:

«هذا باب تخبر فيه عن النكرة بنكرة، وذلك قولك: ما كان أحد مثلك... وما كان أحد مجترئاً عليك، وإنما حسن الإخبار ههنا عن النكرة حيث أردت أن تنفي أن يكون في مثل حاله شيء أو فوقه، لأن المخاطب قد يحتاج إلى أن تعلمه مثل هذا. وإذا قلت: كان رجل ذاهباً ـ فليس في هذا شيء تعلمه كان جهله، ولو قلت: كان رجل من آل فلان فارساً ـ حُسنَ، لأنه قد يحتاج إلى أن تعلمه أن ذاك في آل فلان، وقد يجهله، ولو قلت: كان رجل في قوم فارساً ـ لم يحسن، لأنه لا يستنكر أن يكون في الدنيا فارس، وأن يكون من قوم. فعلى هذا النحو يحسن ويقبح»[2].

وقد يكون التعبير غير مفيد، لا لخلوه من الفائدة، ولكن لاستحالة أن يسيغه الذوق العربي، ويقدم سيبويه مثالاً على ذلك أنه لا يجوز لك أن تقول للمخاطب: أضربُك ولا أقتلُك، ولا ضربتَك، لما كان المخاطب فاعلاً وجعلته مفعوله نفسه قبح ذلك، لأنهم استغنوا بقولهم: اقتل نفسك، وأهلكت نفسك ـ عن الكاف ههنا، وعن إياك، وكذلك المتكلم، لا يجوز له أن يقول: أهلكتُني، ولا أهلِكُني، لأنه جعل نفسه مفعوله فقبح، وذلك لأنهم استغنوا بقولهم: (أنفع

(1) الكتاب ١/١٢.
(2) الكتاب ١/٣٨.

نفسي) عن (لي)، وعن (إياي)[١].

إن الذوق هنا هو الحكم، وهو العلة التي تتفوق على جميع العلل، والذوق علة لغوية خالصة، لأنه نتيجة الاستعمال، والإلف، وقد اعتمد عليه سيبويه كما رأينا اعتماداً كبيراً في أكثر أبواب الكتاب.

وليس لدى سيبويه ما أثار ابن مضاء، مما أسماه العلل الثواني والثوالث، وذلك مثل سؤال السائل عن زيد من قولنا: قام زيد ـ لم رفع؟ فيقال: لأنه فاعل، وكل فاعل، مرفوع، فيقول: ولم رفع الفاعل؟... والصواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر[٢] يعني أنه لا يصح أن يقال: لأنه عمدة، كما يذهب النحاة المتأخرون، وهكذا.

لقد كان سيبويه فيما قدم من حديث النحو أستاذاً تعلمت على يديه الأجيال، وتلقت عنه فنون العربية، ليس النحو والصرف والأصوات فحسب، بل أيضاً فن تركيب الكلام، وتصحيح المعاني، وسلامة البيان.

ولا شك أن الزمان سوف يمضي إلى غايته، حاملاً معه نسخة من كتاب سيبويه، من بين ما سوف يصطحب معه من تراث الإنسانية، حتى النهاية.

---

(١) نحن الآن قد ألفنا تعبير «وجدتني ـ وأراني»، وهو تطور ناشىء عن الترجمة، ولم يكن يوماً موضع اعتراض.

(٢) اللغة بين المعيارية والوصفية/٥٢.

# دَرْس

# في المنهَج التَاريخي

# تطور الأصوات في العربية

رأينا فيما سبق أن أصوات اللغة هي المادة (الخام) التي تصنع منها الصور المنطوقة، ولكن صناعة الصور في تاريخ اللغة لا تحدث على نسق صناعة الأدوات التي نستخدمها في حياتنا، بل ولا تحدث على نسق وضع التسميات لما يستجد من موجودات، ولا أحد يستطيع أن يزعم قدرته على وصف طريقة الوضع اللغوي في التاريخ، فذلك أمر كان يحدث دون أن يدرك أعضاء الجماعة اللغوية كيف حدث؟ . . . ومن المسلم أن أي تغيير أو اختراع في هذا الميدان كان يحدث في نطاق فرد ما - أولاً، ثم تتلقف الجماعة اللغوية هذا اللفظ المخترع، ربما دون أن تعرف مصدره، بل ودون أن يشعر هذا المصدر بقيمة عمله، وقابليته للخلود، وتظل الألسنة في تناولها للفظ الجديد تحاوله صقلاً وتهذيباً، إلى أن يستوي على نحو تعتمده الجماعة، وتعتده من لسانها.

إن لكل كلمة في اللغة قصة ميلاد، وحياة!! ولكن، من ذا الذي يستطيع أن يكشف لنا عن قصص هذا الجانب الرائع من كفاح الإنسان؟.

فأما فيما يتعلق باللغة العربية فقد تلقيناها لغة كاملة، حملت إلينا الوحي القرآني، في أتم بيان، وأروع إعجاز، دون أن نعرف شيئاً من تاريخها قبل هذه المرحلة، حين كانت لغة بدائية تدرج على رمال الصحراء، وتلوكها ألسنة الأعراب البداة، فعن هؤلاء الأعراب الأميين الرحل، ورثنا أرقى لغة تحدث بها الإنسان في كل تاريخه، وهي لغة ذات قدرة على التجدد، بما فطرت عليه من قواعد وأصول ضمنت لها الاستمرار، دون ما عاصر نشأتها من لغات البشر،

فكل ما يحتويه معجم اللغة هو تراث يحمل إلينا آثار الأقدمين، كما أنه يتضمن بالقوة استعداداً لاستيعاب احتمالات المستقبل.

وليس معنى ذلك أن اللغة لا تتغير، فهذا أبعد شيء عن طبيعتها المتغيرة دائماً، ولكن أقصد إلى تقرير أن اللغة كالبستان الذي يرثه إنسان عن أبويه، فيه من كل شيء، وهو يحاول دائماً أن يضيف إليه جديداً، وأن يرمم فيه قديماً، وليس ما يحدثه من تغييرات بناسخ حقيقته، أو موقعه، ما دام محافظاً على ماهيته، فهو بستان دائماً، على الرغم من التغيير المستمر في أوصافه وملامحه.

والأصوات من الجوانب التي تتأثر كثيراً بمرور الزمن، وتقلب الأجيال، ولا سيما إذا عاشت اللغة فترات متفاوتة في رقيها الحضاري، ومؤثراتها الثقافية، وقد توفرت للغة العربية خلال القرون الماضية مؤثرات تعمل على استقرار صورتها الصوتية، ومؤثرات أخرى تساعد على تغيير ملامح هذه الصورة، وبين هذين النوعين من المؤثرات المحافظة والمغيرة نحاول أن نتتبع حركة التطور في أصوات اللغة الفصحى، ابتداءً من أقدم وثيقة وصفت لنا هذه الأصوات.

وكتاب سيبويه يعتبر من أقدم المصادر التي وصفت الأصوات العربية، وصفاً تفصيلياً، يعتمد على تقرير الواقع المعاصر لمؤلفه، خلال القرن الثاني الهجري (١٤٠ - ١٨٠ هـ تقريباً). وقد عاصر سيبويه قراء القرآن، وأخذ عنهم القراءة عرضاً وسماعاً، وتلمذ للخليل بن أحمد أعظم علماء الأصوات آنذاك، إن لم يكن أعظم العبقريات قاطبة في عصره، كما أن سيبويه قد شافه الفصحاء، وخبر طريقة هؤلاء وأولئك في أداة اللغة، ووقف منهم موقف الناقد الذي يميز بين ما هو من الفصيح، وما هو دون الفصيح. ولذلك نرى أن نستمع إليه أولاً وهو يتكلم عن أصوات اللغة الفصحى في عصره، يعدها ويصفها، ثم نحاول تقييم حديثه، قال:

«هذا باب عدد الحروف العربية، ومخارجها، ومهموسها، ومجهورها، وأحوال مجهورها ومهموسها، واختلافها، فأصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفاً: الهمزة، والألف، والهاء، والعين، والحاء، والغين والخاء، والكاف والقاف، والضاد، والجيم والشين والياء، واللام والراء والنون والطاء والدال

والتاء، والصاد والزاي والسين، والظاء والذال والثاء، والفاء والباء والميم، والواو. وتكون خمسة وثلاثين حرفاً بحروف هن فروع، وأصلها من التسعة والعشرين، وهي كثيرة يؤخذ بها وتستحسن في قراءة القرآن والأشعار، وهي: النون الخفيفة، والهمزة التي بين بين، والألف التي تمال إمالة شديدة، والشين التي كالجيم، والصاد التي تكون كالزاي، وألف التفخيم، يعني بلغة أهل الحجاز في قولهم: الصلاة، والزكاة، والحياة، وتكون اثنين وأربعين حرفاً بحروف غير مستحسنة في قراءة القرآن ولا في الشعر، وهي: الكاف التي بين الجيم والكاف، والجيم التي كالكاف، والجيم التي كالشين، والضاد الضعيفة، والصاد التي كالسين، والطاء التي كالتاء، والظاء التي كالثاء، والباء التي كالفاء، وهذه الحروف التي تممتها اثنين وأربعين، جيدها ورديئها، أصلها التسعة والعشرون، لا تتبين إلا بالمشافهة»[1].

وأهم ما نلاحظه على هذا النص، قبل مناقشته أنه يتحدث عن لغة مشافهة، منطوقة، ومسموعة، لا عن لغة مكتوبة، ومن ثم وجدنا أصوات الهجاء تكثر حتى تصبح اثنين وأربعين صوتاً، على حين أن حروف الهجاء المكتوبة تسعة وعشرون رمزاً لتسعة وعشرين صوتاً أصلياً.

هذا الفرق بين العددين ناشىء عن ملاحظة الممارسة اللغوية في ألسنة العرب، وهو فرق يضم مجموعتين من الأصوات:

**(ا) مجموعة مستحسنة هي:**

١ ـ النون الخفيفة، ويقصد بها (الغنة) أو النون الأنفية، التي تظهر في قراءة القرآن في حالة ما يسمى (بالإخفاء)، والإخفاء حكم النون إذا سكنت قبل خمسة عشر صوتاً، وهي: (ت ـ ث ـ ج ـ د ـ ذ ـ ز ـ س ـ ش ـ ص ـ ض ـ ط ـ ظ ـ ف ـ ق ـ ك)، وفي هذه الحالة تنطق النون أنفية مع وضع اللسان في مخرج الصوت التالي لها.

٢ ـ والهمزة التي بين بين، وهي الهمزة المسهلة، التي لا يضغط الناطق على

(١) الكتاب ٤٨٨/٢.

أوتار الحنجرة عند أدائها، ومعنى ذلك أنها أقرب إلى طبيعة الصوت الانطلاقي غير المنبور (نبر التوتر أو الطول)، وهي عند التحليل مندمجة في الحركة التالية لها مع تلوين موقعها بطريقة مدربة توحي بما حدث من تغيير.

٣ ـ الألف الممالة إمالة شديدة، وهذه الألف ترتبط بمجموعة من القواعد التي تنظم ظاهرة الإمالة في القراءات القرآنية، ومن ذلك أنها لدى بعض العرب تمال إذا كان بعدها حرف مكسور، مثل: عابد وعالم، ومساجد، ومفاتيح قال سيبويه: «أرادوا أن يقربوها ـ الألف منها»[1]. وهي في قراءة أبي عمرو بن العلاء تقع قبل الراء المكسورة في مثل: (النار ـ الأبرار ـ الأبصار ـ الأنصار)، كما ترتبط بالألف ذات الأصل اليائي في مثل ما نقرأ في قوله تعالى: ﴿بسم الله مجراها ومرساها﴾، بإمالة ألف (مجراها) لتصبح: (مجريها) بالكسرة التي ترسم صوتياً (e)، لا (i) وهي الكسرة الخالصة[2].

٤ ـ الصاد التي تكون كالزاي، وهي تلك الصاد الساكنة قبل صوت مجهور، في مثل نطقنا لكلمة: (مصدر)، حيث تنطق الصاد مجهورة، متأثرة بالدال المجهورة بعدها، وقد أشار سيبويه إلى ذلك فيما بعد.

٥ ـ ألف التفخيم، وهي الألف التي كان ينطقها أهل الحجاز في كلمات لا يتطلب سياقها الصوتي تفخيماً، فنحن مثلاً ننطق الفتحة مفخمة بعد أصوات (ص ـ ض ـ ط ـ ظ ـ ق ـ غ ـ خ ـ ر ـ ثم اللام في لفظ الجلالة إذا كان الانتقال إليها من فتح أو ضم)، وفيما عدا هذه الأصوات تنطق الفتحة مرققة، فنقول: «لا ـ كان ـ بيات» بألف مرققة دائماً، بيد أن أهل الحجاز كانوا يفخمون الألف في كلمات معينة مثل: «الصلاة ـ الزكاة ـ الحياة ـ مشكاة»، ولعل مما يدل على النطق المفخم للألف في هذه الكلمات أنها رسمت في المصحف العثماني بالواو، لا بالألف، تمييزاً لها عما التزم فيه الترقيق في لسان أهل الحجاز، فترسم الألف المفخمة هكذا: «الصلوة ـ الزكوة ـ الحيوة ـ مشكوة»، على حين أن الألف غير المفخمة لا ترسم في المصحف العثماني، فتكتب كلمات: «الكتب، الصدقت،

---

(١) الكتاب ٢/٣١٠.

(٢) انظر بحثنا عن أبي عمرو بن العلاء ـ ص ٩٣ ـ رسالة تحت الطبع.

الأنعم» بدون ألف، إلا ما نجده من رمز إضافي، في صورة الألف الصغيرة.

٦ ـ الشين التي كالجيم، والمشبه به في هذا التعبير صوت حير المحدثين من اللغويين وصفة، إذ هو غير محدد الأوصاف على وجه القطع، ولذلك لا يمكننا الجزم بماهية: (الشين التي كالجيم) فيما ذكر سيبويه، إلا بعد أن تصور ماهية (الجيم) الفصحى أساساً.

# مخرج الجيم الفصحى وصفاتها

إذا أردنا التوصل إلى حكم، ولو تقريبي في هذه المسألة، فيجب أن نبدأ من النقطة التي نعرفها، وبين أيدينا ثلاثة أشكال لما يسمى بالجيم، ثلاثة فقط هي:

١ ـ الجيم الموصوفة بالفصحى، وهي المعروفة بالمعطشة.

٢ ـ الجيم القاهرية، وهي مجهور الكاف.

٣ ـ الجيم الشامية، وهي مجهور الشين[١].

وقد شاع أن (الجيم) الأولى هي النطق القديم لهذا الصوت، كما روي أن أهل اليمن كانوا ينطقون جيماً شبيهة بما ينطقه القاهريون الآن، وما زال هذا النطق شائعاً في بعض المناطق الجنوبية والغربية، كتعز، والحجرية، وتهامة[٢].

وقد ذكر سيبويه في كتابه من الأصوات الأصلية: (الجيم)، وأتبعها بصوتي (الشين والياء)، ضمن الأحرف التسعة والعشرين. ثم ذكر من الأصوات المستحسنة: (الشين التي كالجيم)، ثم ذكر من الأصوات غير المستحسنة ثلاثة أصوات هي: (الكاف التي بين الجيم والكاف)، (والجيم التي كالكاف)، (والجيم التي كالشين).

فهنا نحن أولاء نرى (الجيم) طرفاً في وصف أربعة أصوات كان العرب

---

(١) ينطق أهل الصعيد في مصر، في بعض المحافظات ـ الجيم صوتاً قريباً من الدال، وهو نطق مقتصر على العوام فيهم.

(٢) لهجات اليمن قديماً وحديثاً/٤٥.

ينطقونها على اختلاف قبائلهم، ولم يرد تعدد العلاقة على صوت في العربية، من أصوات هجائها، إلا على هذه (الجيم).

فلننظر أولاً في الصفات الصوتية لصوت (الجيم) كما ذكرها سيبويه، فقد يلقي هذا ضوءاً ما على حقيقتها، قال: «ومن وسط اللسان، بينه وبين وسط الحنك الأعلى مخرج الجيم، والشين والياء». هي عنده من الأصوات المجهورة، والشديدة.

على أن من الضروري أن نفرق بين الشين والجيم في وصف سيبويه، فهما غير متساويتين في المخرج: «لأن الشين استطال مخرجها لرخاوتها، حتى اتصل بمخرج الطاء، فصارت منزلتها منها (الجيم) نحواً من المنزلة الفاء مع الباء فاجتمع هذا فيها والتفشي فكرهوا أن يدغموها في الجيم»[1].

وقد جرت القاعدة في الإدغام: ألا يدغم الصوت ذو الميزة كالتفشي والصفير، في صوت عار من الميزة، وهو ما يشير إليه سيبويه من أن العرب كرهوا إدغام الشين في الجيم، لأنها إذا أدغمت تحولت إلى (جيم) وفقدت بذلك ميزة صوتية لا تتوفر في الجيم، هي ميزة الاستطالة في المخرج، والتفشي.

وهكذا نستطيع أن نقرر عدم التطابق بين مخرج الجيم ومخرج الشين، وإن كانا يلتقيان في نقطة واحدة ابتداءً، هي وسط الفم: فالشين مستطيلة المخرج، بمعنى: أن النطق بها يشغل مساحة أوسع من اللسان والحنك الأعلى، والجيم: أقل مساحة من اللسان والحنك الأعلى.

وعلى ذلك إذا وصف سيبويه (جيماً) بأنها كالشين فمعنى ذلك أن مخرجها استطال واتسع، إلى جانب فقدانها لصفتي الجهر والشدة، كما في (اجتمع) حين تنطق: (اشتمع).

وإذا ذكر العكس: (شين كالجيم) فمعنى ذلك أن الشين تأثرت بالقدر الذي يحفظ لها ميزتها وهي (التفشي والاستطالة)، إلى جانب إفادتها ميزة أخرى هي (الجهر)، فصارت كالجيم الشامية، ومن الصعب نطقها حينئذٍ شديدة نظراً

---

(١) الكتاب ٢/ ٤٩٨.

للاستطالة والتفشي، وقد مثل الزمخشري لهذا الصوت بكلمة: (أشدق) التي تنطق: (أجدق)، قال ابن يعيش (شارح مفصل الزمخشري).

«وأما الشين التي كالجيم فقولك في (أشدق): أجدق، لأن الدال حرف مجهور شديد، والجيم مجهور شديد، والشين مهموس رخو، فهي ضد الدال بالهمس والرخاوة، فقربوها من لفظ الجيم، لأن الجيم قريبة من مخرجها، موافقة الدال في الشدة والجهر»[1].

وينبغي ملاحظة أن هذا (التقريب) الذي أشار إليه ابن يعيش كان بوساطة جهر الشين، مع احتفاظها برخاوتها، وذلك لأن هذه (الرخاوة) في الشين ناشئة عن استطالة مخرجها، وعن التفشي الحادث عند النطق بها، فإذا تحولت من (رخوة) إلى (شديدة) وجب أن تفقد ميزة الاستطالة التي يحرص عليها الناطق العربي لها، ولا يفرط فيها، وذلك لأن شدة الصوت تقتضي حصره في نقطة ضيقة ليتم (الانفجار).

هذان الصوتان اللذان وصفهما سيبويه مغايران لوصفه (للجيم) الأصلية، لأنهما صوتان يحدثان نتيجة المماثلة والتأثر بما بعدهما.

فماذا تكون هذه (الجيم) الأصلية؟.

ليس من الممكن بالتجربة نطق صوت من وسط الفم، من مخرج الشين والياء وهو (مجهور شديد)، نظراً لعدم تحكم اللسان في هذه المنطقة من الفم، في الهواء المحتبس، تحكماً كاملاً شبيهاً بما يحدث في الكاف أو القاف (من أصوات أقصى الفم)، أو بما يحدث في التاء أو الباء (من أصوات مقدم الفم).. مثلاً.

فإذا أراد الناطق إحداث هذا الصوت الانفجاري في هذه المنطقة الوسطى لحقت شدة الصوت أثارة من رخاوة، هي التي جعلت (الجيم) الفصحى توصف بأنها (معطشة)، أو (مركبة) مزدوجة الصفة.

ويصف الأستاذ الدكتور إبراهيم أنيس طريقة إنتاج هذا الصوت بقوله: «ويظهر أن الجيم التي نسمعها الآن من مجيدي القراءة القرآنية هي أقرب الجميع

---

(١) شرح المفصل ١٠/١٢٧.

إلى الجيم الأصلية، إن لم تكن هي نفسها، والجيم التي نسمعها الآن من المجيدين للقراءة صوت مجهور، يتكون بأن يندفع الهواء إلى الحنجرة فيحرك الوترين الصوتيين، ثم يتخذ مجراه في الحلق والفم، حتى يصل إلى المخرج، وهو عند التقاء وسط اللسان بوسط الحنك الأعلى التقاء يكاد ينحبس معه مجرى الهواء فإذا انفصل العضوان انفصالاً بطيئاً سمع صوت يكاد يكون انفجارياً، هو الجيم العربية الفصحى، فانفصال العضوين هنا أبطأ قليلاً منه في حالة الأصوات الشديدة الأخرى، ولهذا يمكن أن تسمى الجيم العربية الفصيحة صوتاً قليل الشدة»[1].

ويصف الأستاذ الدكتور تمام حسان نفس الصوت بقوله: «ولكن في أصوات اللغة العربية التي نقرأ بها القرآن في مصر واحداً منها، لا يصاحبه هذا الانفصال المفاجيء، بل يصاحبه انفصال بطيء، وفي هذا الانفصال البطيء مرحلة بين الانسداد المطلق، والانفتاح المطلق، شبيهة كل الشبه بالتضييق الذي وصفناه حين الكلام عن الأصوات الرخوة، وتأتي هذه المرحلة بعد الانفجار مباشرة فتسمع للهواء المسبب عن الانفجار بأن يحتك بالعضوين اللذين في طريق التباعد البطيء احتكاكاً شبيهاً بما يصاحب الأصوات الرخوة، ومعنى ذلك أن هذا الصوت العربي يجمع بين عنصر الشدة، وعنصر الرخاوة، فهو مركب منهما، ولهذا سميناه صوتاً مركباً، ذلك هو صوت الجيم»[2].

وإذن، فهذا هو الصوت الأصلي الذي يصفه سيبويه، وكل ما يجيء بعد ذلك من صور يصفها فإنما هو حالة للصوت في سياق معين، ومن ذلك ما سبق من ذكره: (للشين التي كالجيم)، أو (الجيم التي كالشين).

على أن لدى سيبويه أصواتاً أخرى كانت الجيم طرفاً في وصفها، ومنها قوله: «الكاف التي بين الجيم والكاف»، وتفسير هذه العبارة يبدأ من تصورنا للصوت في أصل بنية الكلمة، وهو المتعرض للتغيير، ولا بدّ أن يكون (كافاً)، ولكن بعض العرب ينطقه صوتاً (بين الجيم والكاف) فكيف تحدث هذه البينيّة؟...

---

(١) الأصوات اللغوية/٧٨ ـ ٧٩ الطبعة الرابعة.

(٢) مناهج البحث في اللغة/٨٧ ـ الطبعة الأولى ١٩٥٥.

إن حد الكاف معروف، وهو أنها صوت طبقي شديد مهموس، ولكن بعض الناطقين يمزجه بصفة (الجيم)، وأهم ما فيها هو التركيب الناشىء عن كون الاحتباس في منطقة وسط الفم، فإذا نطقت (كاف) من هذا المخرج على هيئة الجيم لم تكن إلا ذلك الصوت المركب المهموس الذي يكتب في الإنجليزية: (ch)، وهو صوت الكشكشة الشائع في نطق بني تميم لكاف المخاطبة المؤنثة في حال الوقف.

وحين يقول سيبويه في وصف صوت آخر: (الجيم التي كالكاف) فمعنى ذلك أنه يقصد فقدان الجيم بصفة الجهر مع احتفاظها بتركيبها أو ازدواج صفتها، لتصبح أيضاً صوتاً مثل (ch) أيضاً[1].

فالصوتان يحدثان في صورة واحدة هي (ch) ولكن الأول أصله (كاف) تحولت إلى صوت (بين الجيم والكاف)، والثاني أصله (جيم) تحولت إلى شبيه بالكاف[2].

ولعل في هذا ما يفسر عبارة ابن فارس في وصف «الحرف الذي بين الشين والجيم والياء، في المذكر: غلامج، وفي المؤنث: غلامش»[3].

فأما صوت الجيم القاهرية فهو كما وصفه ابن فارس: «الحرف الذي بين القاف والكاف والجيم. وهي لغة سائرة في اليمن، مثل: جمل، إذا اضطروا قالوا: كمل»، ويميل أكثر المفسرين للنص إلى أنه الكاف الفارسية، أو الجيم القاهرية.

---

(١) قد يفيد القارىء أن يرجع إلى حديث سيبويه عن نطق الكاف لدى ناس كثير من تميم وناس من أسد ـ وكذا لدى ناس من العرب، عندما تحدث عن «الكاف التي هي علامة المضمر» (الكتاب ٢/٣٥٤).

(٢) انظر المفصل ١٠/١٢٧، وهو يقول: «فأما الكاف التي بين الجيم والكاف فقال ابن دريد: هي لغة في اليمن، ثم قال: والجيم التي كالكاف كذلك، وهما جميعاً شيء واحد، إلا أن أصل إحداهما الجيم، وأصل الأخرى الكاف، ثم يقلبونهما إلى هذا الحرف الذي بينهما».

(٣) الصاحبي/٥٤.

وخلاصة القول:

إن (الشين التي كالجيم) من الأصوات المستحسنة في قراءة القرآن والشعر، وهي شبيهة بصوت (الصاد التي تكون كالزاي) كلاهما يحدث نتيجة المماثلة.

وأما الصور الأخرى من الأصوات المتصلة بالجيم فهي من الأصوات غير المستحسنة، التي سوف نتحدث عنها بعد هذه الفقرة.

وقد لوحظ أن ما أشار إليه سيبويه من الأصوات المستحسنة يتصل بظواهر أدائية هي: (الغنة، والإمالة، والتفخيم، والبين بين)، وهي من أصول القراءات القرآنية، ولكن جهر الشين لم ترد به رواية في القراءات، مع ورود ما يسمى بإشمام الصاد صوت الزاي، أي: إعطاؤها شيئاً من الجهر، ولعله أصل ما عرف في نطق العامية، حيث أصبحت (الظاء) الفصحى صاداً مجهورة، بعد أن فقدت أسنانيتها.

ب ـ أما الأصوات غير المستحسنة، لا في لغة من ترتضي عربيته، ولا في قراءة القرآن، ولا في الشعر، فقد عدها سيبويه سبعة أصوات هي:

١ ـ الكاف التي بين الجيم والكاف، والجيم التي كالكاف.

وقد سبق أن قلنا: إن كلا الوصفين يدل على صوت واحد، لما سبق شرحه، ولسبب آخر، هو: أن سيبويه جعل الأصوات غير المستحسنة سبعة، تصير بها جملة الأصوات العربية اثنين وأربعين صوتاً. على حين أن الأوصاف التي أوردها ثمانية، لا سبعة، منها هذان الوصفان لصوت واحد، ثم يطرد وصفه لكل من الأصوات الأخرى بعبارة واحدة.

٢ ـ الجيم التي كالشين وقد سبقت دراستها أيضاً، ولكن الملاحظ أن هذه الجيم بدأت تشيع في ألسنة فتياتنا، كأنها في أذواقهن أمارة الرقة والتمدين، فماذا لو عرفن أنها في مقياس الفصاحة أمارة الرداء في النطق..؟!.

٣ ـ الضاد الضعيفة، وليس من الممكن وصفها إلا إذا عرفنا صفات الضاد القوية، كما وصفها سيبويه، قال في تحديد مخرجها: «من بين أول حافة اللسان، وما يليه من الأضراس مخرج الضاد». وقال في وصف طريقة نطقها: «إذا وضعت

لسانك من مواضعهن، (يقصد الأصوات المطبقة) ـ انطبق لسانك من مواضعهن إلى ما حاذى الحنك الأعلى من اللسان، ترفعه إلى الحنك، فإذا وضعت لسانك فالصوت محصور فيما بين اللسان والحنك، إلى مواضع هذه الحروف».

هذه الكيفية في نطق صوت الضاد من مخرجه الجانبي، وبوصفه الاحتكاكي الرخو، يستطيع قراء القرآن أداءها، كما ينطقها بعض سكان الجزيرة العربية، ممن لا يخلطون في النطق بينها وبين الظاء.

فإذا أخذنا وصف سيبويه على هذا الفهم كان لنا أن نضع أحد احتمالين للضاد الضعيفة التي أشار إليها في الأصوات غير المستحسنة، فإما أنها الضاد التي تنطق (ظاء)، ويكتبها كذلك من يلتبس عليه الأمر، حين يعكس رمز الصوتين، فيكتب: (يظرب ويضلم)، يريد (يضرب ويظلم)[1].

وإما أنها الضاد التي تنطق في مصر على أنها مطبق الدال.

ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أن الضاد الفصحى هي الصوت الوحيد بين الأصوات المطبقة لا يقابله صوت مرقق، فقد كان جدول الأصوات العربية القديمة هكذا:

(ص) مفخمة مطبقة يقابلها (س).
(ظ) مفخمة مطبقة يقابلها (ذ).
(ط) مفخمة مطبقة يقابلها (د).
(ض) مفخمة مطبقة لا يقابلها شيء.

ومن السهل الحصول على مقابل (المطبق) وهو الصوت (المستفل)، بإرخاء مؤخرة اللسان في قاع الفم، فيترتب على ذلك زوال صفة (التفخيم)، وهي الأثر السمعي الناتج عن الوضع العضوي المسمى (بالإطباق)، أي: أننا نستطيع بالتجربة أن نجعل (الصاد) الفصحى: (سيناً)، و(الظاء) الفصحى: (ذالاً)، و (الطاء) الفصحى: (دالاً) بمجرد زوال الإطباق، ولكنا لا نحصل على صوت

(١) إلى هذا ذهب حفني ناصف نقلاً عن السيرافي ـ انظر كتابه: تاريخ الأدب/ ١٤.

عربي حين نزيل صفة الإطباق من (الضاد) الفصحى، إذ لا يقابلها صوت مرقق في العربية.

هذا المعنى هو المقصود في قول سيبويه المشهور: «ولولا الإطباق لصارت الطاء دالاً، والصاد سيناً، والظاء ذالاً، ولخرجت الضاد من الكلام، لأنه ليس شيء من موضعها غيرها».

وقد حدث تطور في نطق هذه الأصوات المطبقة المفخمة في اللهجة المصرية، بل وفي الفصحى الحديثة أحياناً، أدى إلى ثلاث نتائج.

**أولاً**: فقدت (الظاء) الفصحى صفة الأسنانية فصارت مجهور الصاد، ومن ثم فصار مقابلها المستفل هو (الزاي)، أو (الذال) عندما يحافظ على نطقها الأصلي بعض المثقفين[1]

**ثانياً**: فقدت (الطاء) الفصحى صفتها، وهي (الجهر)، فأصبحت تنطق مهموسة على كل مستوى في جميع أنحاء العالم العربي، وفي قراءة القرآن، ومن ثم أصبح مقابلها المستفل هو (التاء). ولسنا على شك من أن الطاء القديمة كانت مجهورة، بعد أن زال هذا الشك بتتبع ظاهرة (الإبدال اللغوي) بين الطاء، وكل من الدال والتاء، وأثبت الاستقراء الكامل لأمثلة معجم (لسان العرب) أن الكلمات التي تحتوي (طاء) في الفصحى يوجد لها نظير بنفس المعنى مع حلول (الدال) محل (الطاء)، وذلك في أكثر أمثلة الإبدال اللغوي، وكانت الأمثلة التي أبدلت فيها الطاء تاء قليلة نادرة، ومن الممكن تأويلها بالترادف لا في حدود ظاهرة الإبدال. وحسبنا هذا دليلاً من واقع اللغة على أن الطاء القديمة كانت مجهورة مفخمة، نظير الدال المجهورة المرققة.

**ثالثاً**: فقدت (الضاد) الفصحى مخرجها الجانبي، وصفة الرخاوة (الاحتكاكية) فأصبحت صوتاً لثوياً مطبقاً، نظيره المستفل هو (الدال)، وبذلك أصبح توزيع الأصوات المطبقة في الفصحى الحديثة كما يلي:

---

(١) تنطق العامية المصرية الظاء في بعض الكلمات مجهور الصاد في مثل: (ظالم)، وفي أخرى ضاداً مثل (ضلمة)، كما تنطق الضاد في كلمات ظاء عامية مثل: (ظابط).

(ص) مفخمة مطبقة يقابلها (س).

(ظ) مفخمة مطبقة يقابلها (ز) أحياناً، وأحياناً (ذ).

(ط) مفخمة مطبقة يقابلها (ت).

(ض) مفخمة مطبقة يقابلها (د).

أي: أن سيبويه المعاصر يمكن أن يقرر أنه: «لولا الإطباق لصارت الصاد سيناً، والظاء زاياً أو ذالاً، والطاء تاءً، والضاد دالاً».

٤ ـ الصاد التي كالسين، ولا صعوبة في تصور هذا الصوت في ضوء ما تقدم، وقد اختفى صوت الصاد، مع اختفاء صفة التفخيم عموماً من نطق الأجيال الحديثة في مصر.

٥ ـ الطاء التي كالتاء، وأغلب الظن أنها هي الطاء الحديثة التي فقدت جهرها، فصارت مفخم التاء، كما سبق أن ذكرنا، اللهم إلا إذا كان بعض قدماء الأعراب انحرف نطقهم إلى حد إفقاد (الطاء) جهرها وإطباقها في بعض السياقات الصوتية لتصبح (تاء)، كما هو حادث فعلاً في نطق الفتيات بخاصة في عصرنا، وهو نطق يشيع من جيل إلى جيل.

٦ ـ الظاء التي كالثاء، وهذا الصوت يمكن تصوره قياساً على سابقه، بأنه يأتي نتيجة فقدان (الظاء) صفة الجهر أيضاً، ليصبح صورة مشوهة لا تليق إلا بمرضى النطق، حين يقول المريض: (ثالم) بثاء مفخمة، بدلاً من (ظالم)[1].

٧ ـ الباء كالفاء، وقد أشار ابن دريد إلى المقصود بهذا الصوت في قوله: «الحرف الذي بين (الباء والفاء) مثل: (بور)، إذا اضطروا[2] إليه قالوا: (فور)».

والواقع أن هذا الصوت هو نظير للصوت اللاتيني (P) وليس له نظير عربي، ولكن (الباء) العربية المجهورة، إذا فقدت جهرها نطقت مهموسة، أشبه

---

(١) تاريخ الأدب لحفني ناصف/١٤.

(٢) انظر «المجهرة لابن دريد ـ المقدمة»، ولسنا نرى ضرورة لاشتراط (الاضطرار). فنحن أمام مسلك نطقي إرادي.

بصوت الفاء، وليست به، وتفقد (الباء) صفة الجهر إذا وقعت ساكنة قبل صوت مهموس، فيؤثر فيها بالهمس، مثل: (يبتهج)، وهذا الصوت من الأصوات الأساسية في اللغة الفارسية، ويرمز إليه برمز (پ) بثلاث نقط، تمييزاً له عن رمز الباء المجهورة الفصحى.

هذا الوصف الذي قدمناه لأصوات الفصحى قد تعرض لبعض ملامح التطور في بعض هذه الأصوات، على مستوى الفصحى الحديثة، ولكنا لم نتقصَّ كل ما حدث للأصوات العربية من تغير عبر الأجيال.

ومن الملاحظات العامة في أصواتنا الحديثة:

**أولاً**: أن ظاهرة التفخيم تتجه إلى التوسط بين التفخيم الغليظ والرقة المشتركة في أغلب الأصوات.

وينبغي أن نشير إلى أن التفخيم صفة أعم من الإطباق، لأنه يحدث في مجموعة من الأصوات منها المطبق، وغير المطبق، وهي (ص ـ ض ـ ط ـ ظ ـ ق ـ غ ـ خ ـ ر ـ لام لفظ الجلالة) ـ على ما سبق.

غير أن أصوات (ص ـ ض ـ ط ـ ظ) تفقد تفخيمها مع تضاؤل حرص الناطق على تحقيق الإطباق في نطقها، برفع مؤخرة اللسان إلى سقف الحنك الموازي لها، فإذا قل اهتمام الناطق بهذه الكيفية في النطق ـ اتجه التفخيم إلى الاختفاء، أو إلى درجة فوق الترقيق. وهذا ما يحدث فعلاً في ألسنة جمهور المثقفين، حيث يظهرون في نطقهم درجة من التفخيم تفرق بين الصوت وبين مرققه.

كذلك اتجه النطق الحديث إلى إحداث تطور جوهري في صوت (القاف)، فعلى مستوى العامية المصرية تحولت القاف إلى همزة في أكثر الكلمات، وحافظت على وجودها في مجموعة قليلة من الكلمات.

وعلى مستوى الفصحى الحديثة، بما في ذلك قراءة القرآن ـ تخلت القاف عن صفة الجهر التي كانت لها في القديم، بحسب وصف سيبويه، فقد كانت فعلاً مجهورة على نحو ما ينطقها الآن أبناء السودان، وقد أنشد أحد الشعراء أبياتاً

تصور هذه الظاهرة، رواها ابن دريد في الجمهرة، منها:

ولا أكَول لكَدر الكَوم كَد غليت
ولا أكَول لباب الدار مكَفول[1]

غير أن ابن دريد استشهد بذلك على وجود صوت في لهجة بني تميم، ينطقونه بين الكاف والقاف، فلعل حديثه ثم أن يكون مقصوداً به تسجيل ظاهرة التخفيف من التفخيم في القاف، مع إثبات صفة الجهر فيها.

ومع ذلك، فإن ما حدث للطاء من فقدان الجهر بحيث صارت مفخم التاء، قد حدث للقاف أيضاً، فبعد أن كان مرققها هو ما يشبه الجيم القاهرية، وهو صوت لم يكن موجوداً إلا في لسان أهل اليمن، على ما مضى - أصبح مرققها هو الكاف، التي تعتبر انتقالاً في مخرج الصوت إلى الأمام، مع تحقيق الهمس في كل منهما.

وأما صوتا (الغين والخاء)، فإن النطق الفصيح لهما يعطيهما صفة التفخيم مع مصوتي الفتحة والضمة، ويميل إلى ترقيقهما مع مصوت الكسرة، ولكن النطق الحديث يميل إلى النطق بهما مرققين مع جميع المصوتات (الحركات).

وصوت (الراء) هو أيضاً من الأصوات المفخمة في الفصحى في جميع الأحوال ما عدا حالتين:

**الأولى**: إذا وقع بعده مصوت الكسرة، مثل: رِسالة.

**والثانية**: إذا سكن بعد كسرة، مثل: فِرْعون.

وهذه هي القاعدة المتبعة في القراءة القرآنية، وفي الشعر، غير أن قيمة التفخيم في هذا الصوت تتجه إلى الترقيق في العامية، وربما وقفت عند قدر من التوسط على ألسنة المثقفين، ما خلا قراء القرآن الذين يؤدونها أداء فصيحاً.

**ثانياً**: يختلف سلوك العامية عن سلوك الفصحى بالنسبة إلى الأصوات الأسنانية (ظ - ذ - ث). فعلى حين يحرص المثقفون الناطقون بالفصحى على أداء

---

(١) الجمهرة/المقدمة.

هذه الأصوات من مخرجها، بملامسة اللسان للثنايا العليا، نجد أكثر الناطقين بالعامية يهملون هذه الخاصة، حتى ليمكن أن يقال: إن العامية المصرية لا تعرف أصواتاً أسنانية، فقد تحولت فيها المجموعة على النحو التالي:

الظاء أصبحت صاداً مجهورة، أو ضاداً.
الذال أصبحت زاياً، أو دالاً.
الثاء أصبحت سيناً، أو تاءً.

ومن الأمثلة على ذلك في الظاء: نطق العوام لكلمة (ظالم) ولكلمة (ظل)، فالأولى صاد مجهورة، والثانية ضاد حديثة: (ضِل).

وفي الذال: نطق العوام لكلمتي: (يذوب، والذلّ)، فالأولى تنطق: (يدوب)، والثانية: (الزل).

وفي الثاء: نطق العوام لكلمتي: (ثواب، وثوب)، فالأولى تنطق: (سواب Sawaab)، والثانية: (توب Toob).

وقد يتخصص الصوت البدل في الدلالة على معنى لا يدل عليه نظيره البدل أيضاً في نفس الكلمة، وذلك كما في نطق العوام لكلمة (ثقيل)، فهي (سَئيل) بمعنىً، و(تئيل) بمعنى آخر، وكذلك كلمة (ثبات)، فهي حين تنطق (سبات) بمعنىً، و(تبات) بمعنى آخر.

**ثالثاً**: لوحظ تقدم مخرج الشين في العامية المصرية عن مخرجها في الفصحى، بل إننا نستطيع أن نعمم هذه الملاحظة بالنسبة إلى أكثر الأصوات العميقة إجمالاً، وهي: الهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء، والقاف، والشين والياء - فكل هذه الأصوات قد تقدمت في مخارجها درجة بالنسبة إلى ما حدد لها في نطق الفصحاء، الذي يدل عليه نطق قراء القرآن.

ولعل الفارق بين النطقين هو ما يستوجب في نظر العامة وصف الفصيح بصفة (التقعر)، أو (التكلف)، على حين يرى الناس في النطق الحديث سمة السهولة، والطبيعية.

**رابعاً**: اختفى من العامية صوتا (الواو - والياء)، إذا كانا ضمن مقطع

طويل مقفل مثل (يوم وبيت)، وهما في هذا الموقع يتحولان إلى مصوت طويل هو: (o و e) فيقال: (beet - yoom).

ويبقى الصوتان في المقطع الطويل المفتوح، مثل: واعد - ياسر.

وفي حالة اعتبارهما كلمة كاملة مثل: أو - أي.

خامساً: بقيت (المصوتات) أو (الحركات)، وقد عرفت العامية مصوت الضمة الممالة (o) كما عرفت الفتحة الممالة (e) قصيرتين، وطويلتين، والأولى لم تعرفها الفصحى إلا في المقطع الطويل المقفل، حين يكون فعل أمر من الأجوف، مثل: قم، وصم إذ ننطقهما: qom - som ، ولكن الثانية موصوفة في أصوات الإمالة، بأنها (الألف الممالة إمالة شديدة)، وهو وصف يشعر بأن العربية القديمة عرفت (ألفاً ممالة إمالة خفيفة)، وهو مذهب أو طريقة في نطق الإمالة القرآنية.

وتبقى مصوتات الفصحى كما هي في سلوك العامية (فتحة مرققة ومفخمة، وكسرة ضيقة، وضمة ضيقة) مع وجود حركة مركزية (ə) ينطقها بعض العوام أحياناً عند تساؤلهم - مثلاً - في غضب، بكلمة (إيه عايز إيه؟!).

هذه الملاحظات العامة عن تطور الجانب الصوتي بين الفصحى والعامية تصف حالتين لغويتين، إحداهما في أول البعد التاريخي، والأخرى في نهايته، دون اعتبار لما قد يكون من تطور تعرضت له الأصوات في مراحل أخرى وسيطة من التاريخ، ولا ريب أن محاولات الباحثين تسعى لاستكمال ملامح التطور التاريخي للغة العربية، وبخاصةً في جوانب الأصوات، والدلالة، والتراكيب، بيد أن وثائق الدراسة التاريخية للغة تبدو دائماً عاجزة عن إعطاء صورة كاملة لما حدث فعلاً، نظراً إلى أن اللغة ليست وثائق وحروفاً ميتة، بل هي نطق حي، وممارسة دائمة، تمكّن الدارسين من ملاحظتها، وملاحقتها.

وإذا كان سيبويه بما قدم من وصف للأصوات قد اعتمد على المشافهة الحية، وكان قراء القرآن قد تلقوا نطقهم من شيوخهم على وجه المشافهة الحية أيضاً - فإن هاتين الوثيقتين من أهم ما ظفرت به اللغة العربية، للمساعدة على تصور الواقع اللغوي عبر التاريخ، رغم ما في كلام سيبويه من غموض، ورغم ما طرأ على قراءة القرآن من تطور صوتي.

# صفات الأصوات عند سيبويه

ذكر سيبويه صفات كثيرة للأصوات يمكن تصنيفها على الوجه التالي:

١ ـ صفات عامة هي: الجهر والهمس، والشدة والرخاوة والتوسط.

٢ ـ صفات خاصة تتميز بها مجموعات صغيرة من الأصوات، وهي: الإطباق والانفتاح، واللين والمد، والاستطالة والتفشي، والصفير، والغنة.

٣ ـ صفات خاصة تتميز بها أصوات مفردة، وهي الانحراف، والتكرير.

وسنبدأ في عرض مدلولات هذه الصفات في كلام سيبويه، ليمكننا فهم مقاييسه في كل المستويات الصوتية والصرفية التي تعرض لها.

## الصفات العامة

وصف سيبويه الأصوات بالجهر والهمس، فالصوت عنده إما مجهور أو مهموس، ولكن... كيف حدد سيبويه معنى كل من الجهر والهمس؟.

لقد كان تعريفه للمجهور بأنه: «حرف أُشبع الاعتماد في موضعه، ومنَع النفسَ أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد عليه، ويجري الصوت»[1].

وكان تعريفه للمهموس بأنه: «حرف أضعف الاعتمادُ في موضعه حتى جرى النفسُ معه»[2].

---

(١) الكتاب جـ ٢ ص ٤٨٩.

(٢) المرجع السابق.

ولا بدّ لنا لكي نفهم المقصود بهذا الكلام من أن نفسر أولاً ما يقصده سيبويه بكلمة (الموضع) في كلا التعريفين: هل المقصود مخرج الصوت أم شيء آخر؟ . .

لقد استخدم سيبويه كلمة (الموضع) هذه في مكان آخر يحتم أن يكون معناها هو ما يقصد بكلمة (مخرج)، فقال عندما تحدث عن الحروف المطبقة والمنفتحة: «فأما المطبقة فالصاد والضاد والطاء والظاء، والمنفتحة كل ما سوى ذلك من الحروف، لأنك لا تطبق لشيء منهنّ لسانك، ترفعه إلى الحنك الأعلى، وهذه الحروف الأربعة إذا وضعت لسانك في مواضعهنّ انطبق لسانك من مواضعهنّ إلى ما حاذى الحنك الأعلى من اللسان ترفعه إلى الحنك، فإذا وضعت لسانك فالصوت محصور فيما بين اللسان والحنك إلى موضع الحروف، وأما الدال والزاي ونحوهما فإنما ينحصر الصوت إذا وضعت لسانك في مواضعهنّ، فهذه الأربعة لها موضعان من اللسان، وقد بُين ذلك بحصر الصوت»[1].

فإذا تأملنا هذا النص وجدناه يستخدم كلمة (الموضع) بمعنى: مكان التقاء أعضاء النطق التي يخرج منها الصوت، ويتضح ذلك في قوله: «فهذه الأربعة لها موضعان من اللسان».

فإذا أخذنا بهذا التفسير لكلمة (الموضع) كان لنا أن نفسر «إشباع الاعتماد في الموضع» بأنه: «العملية العضلية المطلوبة في إصدار الصوت»[2] والتي تجري في العضوين عند التقائها في نقطة معينة. ولكن هل يمكن أن يقال من الوجهة العلمية: إن اتصال طرفي المخرج في حالة المجهور أشد توتراً، وأكثر تمكناً (واعتماداً) منه في حالة المهموس. . . ؟.

وبعبارة أخرى: ما دافع سيبويه إلى أن يقول بإشباع الاعتماد وضعفه، للتفرقة بين المجهور والمهموس من الأصوات. . ؟.

وللإجابة عن هذا السؤال ينبغي أن نتناول بقية تعريفه للمجهور، ففي

---

(١) المرجع السابق ص ٤٩٠ - ٤٩١.

(٢) الأصوات اللغوية ص ٩٢.

عبارته بعد «إشباع الاعتماد» وصفان هما أنه: «يمنع النفس أن يجري معه» و«أن الصوت يجري فيه».

وقبل أن نفسر المراد بهذين الوصفين لا بد أن نعترف ـ مع إعجابنا البالغ ـ لسيبويه بالتوفيق حين جعل دور الرئتين ركناً في تعريفه لكل من المجهور والمهموس؛ إذ لم يعد هنالك أدنى شك في أن الرئتين تقومان بدور أساسي في إنتاج الأصوات، حتى وجدنا البحوث الصوتية تبدأ بدراسة تشريح أعضاء النطق ابتداءً من الحجاب الحاجز، لتفسير العمليات الصوتية بعامة، والمقطعية بوجه خاص[1].

وقد فسر الدكتور أنيس «منع النفس» بأنه ناشيء عن اقتراب الوترين الصوتيين أحدهما من الآخر، حتى ليكادان يسدان طريق التنفس»[2]، فالمنع في الحقيقة جزئي، إذ يحول الجهر بين كمية الهواء المحتبسة في الصدر وبين أن تنطلق على طبيعتها كما في حالة التنفس العادي، فيتسرب الهواء بين الوترين الصوتيين ضاغطاً عليهما ليحركهما، فيجري الصوت، فإذا تم الصوت وانقضى الاعتماد جرى النفس على طبيعته.

ويبدو أن سيبويه كان يقصد بعبارة «ويجري الصوت» شيئاً زائداً في حالة الجهر عن حالة الهمس، إلا أنه لم يدرك أن منشأ هذه الزيادة في الحنجرة، فقد كان يجهل تشريح الأعضاء الصوتية، فكان أن عبر عن فكرته هذا التعبير الغامض العام، بيد أنه حاول أن يلقي مزيداً من الضوء على فكرته حين تحدث في مواضع أخرى عن الفرق بين المجهور والمهموس، فجعل أساس هذه التفرقة: «أن صوت المجهور من الصدر والفم، وصوت المهموس من الفم وحده»[3]. وهنا يبدو سيبويه وكأنه يتصور أن بالرئة خاصة عضوية لإنتاج الصوت المجهور، وأن هذه الخاصة العضوية تنشط في هذه الحالة نشاطاً يتوقف معه النفس، حتى ينقضي الاعتماد ويجري الصوت، فلعله قد استبعد أن تقوم الرئتان بأداء وظيفتين في آن

---

(١) General phonetics By R. M. Heffner (الفصل الخاص بدراسة الرئتين وتشريحها).

(٢) الأصوات اللغوية/١٢٥.

(٣) الكتاب جـ ٢ ص ٢٨٤ ط بولاق.

واحد: وظيفة النفس، ووظيفة الجهر بالصوت، فافترض أنهما إما أن تقوما بالتنفس وحده عند الهمس، وإما أن تقوما بجهر الصوت، وحينئذٍ تتوقف عملية التنفس حتى ينقضي الاعتماد ويجري الصوت. وتزداد فكرة الاعتماد وضوحاً لدى سيبويه حين نجده يجعل له مركزين في الصدر والفم، فيقول: «وإنما فرق المجهور والمهموس أنك لا تصل إلى تبيين المجهور إلا أن تدخله الصوت الذي يخرج من الصدر، فالمجهورة كلها هكذا يخرج صوتهنَّ من الصدر، ويجري في الحلق... أما المهموسة فتخرج أصواتها من مخارجها، وذلك مما يزجي الصوت، ولم يعتمد عليه فيها كاعتمادهم في المجهور، فأخرج الصوت من الفم ضعيفاً»[1].

ومعنى ذلك أن سيبويه يقصد (بإشباع الاعتماد) أن للمجهور موضعين: موضعاً في الفم هو مخرج الحرف، وموضعاً في الصدر هو مخرج الجهر، ولذا كان المجهور مشبعاً، لقوة اعتماده بازدواجه، على حين كان المهموس ضعيفاً، لما أنه معتمد على موضع واحد هو مخرج الفم، والنفس جار معه دون احتباس.

وقد فسر الدكتور أنيس أيضاً مدلول عبارة (صوت الصدر) التي استخدمها سيبويه بأنه: «الصدى الذي نحس به ولا شك في الصدر، كما نحس به حين نسد الأذنين بالأصابع، أو حين نضع الكف على الجبهة، فهو الرنين الذي نشعر به مع المجهورات، وسببه تلك الذبذبات التي في الحنجرة»[2]. فقد أدرك سيبويه إذن صدى الصوت، لا الصوت ذاته، لعدم معرفته بمصدر الذبذبة الصوتية. كما أن تصوره لاحتباس النفس احتباساً كاملاً مع المجهور ـ طبقاً لتعبيره ـ تصور منطقي لا واقعي، لأن الواقع يؤيد أن منع النفس جزئي لا كلي.

فإذا ما رجعنا إلى أول حديثنا حين فسرنا كلمة (الموضع) بأنها مرادف (المخرج)، كان لنا أن نسجل هنا أن سيبويه كان يعتبر أن للمجهور موضعين في الصدر والفم، أي: مخرجين، وأن للمهموس موضعاً واحداً في الفم وحده، أي: مخرجاً واحداً.

---

(٢) الأصوات اللغوية ص ٨٩ نقلاً عن شرح السيرافي ـ مخطوط بدار الكتب.

(١) المرجع السابق ص ٩٠.

وبذلك يكون للمجهور في رأي سيبويه صفات ثلاثة:

١ ـ إشباع الاعتماد في الصدر والفم.

٢ ـ منع النفس من الجريان (منعاً تاماً)، وهو في رأينا (جزئي).

٣ ـ جريان الصوت ـ وهو ما يعني لدى المحدثين نشاط الأوتار الصوتية ـ الذي يسمح في نهايته للنفس بالانطلاق.

ويتميز المهموس لدى سيبويه بصفتين:

١ ـ ضعف الاعتماد، لما أن له موضعاً واحداً في الفم.

٢ ـ جريان النفس على طبيعته، وهو قوله في صفته: «حتى جرى النفس معه».

ومن المؤكد أن حركة مرور الهواء وانسيابه أثناء نطق الصوت المهموس تكاد تقترب في سهولتها من حركة التنفس، ولو أن المرء حاول أن يجعل هواء نفسه يمر في حالة الجهر بنفس القدر الذي يكون عليه في حالة الهمس لما استطاع ذلك، وكل ما يحدث هو أن الحجاب الحاجز والرئتين يضغطان قدراً معيناً من الهواء ليمر بين الأوتار الصوتية المشدودة من أجل الجهر بالصوت.

ولكن يمكن التفرقة بين المجهور والمهموس رأى سيبويه أن يصف لنا تجربة تساعد على هذه التفرقة فقال بعد أن وصفهما: «وأنت تعرف ذلك إذا اعتبرت فرددت الحرف مع جري النفس، ولو أردت ذلك في المجهورة لم تقدر عليه، فإذا أردت إجراء الحروف فأنت ترفع صوتك إن شئت بحروف اللين والمد بما فيها منها، وإن شئت أخفيت»[١].

وتفاصيل هذه التجربة متصلة بما سبق له في تعريف المجهور والمهموس، فهو يقول: إن المهموس يمكن ترديده خلال جري النفس بعكس المجهور، بمعنى أننا لو أطلقنا النفس على طبيعته، وحاولنا خلال ذلك النطق بالسين مثلاً مكررة لأمكننا ذلك، ولسمعنا صوت السين مكرراً دون أن يسبقه أو يلحقه صوت مد

---

(١) الكتاب جـ ٢ ص ٤٨٩.

(قصير أو طويل)، أي أننا نسمع مجموعة من السينات مجردة بطول النفس هكذا: (س س س س س)، دون أن يتخلل بينها سوى سكتات قصيرة، ليس لها مدلول صوتي.

فالمهموس من واقع هذه التجربة = اعتماد + نفس.

أما في حالة الجهر فلا يمكن النطق بالصوت مردداً مع انطلاق النفس وحده، لأن الذي سيحدث حينئذٍ هو مهموسه، فالمجهور يحتاج للنطق به إلى عنصر آخر هو (رفع الصوت)، وهو ما عناه من قبل بصوت الصدر، ولا بدّ من النطق بحركة يُتأدى بها إلى تكرار نطقه، وهي حركة تكون أحياناً طويلة، وأحياناً قصيرة بحسب موقعها، فهي قصيرة إذا كانت سابقة على الصوت، وهي طويلة إذا كانت تالية له، وذلك هو قول سيبويه: «فإذا أردت إجراء الحروف فأنت ترفع صوتك إن شئت بحروف اللين والمد، أو بما فيها منها، وإن شئت أخفيت»، فحالة الإخفاء لن تظهر فيها حروف مدّ ولين، ولا ما هو من جنسها من المصوتات القصيرة، لأن المصوتات جميعها مجهورة، فمتى أخفينا - أي همسنا - لم يعد لها وجود.

وإشارة سيبويه إلى استخدام أصوات المد، لأنها تساعد على إظهار الصوت المجهور ليمكن تمييزه[1]، فلو حاولنا النطق بالزاي مثلاً جاءت المحاولة في الصورة التالية: (زا زا زا زا زا) أو جاءت على صورة: (أزْ أزْ أز أزْ أزْ أزْ).

وعلى هذا فالمجهور من واقع التجربة = اعتماد + صوت + نفس.

مع ملاحظة الفرق في الاعتماد في كلتا الحالين، ومع ملاحظة الفرق في كمية الهواء اللازمة لكليهما على ما سبق.

* * *

وقد ظلت محاولة سيبويه تفسير المجهور والمهموس من الأصوات قانوناً سار عليه جميع من جاء بعده من النحاة والقراء، إلى أن جاءت بحوث المحدثين

---

(١) الأصوات اللغوية ص ٨٩.

فصـدقت كثيراً مما قاله في هذا الباب، مع إضافتها لحقيقة ارتباط الجهر والهمس بدور الحنجرة، أي: بذبذبة الأوتار الصوتية في حالة الجهر، وعدم ذبذبتها في حالة الهمس.

# الشدة والرخاوة والتوسط

وقد حدد سيبويه معنى المصطلحين الأولين على الوجه التالي:

الشديد هو: «الذي يمنع الصوت أن يجري فيه».

والرخو هو: «الذي يجري فيه الصوت».

وهنا تقوم التفرقة بين الصفتين عنده على أساس فكرة (التوتر)[1]، أي على أساس النشاط العضلي وحده، دون أن يكون للنفس أو الصدر دخل في التفرقة بينهما.

ومن أجل هذا رأى سيبويه أن المنع في حالة الشدة منصبّ على (الصوت) لا على النفس، ويقصد بالصوت هنا ما يشمل المجهور والمهموس، أي: ما يشمل اجتماع صوت الصدر والفم معاً، أو صوت الفم وحده، فكلاهما عنده صوت، وهو في حالة الشدة محتبس احتباساً كاملاً، لأن التوتر في المخرج قد بلغ أكمل حالاته، ولا فرق في درجة التوتر بين المجهور الشديد والمهموس الشديد، أما الرخو ـ فعلى العكس من ذلك ـ يجري فيه الصوت، وتتقاس ـ في رأينا ـ درجة التوتر على مخرجه تبعاً لكونه مجهوراً أو مهموساً ـ على ما سبق.

(١) نحن نستخدم هنا كلمة (التوتر)، ونعني بها ما يطرأ على أعضاء النطق من نشاط، مهما كان، فلهذه الأعضاء وضعان: وضع (الراحة)، وذلك حين لا تقوم بأي نشاط، ووضع (التوتر) الذي ينشأ عن تحرك عضلات النطق لإنتاج الأصوات خلال العملية الكلامية، ولا شك أن أية حركة مرتبطة دائماً بحدوث (شد وتوتر) في هذه العضلات.

وفي ضوء كلام سيبويه هذا يمكن القول بأن التوتر في المخرج على درجات ثـلاث:

١ ـ درجة قصوى ـ حين يكون التوتر كاملاً، ينغلق معه المخرج انغلاقاً تاماً، وذلك في حالة الأصوات الشديدة: مجهورة أو مهموسة.

٢ ـ درجة وسطى ـ ويكون التوتر مطلوباً فيها لمقاومة الهواء المندفع في المجرى، حيث لا يعترض طريقه سوى اتصال طرفي المخرج، وذلك في حالة الأصوات المهموسة الرخوة.

٣ ـ درجة دنيا، حيث يكون التوتر مطلوباً لمقاومة كمية الهواء القليل المار بالحنجرة، ضاغطاً على الأوتار الصوتية محدثاً ذبذبة يراد لها أن تخرج من موضع الصوت بصورة معينة، وذلك في حالة الأصوات المجهورة الرخوة.

وقد أضاف سيبويه إلى هاتين الصفتين صفة ثالثة أدركها في صوت واحد هو (العين)، فجعلها متوسطة بين الشدة والرخاوة، ولعل ذلك لشعوره بزيادة التوتر فيها أكثر من أخواتها المجهورات، ولكنها زيادة لا تصل إلى درجة الشدة، فجعلها متوسطة.

* * *

الآن وقد انتهينا من تفسير هذه الصفات العامة نثبت هنا إحصاء بالأصوات المتصفة بها عند سيبويه[1] وهي كما يلي:

**المجهورة:** [الهمزة ـ الألف ـ العين ـ (الغين) ـ (القاف) ـ الجيم ـ الياء ـ (الضاد) ـ اللام ـ النون ـ الراء ـ (الطاء) ـ الدال ـ الزاي ـ (الظاء) ـ الذال ـ الباء ـ الميم ـ الواو].

**المهموسة:** [الهاء ـ الحاء ـ (الخاء) ـ الكاف ـ الشين ـ السين ـ التاء ـ (الصاد) ـ الثاء ـ الفاء].

**الشديدة:** [الهمزة ـ القاف ـ الكاف ـ الجيم ـ الطاء ـ التاء ـ الدال ـ الباء ـ (النون ـ الميم ـ اللام ـ الراء)].

(١) الكتاب جـ ٢ ص ٤٩٠.

**الرخوة**: [الهاء - الحاء - الغين - الخاء - الشين - الصاد - الضاد - الزاي - السين - الظاء - الثاء - الذال - الفاء - (الواو - الياء - الألف)][1].

**المتوسطة [العين]**:

ولنا على هذا الإحصاء ملاحظات نجملها فيما يلي:

١ - عد سيبويه من بين الأصوات المجهورة [الهمزة]، وقد نفى عنها المحدثون صفة الجهر على الإطلاق[2]، وهي فيما نختار صوت مهموس قطعاً.

٢ - عد من بين الأصوات الرخوة (الضاد)، وقد أصبحت بعد تطورها من الأصوات الشديدة، فهي النظير المطبق للدال، بعد أن كانت لا منفتح لها، وسنتحدث عن ذلك فيما بعد.

٣ - عد من بين المجهورات كلاً من (القاف والطاء)، وقد أدى بهما التطور الصوتي الذي تعرضتا له خلال القرون إلى أن فقدتا صفة الجهر، فأصبحتا مهموستين.

٤ - ذهب ابن جني على خلاف سيبويه إلى أن صفة التوسط لا تقتصر على (العين)، بل تشمل أيضاً أصوات (اللام والنون والميم والراء)، وسيأتي ذلك.

---

(١) ما بين الهلالين في داخل الأقواس يجمع إلى صفة الشدة أو الرخاوة صفة أخرى لها موضع من الحديث فيما بعد.

(٢) الأصوات اللغوية ص ٧٢، وهو أيضاً ما ذهب إليه Daniel Jones في كتابه (An outline of English phonetics) ص ١٣٨ فقرة ٥٥٣.

# صفات المجموعات

أدرك سيبويه في بعض الأصوات صفات متشابهة تصنفها إلى مجموعات بحسب هذه الصفات، وذلك بجانب اتصافها بالجهر أو بالهمس، وبالشدة أو الرخاوة أو التوسط، وكانت مجموعات سيبويه على الشكل الآتي:

١ ـ مجموعة (الصاد والضاد والطاء والظاء)، وقد وصفها بالإطباق، وقد سبق أن ذكرنا نص سيبويه الذي يشرح فيه المقصود بكونها مطبقة، فهو يعني بذلك أن اللسان عند إنتاج أحد هذه الأصوات ينطبق على الحنك الأعلى في موضعين، لا في موضع واحد كبقية الأصوات، وقد اعتد سيبويه هذا الإطباق صفة قوة في الصوت، تميزه على غيره من الأصوات المنفتحة.

٢ ـ أدرك العلماء بعد سيبويه وجود مجموعة أخرى تتصل بالمجموعة السابقة، وهذه المجمعة هي: [الخاء ـ الغين ـ القاف]، وهي تشترك مع المجموعة السابقة في صفة (التفخيم)، أو بحسب عبارة القدماء: (الاستعلاء)، وضده (الاستفال)، ومعناه: الترقيق. ولا شك أن أشد أصوات هذه المجموعة تفخيماً أو استعلاء هو الأصوات المطبقة، والاستعلاء كالإطباق صفة قوة في الصوت اللغوي[1].

٣ ـ والمجموعة الثالثة هي مجموعة (الصاد والزاي والسين)، وهي تلك التي تمتاز بالصفير، قال سيبويه: (وهنَّ أندى في السمع)[2]، ولعله يقصد بقوله:

---

(١) النشر جـ ١ ص ٢٠٢.

(٢) الكتاب جـ ٢ ص ٥٠٧.

«واندى» شدة وضوحهنّ في السمع، فالصفير على هذا صفة قوة في الصوت تميزه على غيره من الأصوات.

٤ ـ يلي ذلك مجموعة مكونة من (الضاد والشين)، وهما تمتازان (بالاستطالة والتفشي)، ومعنى (الاستطالة) أن الصوت يشغل من طول اللسان مساحة تصل مخرجه بمخرج صوت آخر يجاوره، ومعنى (التفشي) أن يشغل الصوت من عرض اللسان مساحة ينتج بها هذا (الوشيش). فاستطالة الشين تصلها بمخرج الطاء، واستطالة الضاد تصلها بمخرج اللام[1]. وهذه الاستطالة تكسب الصوت ميزة على غيره من الأصوات.

بيد أن الضاد الفصيحة قد بدأت تتخلى عن استطالتها هذه المميزة لها، منذ اختلط العرب بالأعاجم إبان الفتوح الإسلامية، حيث ظهرت صعوبة النطق بها على وجهها الصحيح، فانحرفت بها الألسن، وأفقدتها استطالتها، ونطقت بها قريباً من نطق الدال، وقد حدث في الوقت ذاته تطور آخر لصوت «الطاء» المجهور الذي كان مطبق الدال في اللسان العربي، إذ عرض له بعض الظروف الصوتية التي أفقدته صفة الجهر ليصبح مهموساً.

وبذلك تطور الصوتان (الضاد والطاء) معاً حيث حل الأول محل الثاني، وتحول الثاني إلى فونيم جديد له صفة جديدة هي: الهمس، وقد سبق تفصيل ذلك.

٥ ـ وهناك مجموعة (الميم والنون)، وهما تمتازان بالغنة، ويقصد بها أن أحد هذين الصوتين إذا جاور صوتاً آخر يؤثر فيه بالإخفاء، فإنه يختفي ويترك مكانه غنة، أي: صوتاً أنفياً يدل على وجوده، وهذه الغنة، أو الأنفية ـ بحسب التعبير الحديث ـ تعد من صفات القوة التي تميز هذين الصوتين عما سواهما من مقاربهما.

٦ ـ ومجموعة (الواو والياء)، وقد امتازت على غيرها من الأصوات بالمد واللين، والمد أو اللين صفة قوة فيهما تميزهما عن مقاربهما من الأصوات.

---

(١) المرجع السابق ص ٣٠٥.

# صفات الأصوات المفردة

ولم يجد سيبويه مثل هذا النوع من الصفات إلا لأصوات ثلاثة، كل على حدة:

**الصوت الأول**: (اللام)، وقد وصفها بالانحراف، ويقصد به أن الصوت يخرج من (حافة اللسان) حين تتصل بمجاورها من الأسنان والأضراس، ولم يعتد سيبويه هذا الانحراف صفة قوة في اللام.

**الصوت الثاني**: (الراء) وقد وصفها بالتكرير، إذ لاحظ أن الصوت لا يجري في المخرج إذا لم يحدث هذا التكرير، وظاهر كلام سيبويه أنه صفة ذاتية في الراء أي أنه لا بدّ أن يكون، ولكن القراء حذروا من إظهاره والمبالغة فيه[1]، وإن كان اتصاف الراء به من أسباب قوتها التي تميزها على مقاربها.

**الصوت الثالث**: هو (الألف) وقد وصفه سيبويه بأنه: (الهاوي)، ولعله يشير بذلك إلى ما يعنيه من جاء بعده من وصفه (بالهوائية)، وهو أنه يخرج من الجوف[2] وهو المقصود بالانطلاقية في كل أصوات اللين.

والألف عند سيبويه قرينة الهمزة، وقد حدث لدى القدماء خلط بينهما، تجنبه المحدثون، حين عاملوا (الألف) باعتبارها مصوتاً طويلاً، وعاملوا (الهمزة) باعتبارها صوتاً صامتاً.

---

(١) النشر جـ ١ ص ٢٠٤.

(٢) المرجع السابق ص ١٩٩.

# صورة أخرى لتفكير سيبويه
# في الجانب الأدائي

هذا الذي مضى هو عرض لفكر سيبويه الصوتي، يتصل بدراسة الصوت في ذاته، فهو تارةً مجهور أو مهموس، وأخرى شديد أو رخو، أو متوسط، وثالثة مطبق أو منفتح، ورابعة هاو أو مكرر.. إلخ..

بيد أن الجانب الأدائي لم يغب عن ملاحظة سيبويه، لا سيما وهو يقرر في بداية حديثه عن الأصوات وعددها أنها لا تتبين إلا بالمشافهة، فهو لم يكن يتحدث عن صفات تجريدية فحسب، بل كان الجانب التشكيلي يهمه بالدرجة الأولى، ولذلك وجدناه يتبع وصفه العام للأصوات بدراسة الإدغام، أو التقريب، سواءٌ أكان ذلك التأثير بين متجانسين أم بين متقاربين، وسواء أكان التأثير كلياً أم جزئياً، وذلك هو الموضوع الأساسي في علم الأصوات التشكيلي.

ولقد تعودنا أن نقرأ عن (الإدغام) فيما يتعلق بالقراءات القرآنية، ولكن سيبويه يقعّد للظاهرة في لسان العرب الفصحاء، ويستخدم لذلك كل ما تحصل لديه من شواهد على ورودها في لغة الشعر أو النثر، كما فعل ذلك في كل ظاهرة قامت عليها القراءات المختلفة، كالإمالة، والوقف.

ومن المعروف أن سيبويه قد ركز ملاحظاته في الأصوات في آخر كتابه، حيث عقد (باب الإدغام). ولكن ذلك لم يمنعه أن يتعرض في أماكن أخرى للمسائل الصوتية، إذا اقتضى الأمر ذلك في خلال حديثٍ عن بعض المسائل الصرفية، أو النحوية، ومن ذلك ما سبق أن ذكرناه من التفرقة بين المجهور والمهموس على أساس أن الصوت المجهور (من الصدر والفم) أما المهموس فهو (من الفم وحده)، وهي تفرقة حاسمة في الدلالة على أن سيبويه ـ وإن لم يكن

عرف الحنجرة ـ قد عرف أثرها في الصدر، وذلك أمر في غاية الأهمية.

ولقد نجد أحياناً لدى سيبويه حديثاً عن جوانب يكاد ينفرد بها من دون السلف، وهو يدل على أنه قد أوتي حظاً وافراً من دقة الملاحظة، وربما عددنا ذلك من باب المبالغة في تقصي أحوال الأصوات العربية خلال أدائها.

ولنذكر أولاً هذا النص عن سيبويه قال:

«واعلم أن من الحروف حروفاً مشربة[1] ضغطت من مواضعها فإذا وقفت خرج معها من الفم صويْت، ونبا اللسان عن موضعه، وهي حروف القلقلة، وستبين أيضاً في الإدغام إن شاء الله، وذلك: القاف، والجيم، والطاء والدال، والباء، والدليل على ذلك أنك تقول: الحذقْ، فلا تستطيع أن تقف إلا مع الصويت، لشدة ضغط الحرف، وبعض العرب أشد صوتاً، كأنهم الذين يرومون الحركة.

ومن المشربة حروف إذا وقفت عندها خرج معها نحو النفخة ولم تُضغط ضغطَ الأولى، وهي: الزاي، والظاء، والذال، والضاد، لأن هذه الحروف إذا خرجت بصوت الصدر انسل آخره وقد فتر من بين الثنايا، لأنه يجد منفذاً، فتسمع نحو النفخة، وبعض العرب أشد صوتاً، وهم كأنهم الذين يرومون الحركة. والضاد تجد المنفذ من بين الأضراس. وستبينّ هذه الحروف أيضاً في باب الإدغام إن شاء الله، وذلك قولك: هذا نُشزْ، وهذا خُفضْ.

وأما الحروف المهموسة فكلها تقف عندها مع نفخ، لأنهن يخرجن مع التنفس، لا صوت الصدر، وإنما تنسلُّ معه، وبعض العرب أشد نفخاً، كأنهم الذين يرومون الحركة، فلا بدّ من النفخ، لأن النفس تسمعه كالنفخ.

ومنها حروف مُشرَبة لا تسمع بعدها في الوقف شيئاً مما ذكرنا، لأنها لم تضغط القاف، ولا تجد منفذاً كما وجد في الحروف الأربعة، وذلك اللام والنون، لأنهما ارتفعتا عن الثنايا، فلم تجد منفذاً. وكذلك الميم، لأنك تضم شفتيك، ولا تجافيهما كما جافيت لسانك في الأربعة، حيث وجدن المنفذ، وكذلك العين،

---

(١) سوف نناقش المراد بهذا المصطلح في نظرنا ـ فيما بعد.

والغين، والهمزة، لأنك لو أردت النفخ من مواضعها لم يكن، كما لا يكون من مواضع اللام والميم، وما ذكرت لك من نحوهما.

ولو وضعت لسانك في مواضع الأربعة لأسقطت النفخ، فكان آخر الصوت حين يفتر نفخاً.. والراء نحو الضاد[1].

وهذا النص يصنف الأصوات الصامتة كلها بحسب ما تتصف به حين الوقف عليها، أو بالجري بحسب ما يلحقها أو يلابسها عند الوقف من ضغط، أو صويت، أو نفخ.

ونستطيع أن نصنف هذه الأصوات تبعاً للنص، على الوجه التالي:

١ ـ حروف مشربة، ضغطت من مواضعها، ولا يمكن أن نقف عليها إلا أن ننطق معها صويتاً عرفنا كيفية إصداره بوساطة المشافهة في قراءة القرآن، وقد وصف سيبويه حال اللسان عند نطق هذا الصويت بأنه ينبو عن موضعه، وذلك مع أصوات: (ق ـ ط ـ ج ـ د ـ ب)، وهي حروف القلقلة.

ويلاحظ أن هذه الأصوات كلها من المجهورات بحسب وصف سيبويه، فإذا وصفها سيبويه بأن الضغط في نطقها شديد فلأن وصفه للمجهور هو كذلك: «حرف أشبع الاعتماد في موضعه»، وهي أيضاً أصوات (شديدة).

وقد كانت القاف والطاء مجهورتين فعلاً في عصر سيبويه، ولكنهما همستا في عصرنا، نتيجة ما حدث من تطور في نطق الأصوات العربية، وهو ما سبق أن أشرنا إليه.

وأما (الصويت) الذي ذكره فهو ولا شك ناشيء عن (نبوّ) اللسان عن موضع الصوت، أو انفصاله عن المخرج، بحيث يسمع في أعقاب الانتهاء من نطق أحد أصوات القلقلة جزء من مصوت قريب من الصوت المركزي الذي يرسم (ə) في الرموز الصوتية الدولية، وقد جعله سيبويه (صويتاً)، لأنه ليس مصوتاً كاملاً، كالفتحة، أو الكسرة، أو الضمة، وإنما هو شيء بين ذلك، مختلس اختلاساً، وهو أشبه بما يفعله الذين يقفون على المرفوع بالسكون، وهم

---

(١) الكتاب ٢/٣٤١.

يرومون الحركة. ولعل الذي دعا العرب أن يقفوا على هذه الأحرف بطريقة: (القلقلة) إحساسهم بأنها توشك أن تختفي في حالة الوقف، حين تتحول إلى أصوات مهموسة خفية، فكانت هذه القلقلة وسيلة إلى إظهار الصوت وتوفيته حقه، وبخاصة في قراءة القرآن[1].

٢ ـ حروف مشربة إذا وقفت عندها خرج معها نحو النفخة، ولم تضغط ضغط الأولى، وهي أصوات: (الزاي ـ الظاء ـ الذال ـ الضاد)، وقد ألحق بها سيبويه في آخر النص صوت (الراء).

ويرى سيبويه أن هذه الحروف إذا خرجت بصوت الصدر [إشارة إلى أنها كلها مجهورة] انسلَّ آخره وقد فتر من بين الثنايا، لأنه يجد منفذاً [إشارة إلى أنها كلها رخوة] فتسمع نحو النفخة.

وإذا كنا قد أرجعنا (الصويت) في المجموعة الأولى إلى المصوت المركزي، فإن هذه (النفخة) صوت تنفسي أشبه بالهاء، وهي في الضاد تجد المنفذ من بين الأضراس، كما يعين على حدوثها رخاوة هذه المجموعة من الأصوات، تلك الرخاوة التي تتيح للصوت استمرار حالة أدائه، ولما كانت الأصوات الأربعة، بل الخمسة مجهورة، فإن الوقف عليها يعني توقف (صوت الصدر)، أي: (توقف الذبذبات الصوتية الصادرة عن الحنجرة)، فلا يملك الناطق عند إيقاف هذه الذبذبات إلا أن يترك لتنفسه حرية الانطلاق في إثرها، بعد أن حبسه توتر الجهر خلف الأوتار الصوتية.

٣ ـ حروف مشربة لا تسمع بعدها في الوقف شيئاً، لأنها لم تضغط ضغط القاف، فيتبعها (صُوَيْت) القلقلة، ولا تجد لها منفذاً، فيتبعها (نحو النفخة)، من حيث كانت أصواتاً شديدة، لا رخوة، وهي أصوات: (اللام ـ النون ـ الميم ـ العين ـ الغين ـ الهمزة).

وهذه المجموعة فيما يبدو لنا مختلطة، تجمع بين الأصوات الشديدة: (اللام ـ النون ـ الميم ـ الهمزة)، والرخوة: (الغين)، والمتوسطة (العين)، وهي كلها

---

(١) انظر: الأصوات اللغوية/١٧٩ ـ ١٨٠.

أصوات مجهورة بحسب تصنيف سيبويه.

فإذا صحت ملاحظته بالنسبة إلى: (اللام والميم والنون)، حيث لا يليها نفخ، فقد لا تصح بالنسبة إلى بقية الأصوات: (الهمزة، والعين والغين) وهي محتملة لهذا النفخ.

وعلى أية حال فليس يتطلب من سيبويه، في هذا العصر المتقدم أن يعطينا تصنيفاً كاملاً، لا مأخذ عليه، وحسبه أنه سجل ملاحظاته هذه، وشرحها بالقدر الذي كانت معه مفهومة في عصره على الأقل.

هذه المجموعة - في رأي سيبويه - لا يسمع بعدها في الوقف شيء، لا ضغط، ولا نفخ، فما قيمة وصفها إذن بأنها: (مشربة) إذا كنا نفهم (الإشراب) على أنه التباس الصوت بالضغط، أو الصويت، أو النفخ..؟.

إننا حتى الآن لا ندرك الحكمة في إدراج هذه الأصوات ضمن الأصوات (المشربة)، اللهم إلا إذا كان للوصف قيمة سلبية بالنسبة إلى مجموعة، إيجابية بالنسبة إلى مجموعة أخرى، وهو احتمال ضعيف.

أما الأرجح في نظرنا فهو أن يكون أراد بالوصف (بالمشربة) معنى أنها (مجهورة)، ولا سيما حين نلاحظ توفر الجهر في كل الأصوات المذكورة على رأي سيبويه، ويكون ذلك نوعاً من التعبير عن (الجهر) سنح له في مرحلة متقدمة من تأليف الكتاب، حيث تصور أن (صوت الفم) أشرب (صوت الصدر)، ثم صنف على هذا الأساس كل الأصوات (المشربة) في رأيه، ما عدا إغفاله لصوتي (الواو - والياء)، ثم إنه عدل فيما بعد عن الوصف: (مشرب)، إلى الوصف (مجهور) في مقابل (مهموس)، وذلك في آخر الكتاب، إذ كان في نظره أنسب.

ولقد يؤيد، في نظرنا هذا الاحتمال الأخير، أنه وضع في نفس النص مقابل مجموعة (الحروف المشربة) مجموعة (الحروف المهموسة) دون أن يصفها بأنها (مشربة) فقال:

«وأما الحروف المهموسة فكلها تقف عندها مع نفخ، لأنهن يخرجن مع التنفس، لا صوت الصدر، وإنما تنسل معه» فالصوت المهموس لا (يشرب)

صوت الصدر، أي: أنه ليس مجهوراً.

ولئن صح هذا الفهم، فإنه يكون علامة على الطريق، لفهم منهج سيبويه في تأليف الكتاب، ووضع المصطلحات التي لم يسبق بها.

ولا ريب أن إدراك صفات الجهر والهمس، والشدة والرخاوة، والتوسط، والإطباق والانفتاح والانحراف.. إلخ.. كان اتجاهاً أصيلاً لدى سيبويه، يميزه عن أستاذه الخليل، الذي لا نجد في كتابه (العين) سوى تحديد المخارج، وترتيب الحروف عليها، دون أن يذكر صفة من صفاتها التي جاءت في كتاب سيبويه.

بل إن الخليل ليصف الميم بأنها (مطبقة)، قال: «لأنها تطبق الفم إذا نطق بها»[1] وهو وصف لم يأخذ به سيبويه، إذ استعمل الإطباق مراداً به الوصف العضوي للسان عند النطق بأحد الأحرف الأربعة: (الصاد ـ الضاد ـ الطاء ـ الظاء).

وعليه، فليس ببعيد أن يطلق سيبويه مصطلح (المشرب) لتعيين صفة (الجهر) التي لاحظها أول الأمر، ثم يلتفت في نهاية الكتاب إلى أن من الأليق مقابلة (المهموس) بمصطلح (المجهور)، لا (المشرب). وقد سبقت أمثلة لهذا العدول عن استخدام مصطلحات تقدمت أول الكتاب، فتغيرت في ثناياه وفي آخره.

* * *

(١) العين ١/٦٠.

# الفهـرس

صفحة


المقدمة ........................ ٥
المنهج الوصفي والمنهج التاريخي ........................ ١١
اللغة العربية وفائدة التركيز على المنهج التاريخي ........................ ٢٣
المجال الجغرافي والبشري للغات السامية ........................ ٢٦
أصل التسميات ........................ ٢٩
من خصائص اللغات الحامية السامية ........................ ٣١
نقد وتعقيب ........................ ٣٨
العربية والمجموعة السامية ........................ ٤٢
العربية ولهجاتها ........................ ٤٧
خريطة القسم الشمالي من بلاد العرب ........................ ٤٩
خريطة القسم الجنوبي من بلاد العرب ........................ ٥٠
بنية المصطلح اللهجي ........................ ٥٣
دراسة تحليلية للظواهر اللهجية ........................ ٥٩
دراسة في تطور اللغة العربية: ........................ ٦٧
الآحادية ـ الثنائية ـ الثلاثية ........................ ٦٩
كتاب (الفلسفة اللغوية) لجورجي زيدان ـ وموقفه من هذه القضايا ... ٧١
كتاب (مقدمة لدرس لغة العرب) للشيخ عبد الله العلايلي ........ ٨٣
الدور الأول في تطور اللغة في تصور عبد الله العلايلي ........ ٨٤

صفحة


الدور الثاني في تطور اللغة في تصور عبد الله العلايلي ........... ٩١
الدور الثالث في تطور اللغة في تصور عبد الله العلايلي ........... ٩٥
تعقيب على أفكار الشيخ العلايلي ................ ٩٩
كتاب (المعجمية العربية) للأب مرمرجي الدومنكي ـ وموقفه من الثنائية ١٠٤
كتاب (نشوء اللغة العربية) للأب أنستاس الكرمل ـ وموقفه من الثنائية ١١٢
ملاحظات على ما تقدم ................ ١١٦
محاذير البنية الصوتية للكلمة العربية ................ ١١٧
درس في المنهج الوصفي ................ ١٢٣
المنهج اللغوي في كتاب سيبويه ................ ١٢٥
سيبويه ومعرفة اللغة الفارسية ................ ١٣٠
الكتـــاب ................ ١٣٢
منهج الكتاب ................ ١٣٤
اعتبار الإعراب والبناء ................ ١٤٦
كون الوجه الإعرابي واحداً أو متعدداً ................ ١٤٧
ترتيب داخلي ................ ١٤٨
أسلوب الكتاب ................ ١٥٦
أولاً: طريقته في تسمية الأبواب ................ ١٥٧
ثانياً: مصطلحات الكتاب وطريقة تعبيره ................ ١٦٤
ثالثاً: طريقته في التعليل ................ ١٧١
درس في المنهج التاريخي ................ ١٧٩
تطور الأصوات في العربية ................ ١٨١
أصوات اللغة في كتاب سيبويه ................ ١٨٣
مخرج الجيم الفصحى وصفاتها ................ ١٨٦
صفات الأصوات عند سيبويه: الصفات العامة ـ الجهر والهمس .... ١٩٩
الشدة والرخاوة والتوسط ................ ٢٠٦
صفات المجموعات: الإطباق ـ الاستعلاء ـ الصغير ........... ٢٠٩

صفحة


الامتطالة والتفشي ـ الغنّة .......................... ٢١٠

صفات الأصوات المفردة: الانحراف ـ التكرير ـ الهوائية .......... ٢١١

صورة أخرى لتفكير سيبويه في الجانب الأدائي ............... ٢١٢